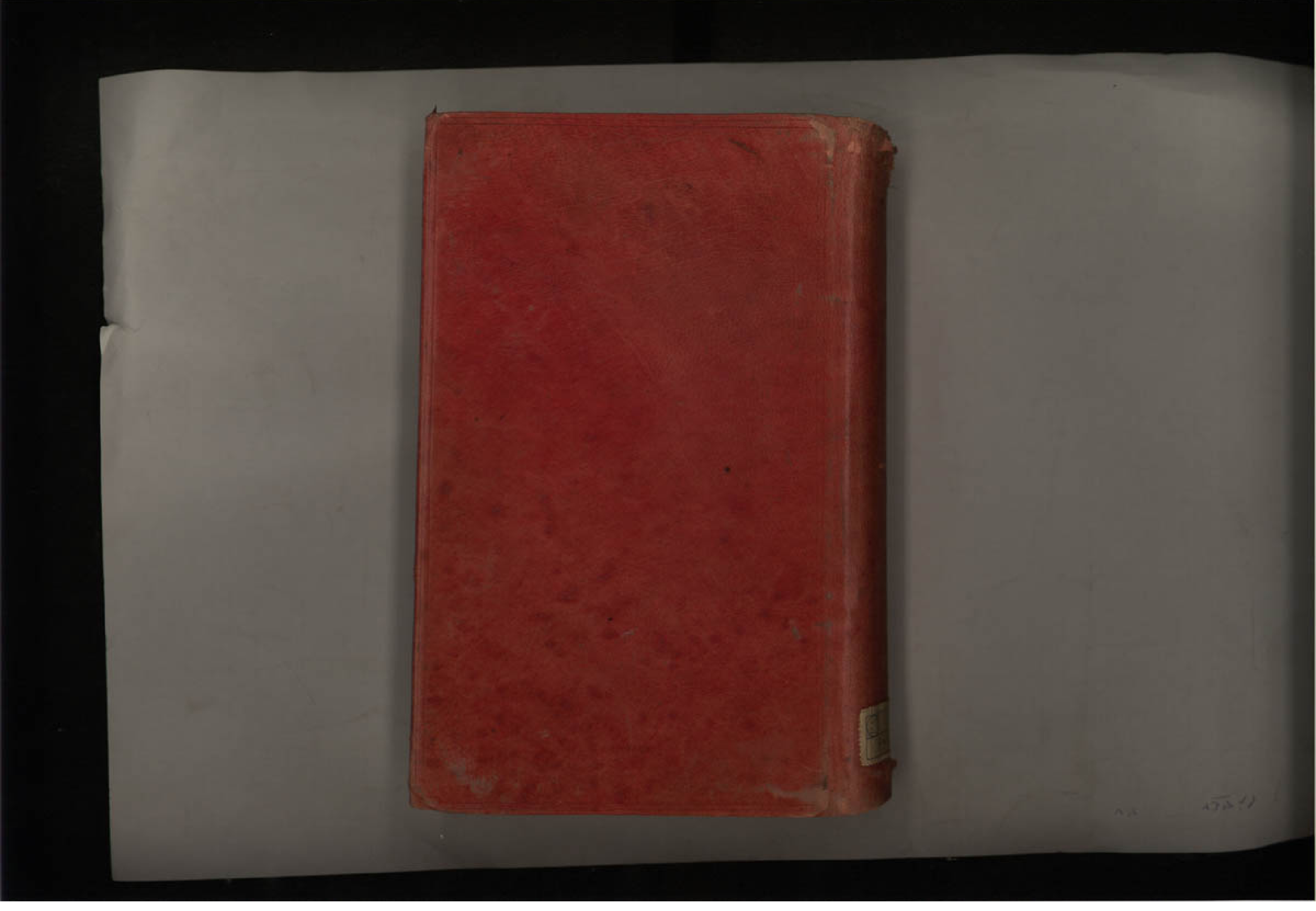
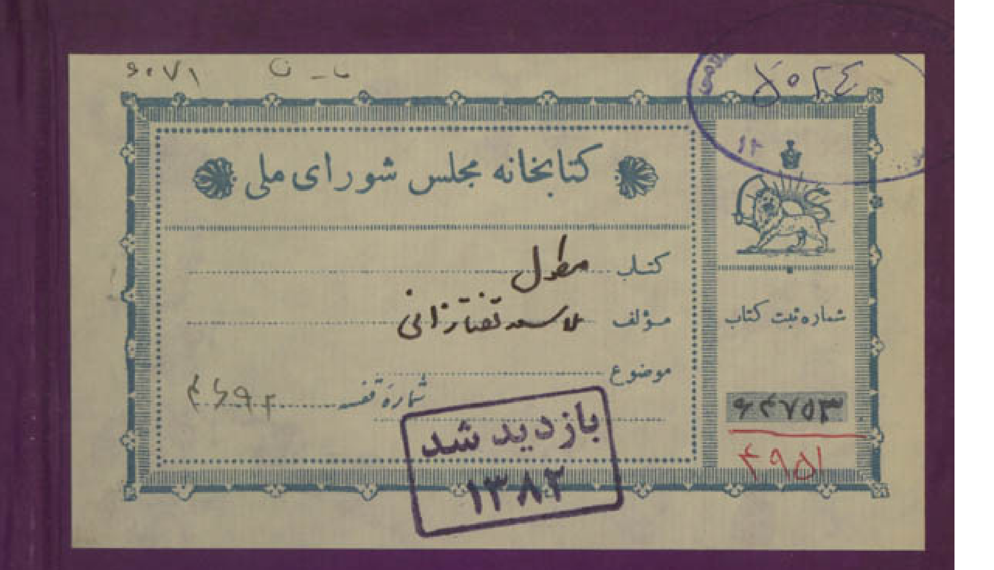
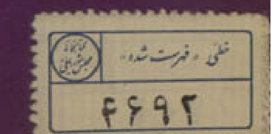
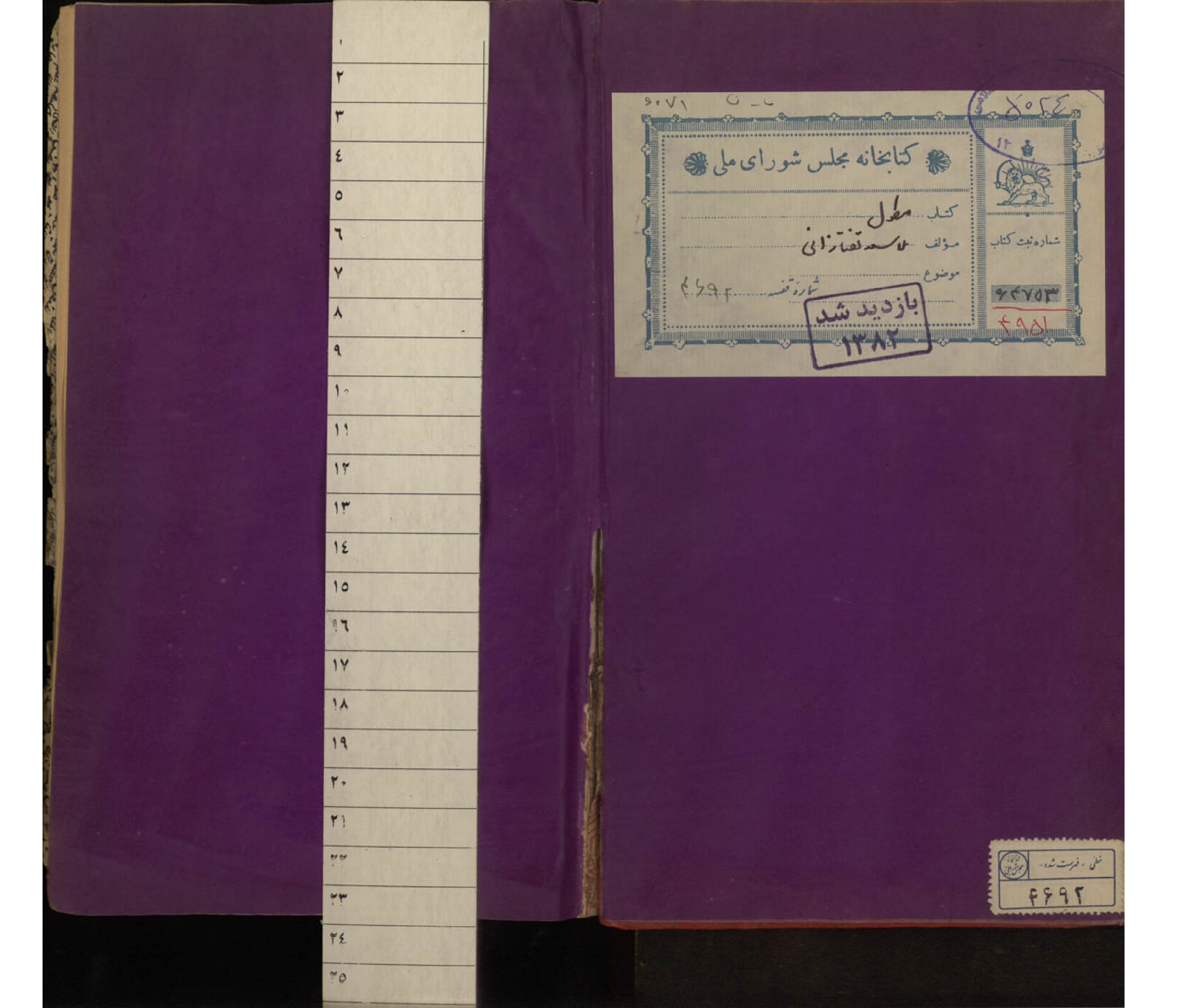
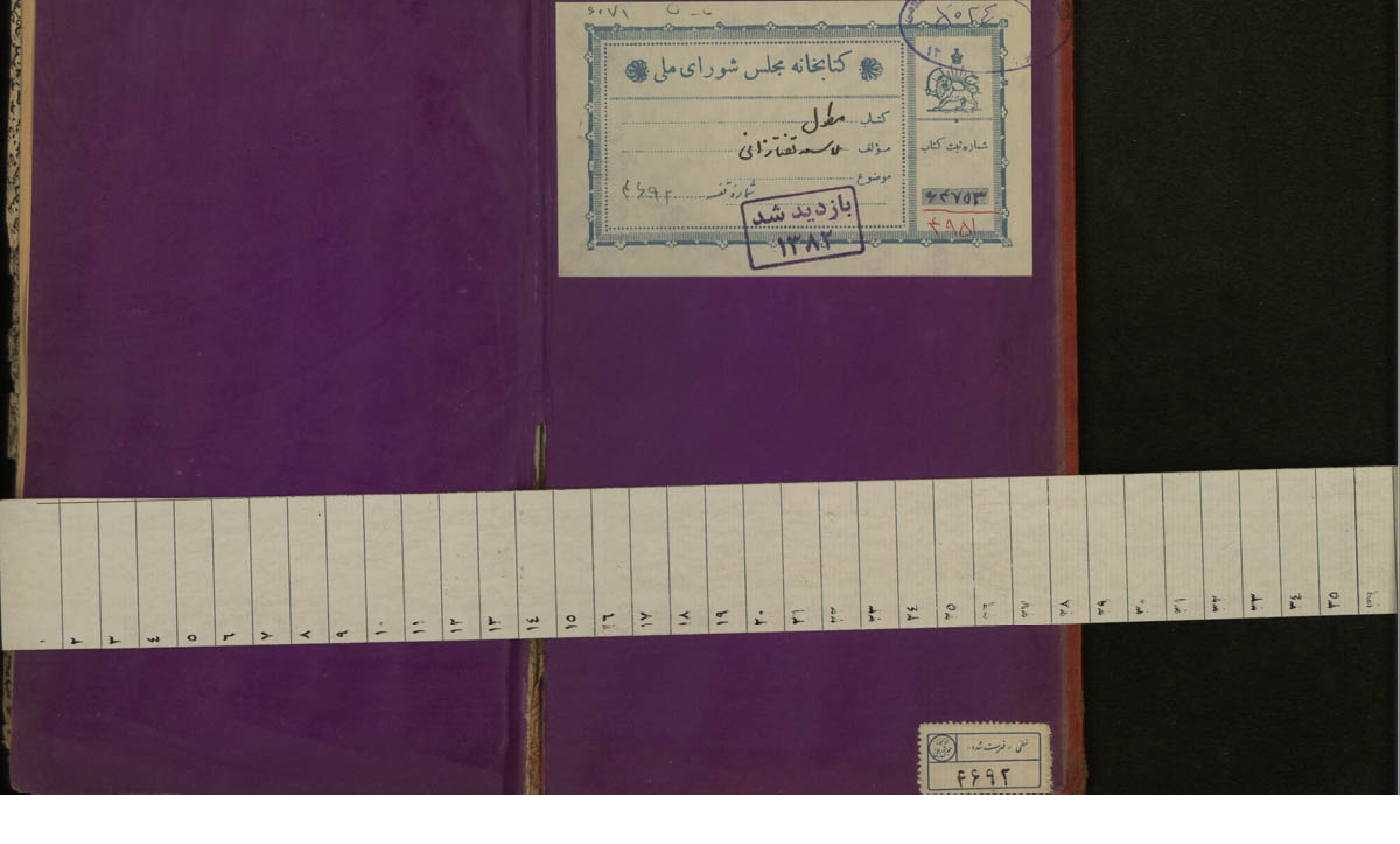


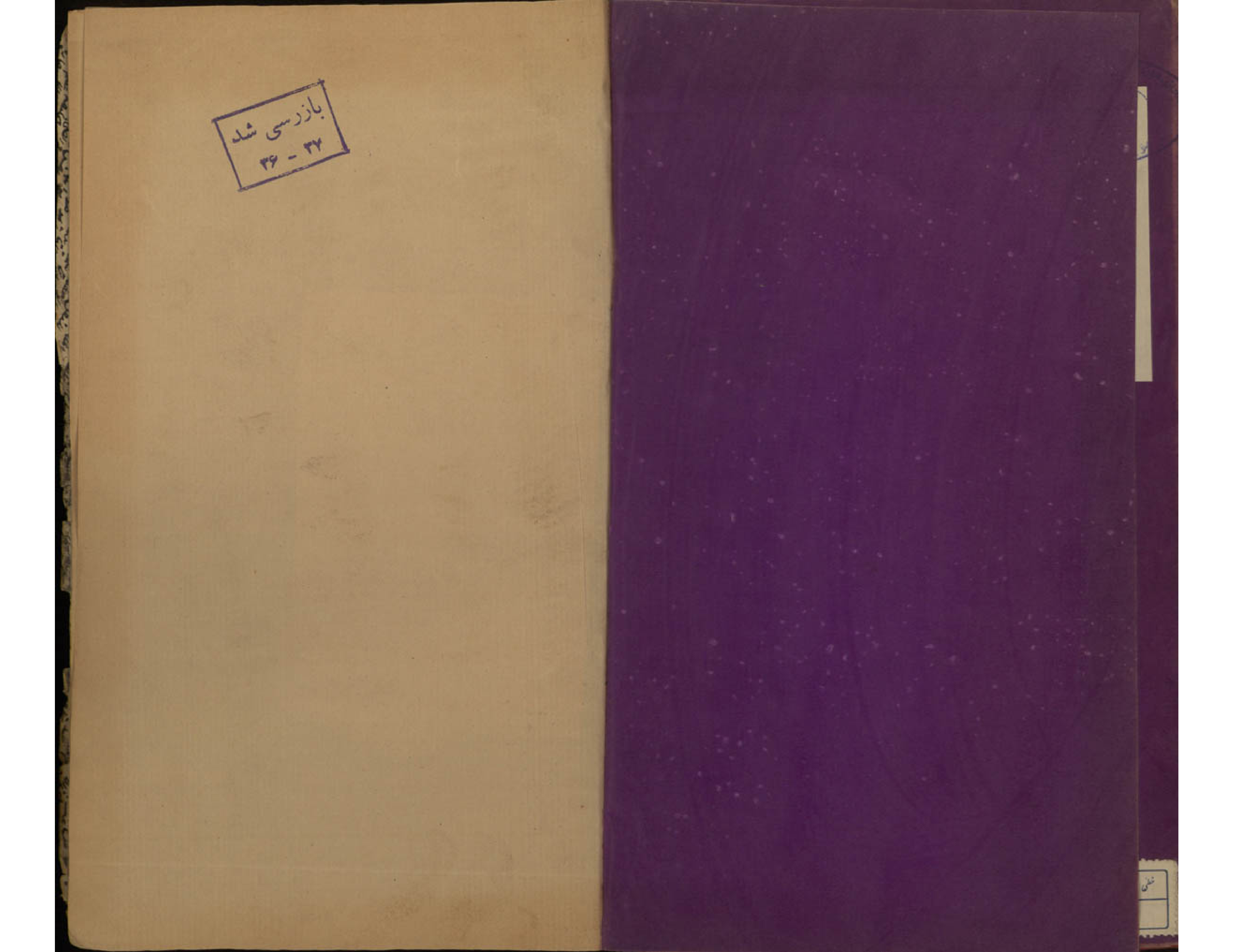


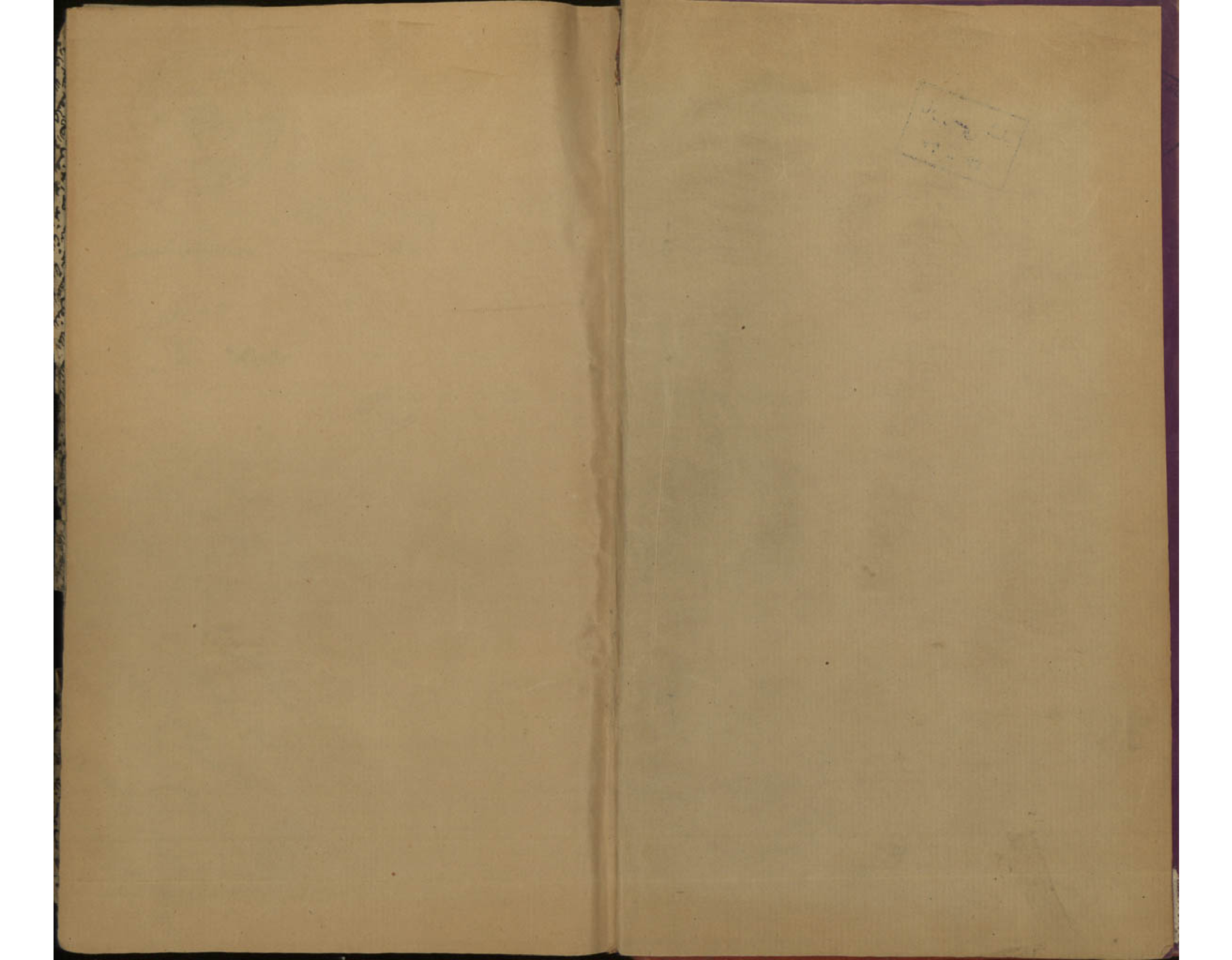


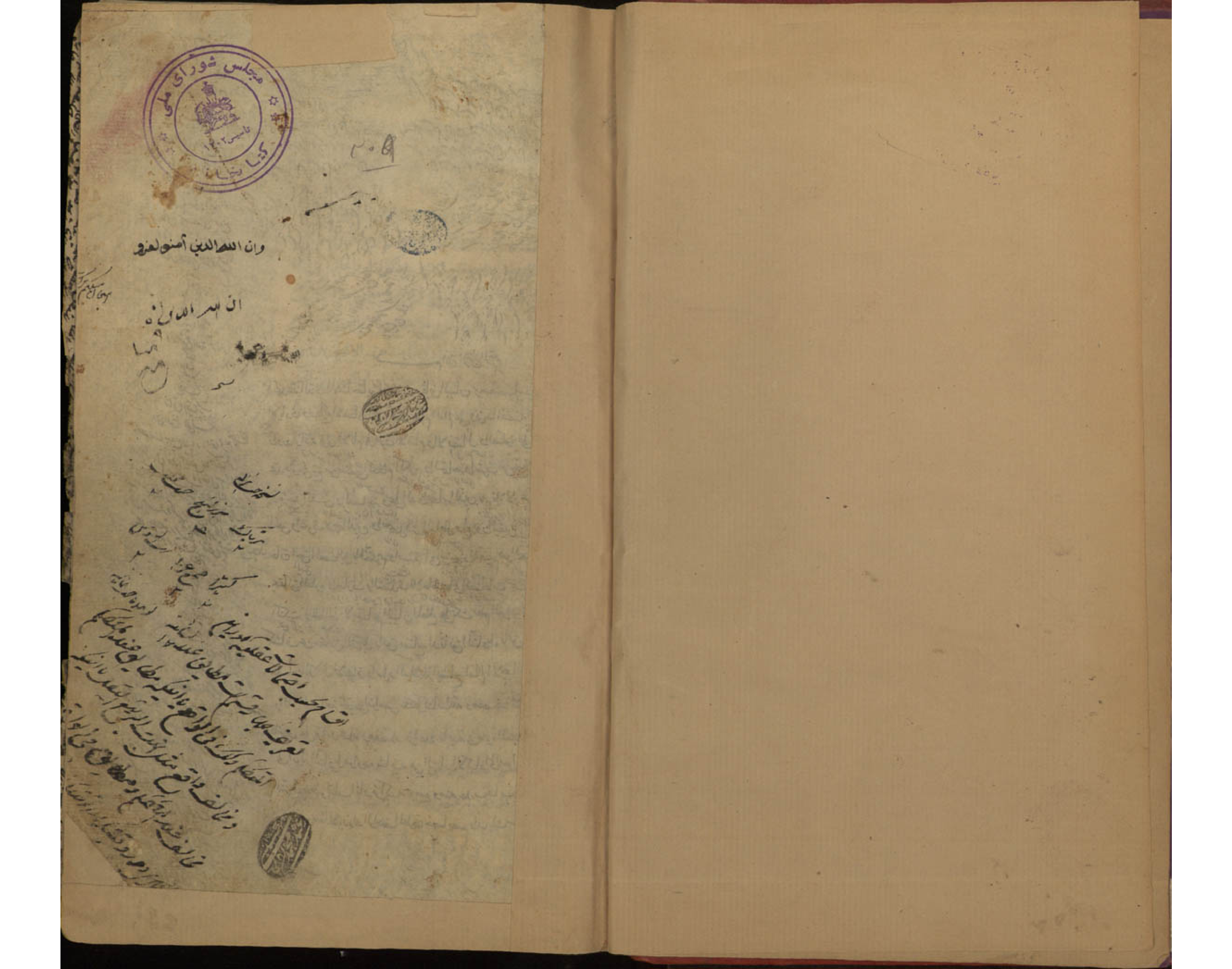


کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول
مؤلف ملا سعد تفتازانی
موضوع
شماره قفسه ۴۶۹۲
شماره ثبت کتاب
۶۲۷۵۳
بازدید شد
۱۳۸۲
خطی ـ فهرست شده ـ
۴۶۹۲




بازرسی شد
۳۷ - ۳۶







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع
الايادي وروايع الاحسان الذي احكم نظام العالم على وفق ما اقتضته المعاني
واورد لرافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه
محمد خير من نبع من منشي الكلام الكريم والتمام واشرف من نبغ من
دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا غرة
الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد
فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي
بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من
النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه
كشاف عن حقايق التنزيل واوثق مفتاح لدقائق التاويل فائق
تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز
واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب
للفحص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح
الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار
التنزيل به طهر لباب اثار تراكيبه وضح ومنه عذب عباب بحار
اساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يك سابقا

في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد وطفقوا
يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل
والقال ويقتصرون من تقرير الطائفة على ذكر المقام والحال لا يخرج من
ربقة التقليد اعناقهم حتى يرسخ في رابطة التحقيق احداقهم ولا يرتفع
غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمايرهم
كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج
الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان او التفطن للمحة الخفية
المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في
مستودعات اسراره قداح نظري لا يعنيني صدق التهمم في الارتقاء
الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم عن افواه الرجال على
الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب
الفضايل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان
فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتلاء د
الاناسي من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص
عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرايد في بحاره
وكثيرا ما كان يخالج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب
الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل
المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب
بجامع دمشق افاض الله عليه سجال الغفران واسكنه فراديس
الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده



حاويا لكثر مسائله وعوائده محتويا على حقايق هي لباب ابا ء

المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مايلا عن

غاية الاطناب ونهاية الايجاز لايجا عليه مخائل السحر ودلائل الا

عجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى   وفي كل سطر منه عقد من

الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ادري العلم قد عطلت

مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره

ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشنت شموس الفضل على الافول

واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم

والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكيا والافاضل وهكذا

يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت

توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واستداد اعناقهم

نحو الاحاطة بجمله وتفصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما

فيه من مطويات الرموز والاسرار اذلم يقع له شرح يكشف عن وجوه

خرايده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر

المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدى

والسلوك طرايقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل

اختلست من ابناء التحصيل فرصا مع ما الفرع من الزمان عصا وطفقت

اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار وملتقطا فرائد الفكر من

الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة

الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة

فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جعت بشرح هذا الكتاب

ما بذلل الصعاب عن يصابه الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير

كنوزه المخفية واودعته فرايد نفيسة وشحنت بها كتب القدماء وفوايد

شريفة سمحت بها اذهان الاذكيا وغرايب نكت اهتديت اليها بنور

التوفيق ولطائف تفرد التحدتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضات

بذلل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه عن مذهب

البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح

ونبهت على بعض ما وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح

واومات الى مواضع زلت فيه اقدام الاخذين في هذه الصناعة وانبهت

عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التاسي

بجماعة حظروا التحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل

الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطايف

رماني الدهر بالارزاء حتى   فوادي من في غشاء من نبال   فصرت

اذا اصابت سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من توارد

تفاقم المصايب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في

بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تميمي واول ارض مس جلدي

ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها

من السكان ولم يدع من اوطانها الادمنة لم تكلم من ام اوفى ولم

يبق من خربها الا قوم يبلدح يجحي   كان لم يكن بين الحجون الى الصفا

انيس ولم يسمر بمكة سامر   فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت

عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان

لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته



وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجا في فرط الملال وضيق
البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني من رفع الى حفض حتى
الخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الافات ففتح الله عيني منها
على جنات النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن
كلها واحسنها الايمان والامن واليمن فشاهدت ان قد سطعت
انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك
ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى دوائه
واض دوح الفضل الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات
ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والامان
وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان
السلطان ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم
حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة
القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الافاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق مجتهد في نصب سرادق الامن والامان
المتمثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في
كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك
الافاق سلطنة والحق كان بدله اية سلكا محوم حول ذراه العالمون
كما ترى بمجمع بيت الله معركا بحى نسيم دعى منه الزمان وكم متكلمخ
بلطحى من سحط هلكا الطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء
الشرع قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات

الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل الاقبال معتنكا
علا فاصبح يدعو الورى ملكا ورايتما فحق لعينا على املكا وهو السلطان
الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام
ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار
معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته فهو الذي صرف عنان
العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثرما اشرف على الا
نهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخصص من بينهم
العالمين بمزيد الاقبال والاكرام اقامت في الرقاب لها ايادهى
الاطواق والناس الحمام نفرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن
وو سمت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بعيم لطفه مغبوطا غطوطا
وبعين عنايته ملحوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني
الله تعالى سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى رجعت الى
ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل
في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسنح بعون الله تم المنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر
الفرايد وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرت العليه وخدمة
لسدته السنية لازالت ملجا لطوايف الانام وملاذا لهم من حوادث
الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم السلام
والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء و
يذكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعنا والى الله
التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق



العناد تاكون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة
اليقين وهذا الغرض موصوف عزيز المرام قليل الوجود فهذه الايام
فلقد غلبت على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد
ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الله
الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه
التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة
بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر
بالعكس ومن هذا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان
وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرزاق
او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل
انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح

بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما
ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما يتوهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر
السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو
المصدر النكرة مثل سلام عليكم وحينئذ لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على
انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند
خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم
لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية
لا موصولة لفساده لفظا اي معنى اما معنى لفظا فلاحتياج الموصولة الى العائد
اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن
زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر
مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على
الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على النفس النعمة ولم يتعرض
للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون
شيء وليذهب السامع كل مذهب ممكن ثم اتى بصريح بعض النعم ايماء الى
اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع
اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا



ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره والاشارة لا تفى بالمعدومات
والمعقولات الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم
البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ثم ان هذا الاجتماع
انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل
احد يشتهى ما يحتاج اليه ويغضب على من زاحمه فيقع الجور ويختل
امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناوله الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية وهى علم الشرايع ولا بد لها من واضع
تقررها على ما ينبغى مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع
لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على
ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا القران
الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام
رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه
فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله
ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من
نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين لان الحكمة هى
علم الشرايع ما فسر فى الكشاف ولفظ اوتى تنبيه على انه من عند
ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح
الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزات لان الفصل التميز
بين الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل

الخطاب البين من الكلام الملخص الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه
او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب
والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله
وعلى اله واصل اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب
واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شىء
بعد الحمد والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط
وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها فاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها
معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء لحق ما كان وابقاء
له بقدر الامكان وسيجى لهذا زيادة تحقيق فى احوال متعلقات الفعل
فلما كان لما كان ظرف زمان بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل
ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل
لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة
هو المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم
بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعل من هذه الطائفة مع
ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم البلاغة
وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القران استارها
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز
لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص



الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في
جميع ما جاء به المفضي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من
اجل العلوم قدرا لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين
ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق الصحيح
ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه
يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على
انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه
لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض بان العرب تعرف
ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله
في علم الاستدلال وجه الاعجاز من جنس الفصاحة والبلاغة لا
طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم
الاصول اكشف لقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين ثم لا يمكن بيان
وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الحجب لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام
او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقران
بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي ع ونظم تاليف كلماته مترتبة
المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما تقتضيه العقل لا تواليها في
النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها

في النطق من غير اعتبار معنى تقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما
ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين
مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر ولما كان القسم
الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه العلامة سراج الملة والدين
ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان
فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما انتصابه
تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن
الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل
مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعضها فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد
القاهر فانها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا
وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند
العمل ماول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز
اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله ثم فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما ماول
بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان
له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه
عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولكونه القسم الثالث
غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن

التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فايده وسيجي الفرق بينهما في باب
الاطناب وعن التعقيد والحي هو كون الكلام مغلقا بتوعر على الذهن
تحصيل معنا قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا الى خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من
التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الف مختصرا جواب لما اي كان
ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد
جمع قاعده وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل
حكم القيته الى المنكر يجب تؤكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمروا
راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل
كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه
لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر
لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي
الجزئيات التي تستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل
او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثله ولم ال من
الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا الوك جهدا متعديا
الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول
لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما
ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه وتنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا
اقرب تناولا اي اخذ وهو في الاصل مد اليد الى الشي ليوخذ من ترتيبه
اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او الى
المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما

تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول
الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في
الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على
اصل ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على
كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع
له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وههنا تماما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف
في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا
اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرناه وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه
بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم
الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوايد عثرت
اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد وزوايد لم اظفر
اي لم اقرا في كتاب كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوايد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه
بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها بالنفي ولا بالاثبات
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد عجب في جعل ملتقطات
كتب الائمة فوايد ومخترعات خاطره زوايد وسميته تلخيص المفتاح
وانا اسال الله تعالى لا نعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن
اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال

فان بالجملة الاسمية وما يقال من انه لقصد الاستمرار فيه لحصول
من المصابيح نفسه كما يجيء في قوله تعالى لو نطعمكم من فضله
حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع فهو حسبي
اي محسبي وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان
تقول والله اسئل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما
على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى
نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على
الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل و ح
فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في
قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن
المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على
راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان
الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان
المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني
المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن
التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين
وهو الفن الثالث وعليه نبه ظاهر بنفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة
وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان يتوقف عليه المقصود
فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من

الفن الثالث كما بين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار
المقصود في فنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة
فانه لم يتقدم ذكرها ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال
مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب ابتداء الكلام ومحصولها
ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها
والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
وهي مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
اشكل عليهم امران احتاجوا في التقصي منهما الى تكلف احدهما بيان توقف
مسائل العلوم الثلثة على المذكور في هذه المقدمة وقد ذكر صاحب المفتاح في
اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد
العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا معنى المقدمة واعلم ان الناس
في تفسير الفصاحة والبلاغة في اختلاف لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى
ان نقتصر على تحقيق ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبي
عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته
من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح ويوصف بها المفرد يقال كلمة
فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم
يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبي عن الوصول والانتهاء يوصف
بها الاخيران اعني الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولا

يسمى كلمة بليغة وقوله فقط من أحد الأوصاف يعني أنه وكثيرا ما يصفه
بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف أي إذا وصفت بهما الأولين
فقط أي فانته عن وصف الأول بها واعلم أنه لما كانت الفصاحة
عندهم صفة لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام
كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء أن الأ
لفاظ الكثيرة الدور عندهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر
الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص
بأن اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين والتنافر والغرابة
والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما
لها تسهيلا للأمر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة وفي الكلام
إلى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة
المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم
لمعان مخصوصة لكون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر أولا إلى تقسيمهما باعتبار ما يقعان
وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ولم يتعرض لجمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولم يجد قدرا مشتركا بينهما كالحيوان في الفرس
وغيرهما لأن إطلاق الفصاحة على الأقسام الثلاثة من قبيل إطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا إلى الظاهر وكذا البلاغة والجنس
مطلق المعنى الشامل للثمن والمذهب فبعد ذلك يتضح أن تفسير الفصاحة
والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه أخذه من مبادئ
واعتباراتهم ومن ثم لا يتوجه الاعتراض على قوله لم أجد في كلام الناس ما

يصلح لتعريفهما بأنه لا مدخل للرأي في تفسير الألفاظ ولا يحتاج إلى الجواب عنه
بأن المراد بالناس المعهود دون غيرهم ولما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه
وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في
الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها نحو ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول
أعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول
امرئ القيس غدائره أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق مستشزرات
أي مرتفعات إن روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل أو مرفوعات إن روي بالفتح استشزره
أي رفعه واستشزر أي ارتفع يتعدى ولا يتعدى إلى العلى وتاء تضل العقاص في مثنى
ومرسل تضل أي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى
المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره
ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل والأول يغيب في الأخيرين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو
قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة فيجب
أن يكون مستشرف أيضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة على الهيئة
المخصوصة قال ابن الأثير التنافر يسبب بعد المخارج وأن الانتقال من أحدهما
إلى الآخر كالمشي في القيد الطفرة ولا بسبب قربها وأن الانتقال من أحدهما إلى الآخر
كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل

المراد بهما هو البعيد ما هو بخلافه كما في علم بخلاف ملع وليس ذلك بسبب ان الاخراج
من الحلق الى الشفة ايسر من الادخال من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ
وحلم وملح بل لهذا امر يرجع فيه فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم
يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر الضبط فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق
وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل
بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا لئلا يخرج سورة فيها
الم اعهد عن الفصاحة واليه تمسكهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات
ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لكون
لجزءها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو
سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الامر الاغلب ولم يشترط في
الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون
كل كلمة منها فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة
عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول
الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع

والا فلا يخل بالفصاحة الثاني ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل
الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذا
لوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في
السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت غير طيب وليس فيه القطع باستكراه الجرشى دون النفس
مع قطع النظر عن النغم سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جحيش وملع دون فريد
الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى او دسر ونحو ذلك وفيه
بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السليقة في تعبير اللفظ
فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ
ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة
الكلمات واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت او لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون
النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني اتصال
الفاعل بضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله
تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل او للعلم ... جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر

وخشن نعل كالحري سنان وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من
كل جانب فهذا لا التباس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه
في الثقل نحو وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر اي هو في مكان خال من الماء والكلاء
ومنه ما هو دون ذلك مثل قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته
وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق
المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت
الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء
مما عابه الصاحب بن عباد قال فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب
ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف الثقل وحصل
التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو
فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح بذلك
ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل
التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر
وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم
بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع شطل مع قنديل وسعيد بالنسبة
الى الحمامي فذلك وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون
الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون
الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على
ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون

اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا
ببعض منها كما هو مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا
عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك
وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي
ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي
اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك الملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة
صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني
ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي
الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حيا ولهذا انتصب والا فالمختار
البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي
خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر وكلا القولين
يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مثله في الناس حي يقاربه او ليس حي يقاربه
مثله في الناس والصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل
في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر
وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي بالرفع وهو
الرواية الصحيحة التي عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب
لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ابكاني الدهر
ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجب دوام التلاقي من

في الوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين
الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الأحباء
ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله
عينك وذلك من قبيل سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان
بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري
دمعها لجمود فان قيل يستعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا
من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونها لازمة لها
عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي
من التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني
ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي
ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود فاني
كنت اطلب القرب والسرور وما حصل الا الحزن والفراق وبعد
هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن و
ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت وتسكب بتقدير ان يكون
عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن
الآن ليحصل في المستقبل الفرح والسرور بالقرب والوصال فح
لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة

الامر المطلوب للدهر انه يطلب في ضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم
هذا هو المعنى الشعري فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف
ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والتحقيق
انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى
اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
والتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل
بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في
سأطلب لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب
ما قالوا ومن ذلك قيل وقيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحدة
وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد
غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح يعني فاعل السبح
وهي شدة عدو الفرس تستوي فيه الذكر والانثى والمراد بها فرسا حسن
الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من
شواهد عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على
الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة
على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة
الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية
لا تنبت شيئا وجرعا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعا
الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات

مجاز والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي
بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث
اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه
بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم وقال الشيخ عبد
القاهر في قول الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر
انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في
خيار ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير
الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن
الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ
مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا مع بين
المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث
ولهذا اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا
وانه يشير الى انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال من اشترط
ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى
امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول
هما ان اوجبا ثقلا وشناعة فذاك والا فلا اخلال
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم
نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سواها فالهمها

واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا كذا
ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق ان الجاحظ قال مر ابو علقمة ببعض
طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه
فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأون علي كما تكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال
بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد
نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا
اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم
سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه واعلم ان جعل
مفعولا منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا ومن ثم
استشهد ناس بالسرج على انه لا بعد في ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة ولما
صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي مقابلة للمعتاد
وهي بحسب قوم دون قوم والوحشي هو المشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يخل بالفصاحة بل الوحشية
بل الوحشي فقد اريد الفصاحة للمفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم
ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا المعنى اصطلاح مذكور في
كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير
للالفاظ التي لم يؤنس باستعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك
مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث

والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان
يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فيتم كونه مخلا بالفصاحة المدار
فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر فبين ان شيئا من
التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في
حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد ونحو ذلك مما يشتمل
عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما
اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل
المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله
الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن
الكراهة في السمع بان تمجه الاسماع وتتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان
اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره
نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم
اغر اللقب كريم الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم
امير المؤمنين علي بن ابي طالب واللقب مشهور بين الناس والاغر الابيض
المجد ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشي انما هو من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش والطلخم
وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا

نخرج بها ونقول بها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف
وقد رسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها
والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة
والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه
عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في
محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية
نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في النفس موضعها تسمى ملكة والا تسمى
حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ
ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن
المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه وان
كان من ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لم ينطق
قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده
في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم
المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما
وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة
المتكلم ان يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا ممتنع
لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي

على المخاطب اجناسا مختلفة لو فرض حسانها فتقول دار عظام جاية
ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال لفظ فصيح دون كلام فصيح وقول
بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ثم فان
قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما
مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل
شرايط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي النادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تاكيده والتوكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان
عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان
اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني
مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق
الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر
الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية
ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى
فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق

بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء
الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فهو
راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا
او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا
معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او
غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور
الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعليا وغيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما
سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة
والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا الحديث اجمالي يفصله
علم المعاني واذا مهد هذا فنقول لمقام التنكير اي للمقام الذي يناسبه
تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او
التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند
او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام
حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل
مقام يباين الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع

القدر حتى حصر بعضهم معرفة البلاغة على معرفة الوصل والفصل والثاني
اذ من الاحوال المقتضية باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام
خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب
عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب بحسب
نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب
الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه
من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان
الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء وليتنى هذا النوع الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها
من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل
الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها
مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل
الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع
الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا
كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما
او فعلا مثبتا او منفيا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر والمراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها
وايضا مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا
ينبغي ان يتصور هذا المقام جميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن

والقبول

والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شان الكلام
بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب
الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء
يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا
وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض والمراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه ناظرا
الى ما سبق اذ لا يتعلق بغير الفصيح والمراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه صرح لفظ المفتاح ويشهد لذلك
زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له
وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار
المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم
ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فتحصل هاهنا
مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية
انه ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث قال النظم هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذكر
في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي
تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق

ونحو زيد هو المنطلق ونحو زيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج
فان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل
جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك
فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به على حسب ما ينبغي له وتنظر في
الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية ما في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي
الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم
انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم
الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الابواب
المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ
من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها
بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له
مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل رب هذه اللفظة منكرة في بيت
آخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن
لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار
افادته المعنى بهذا التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة
ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ الكلام لها

ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل
فيه ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تذكرون اي في كثير
من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة
وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل
عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي
والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاظه
فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من
صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني
عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفاتها باعتبار
الدالة على المعاني عند الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التر
كيب فلا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة الكلام
المص فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس
اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز
وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع
ايضا في ان الموصوف بها بهذا المعنى هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال
معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو

اللفظ ام المعنى والشيخ منكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق
فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي تدل على بلفظ على معناه اللغوي ثم تجد لذلك
المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ
يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك
ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة
التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما
شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات
والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم
اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد
بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالا
لفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق
وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا
بل هو صرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تبين بالالفاظ ولم يكن
لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن
ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا
وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن المعنى اللفظ الذي
دل به على المعنى والتاء والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها
صفات المعاني الاول بل المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات
فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي
حدثت في المعاني والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان

من انسان ... في ذلك بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر ... ها هنا

فى كلامهم

فى كلامهم وكذلك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير
هذا اشد ما ذكر الشيخ ثم انه شدد النكير على من يزعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبالغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين
ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه
ثم يعلم انا لا نعني بالفصاحة التي وقع النزاع فيها الفصاحة التي تجب للفظ
لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم فعلى
من الحسن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاق الحروف
وسلامتها مما يوجب الفضيلة وتوكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الا
به ويكون هو الاصل والعمدة وما اوقعهم في الشبهة انهم سمعوا ما قال العلماء
بمعنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي لها يستحق اللفظان يو
بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون
اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف باثر ذلك وطهارة البلاغة في الكلام طرفان
اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الصحاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل
ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل
باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم يعجز ان يراعيهما حق الرعاية
فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا
لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع
على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر لو
فامكن الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ثم وكثير من مكرة هذا

قوله لا نقتصر على ان البليغ كلام بليغ فلعله ما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه
ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا حد لها لا من الطرف
الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ لا مناسبة ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالغاية
او عرفيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن البشر ان يعارضه والثاني حد
لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو غاية الاعجاز وما يقرب من النهاية فيكون
وكلاهما اعجازا قلنا اما الاول ففيه انه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في البلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد
على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى منتهى مرتبة البلاغة وهو مرتبة هي
الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا
فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان
بعضه ما بلغ حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وعطف
بين النوعين والمقصود ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد
الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة كلاهما
مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان
البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي
من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا
في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا
في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز اي الطرف الاعلى وما يقرب منه
هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه

اي مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء با
الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص
الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى
تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وفي لفظة تتبعها اشعار
بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة
والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها
على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار البلاغة في
المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض بصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني
والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريفها البلاغة على ما سبق
ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها
وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
الى الطابق للحكم الواقع ولا طابقه اي ما به يتحقق ويحصل الى الاحتراز عن
الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا
لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لاشتراط ان

من

عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز
الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر رجوع البلاغة
بالعلة الغائية لها والغرض منها فيهمل امره وجعله قلنا الاولى بل هو فاسد لان
ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به [illegible] الا ان الغرض من
كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في اداء المقصود
الكلام الفصيح من غيره فساده واضح ولئن ان تحمل كلامه على خلاف ما صرح به
بالبلاغة بلاغة المتكلم فيفيد تحقيق الامرين او يتوقف عليهما ولم يجعل [illegible]
غرض منها وغاية لها فالرجوع اليهما صحيح فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو ان من يعرف
يحصل ويكتسب من علوم متعددة حسب ملاحظة الحس فرجع البلاغة الى تلك
العلوم جميعا الا انه يجرد للمعاني والبيان واما التحقيق فقوله والثاني اي تمييز
الفصيح من غيره يعني يعرف بعضه ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن
الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في متن اللغة اذ به يعرف
ان في تكاكاتم ومستشزرات غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب
المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداهما مما يفتقر الى تنقير وتفتيش
وتخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من
مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يبين اي
يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة
يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في

علم الصرف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرات متنافر دون مرتفع وكذا
تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد
المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي
عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك
بالحس ويحترز به عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه بقي لنا مما يرجع اليه
البلاغة الا الاحتراز عن الخطا في التادية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي
عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطا والى علم
يحترز به عن التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني
والبيان وسموهما علم البلاغة لكمال مزيد اختصاص لهما بها واليه اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطا في التادية علم المعاني فالمراد بالاول
اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما وان الاول الثا
لثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو [illegible] الخطا لا نفس الخطا
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر
في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا
وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة
توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر
مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم
يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني



انما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد
المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهو زيادة
اعتبار انسب في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد
العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون الطالب على زيادة بصيرة
ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا
تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه
ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال
وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا وقد
ذكرنا في ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب
البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قال في وجه الشبه
بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم
النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة
اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال
لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال الله عارف
والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ
العربي دون غيره فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة

كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه
بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا اندفع
ما قيل ان اريد بالمعرفة معرفة الجميع فغير صحيح لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو غير مفيد لجواز الفتق ولا دلالة عليه وكذا ما قيل ان المراد الكل ولا يكون
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا للكل من غير مسكة منه والمراد باحوال
اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
ووصفها بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال
التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لابد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع
ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم
يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا
هذه الحيثية لا يمكن ان يكون علم المعاني عبارة عن تعرف هذه الاحوال بان
تصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح
وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة
او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا
يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه
ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان
قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي
بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفهم من لفظ المفتاح حيث
قال الحال المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الاعم
الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس

بعينها قلت قد نسامح في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند
التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من
جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق
على ان زيدا قائم كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى
قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال
هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم
واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة
اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة
انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واما ما قيل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها
من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره فوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه
فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه قيد التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز
ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على
معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فلو اريد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور ولو اريد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول

ونحو ذلك وهذا اوجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا متعلقات وكل
من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز
به من التطويل على ما يجي ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا
فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد
هذا كلام تام لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز
ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذكي يتمكن من ان
يجعل سببا لافراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه
والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى
غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة ومن
ما يقرر هذا بالتردد بين النفي والاثبات فيفسد كلامه اكثر واظهر فالاقرب
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة
او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا
ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه
الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا
خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة وكذا الايجاز يتعلق
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد
او جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع جعل بابا سابعا وهذا كله
احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب ٥٥

ونحو ذلك وهذا اوجه لتخصيصه بالخبر لان الانشا ايضا متعلقات وكل
من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز
به من التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا
فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد
هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز
ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذكي ينبغي ان
يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه
والا فقولنا كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى
غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة ومن
رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد فساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة
او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا
ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه
الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة مباحث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا
خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة وكذا الى ان يقال
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد
او جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع جعل بابا سابعا وهذه كلها
احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا مباحث راجعة
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب ٥٥

وسمي هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكرها في قوله تطابقه او لا
تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا
تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقع بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء
على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور واتصاف الصدق والكذب بوصف
بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته
للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور ولا
فعلى انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته
اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى
الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع وبيان ذلك ان الكلام الذي دل
على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان
هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية في الخارج لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه
النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي
فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك
الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع
في الحال يحدث بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يتحقق في ذلك ان النسبة من الخ

دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وقولنا
القيام لم يتحقق وجوده في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن
وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل وقائله
النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد
خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف
اي ولو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح
فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون
صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك
فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد
فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال بل هو مجرد
تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى
انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها واذعن الحكم بشيء من النفي والاثبات
لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر
لا محالة اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار مع الشك فكلامه خبر وهذا
وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق

الواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال

بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع

الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم

صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا

شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم

ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق

الواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها

اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة شرط

في الشهادة وفيه نظر لان من سمى هذا يكون غالطا في اطلاق اللفظ لا كاذبا لان

تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق

الشهادة ممنوع وخص الجواب بمنع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك

لرسول الله مستندا بهذين الوجهين مع ان الجواب على تقدير التسليم

مما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به

اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم

الفاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه

صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فلا يتم الاستدلال بها على ان هذا يتم

يكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها في العينين

نوع بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب

راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم

ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى

حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله

حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة

فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا

من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي

فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا

فكذبني رسول الله صلعم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي

عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلعم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون

فبعث الي النبي صلعم فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ انكر انحصار الخبر

في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع

او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق للواقع او غير مطابق او بدون

الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق مع اعتقاد

انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته

الواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته الواقع

مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني

عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني

المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد

المطابقة وبدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب

بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع

الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام

وبحيث يرد مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب

وحيث استدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار

حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة

على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير
الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى أكذب ام اخبر حالة
الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي
الصدق فمن اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وانما لا دلالة لقوله
ام به جنة على حصر ام صدقه بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه
فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء
من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق
ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان
الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه
لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم
كونه صادقا على ما قررناه والغرض ذكره ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى
ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه
ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به
الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل
فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون
وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم
حصر في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا

كاذبا

كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان القصد
والشعور شرط في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد
قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه
بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر
لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره
الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا
يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فا
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل
العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق فظهر ان النسبة
المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب بحسب المخاطب بالنسبة
في بعض الاوصاف لا تخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بها
في بعض الاخبار لا تخرجه عن الاحتمال من حيث هو وجملة الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية
ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف
لما هو المعهود في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة **الباب الاول** احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما
يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم
الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بكونه ثابتا

له او منفي عنه كما في المفتاح القطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
في عرفهم ولهذا ابتدا بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها
التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر
والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن
احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما
يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين اللفظيين الى الآخر
لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض
اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا
رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون
من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع
بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت
قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع
وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده افادة

او له
فاذا رميت يصيبني سهمي

المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به
اي بالحكم كقولك قد حفظت القرآن لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا
وقوع النسبة او لا وقوعها والظاهر ان ليس قصد المخبر افادة وقوع
النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا قولهم هذا لما كان لانكار الحكم
معنى لامتناع ان يتحقق انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان
مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في
النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع
في خبر يسمعه بل كان ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا
افادة العلم بذلك الشيء [illegible] بل يلزم
اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وصح لا يحتمل الكذب اصلا ولزم التناقض
في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين ولا شك ان العلم بثبوت الشيء لا
يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى
او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى مثلا
انك اذا سمعت خرج زيد فهمت منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي
ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولولا ان
مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا
تحققا ولما صح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لا
يمتنع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان الخبر الا
من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو
وقولهم يحتمل لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد

لانه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا

ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون

المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى

بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول الساوي

اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان اللزوم بدونه يمتنع وهو بدون

الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون

المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في

حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر

هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم

وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق

ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني

وهو حكم المخاطب بالمخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول

وهو علم المخاطب الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعلى حصوله عنده اما الا

قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم

لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يحصل يكون

حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علمه حصوله بعد سماع الخبر من الخبر لا التقدير

ان حصولها انما هو من نفس الخبر فيتفرع على الاول بقوله لامتناع الثاني قبل

حصول الاول وعلى الثاني بقوله ولان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني

ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان

يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يكون حصوله لامتناع حصول

الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية مع العلم بكون تسميته هذا الحكم فائدة الخبر بناء

على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر بالبال

ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا واينما اذا سمعنا خبرا وحصل

لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة الحكم سواء علمناه

قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون على حدة فالجواب عن الاول

ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري كوجود علته اعني

سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن

ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم

في ذهنه وهذا يتحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم

لكن هذا ينافي تفسير المص ومن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون

عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر

مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول فهذا تم مقصودنا فان قيل

لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبر مظنونا او مشكوكا

او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق

بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى

للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة

الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب

العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك

للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل والسائل العارف بما يبين بلا

تا هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في

جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب

المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة وقد علق الحكم علموا لمن اشتراه ما له في

من خلاف ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره نصف
اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم
يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء من فائدة الخبر ولازمها قد ينزل منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل بها فتأمل ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا
منه ليس لهم علم به فلا يمتنعون وصدر الخبر المنفي اليهم لان هذا الكلام يلزم ان
الاعمال عليه او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا خطاب
لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وحمله على ان سياسة الوجهين لا وان
ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء بمنزلة عدمه كما هو الظاهر
منزل عليه فقال ويقلبه في النفي والاثبات اي في حق ذي ولزمانه وما يليه
اذ هيئت واذا كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان
النسبة هل هي واقعة ام لا فهم منه ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى
قوله والتردد فيه لان الخالي عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة ولا
التردد في الحكم بحصر الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انه يتصور ان لا
في الذهن يتردد في انه هل هو فيها ام لا او لا حكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم
الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان فلما استغنى على لفظ المنسوب
مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية
التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا
حسن تقويته اي الحكم بمؤكد ثم قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان

هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف الذي تجيبه
به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان يستقيم لنا ان نقول
صالح في جواب زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار
وهذا مما لا قائل به واذا كان المخاطب منكرا للحكم كما للخالي وجب توكيده
الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال
الله تعالى حكاية عن رسل عيسى اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم
وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل رسل عيسى
الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب عيسى ورسلا من الله تعالى بناء على ان
من رسول الله رسالة من الله تعالى ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فيحملوا في نفي
الرسالة على التنبيه الى الكناية لانها ابلغ فقالوا ما انتم الا بشر مثلنا بمعنى
ان البشر لا يكون رسولا لله والا فالبشرية في اعتقادهم لا تنافي الرسالة
من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب
اثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى
هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهم برسول ثالث
وهو بولس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي
الخلو عن التاكيد وبحسب الانكار في الثلاث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص
مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال

من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا خوطب المنكر بغير

المنكر ومع هذا الكلام وقلنا انه بناء على القيام يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر

لانه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التأكيد فكون ترك

هذا القسم لكونه غير بليغ ثم يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق فلنا لا نسلم انه

ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا

الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا

لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا يصح جعل الانكار كلا انكار الكلام

ثم تأكيد الكلام اذا لا يعتبر في اعتبارات الانكار ونحوه الا التأكيد وتركه وكثيرا ما يخرج

على الظاهر او على الصدر اي حسنا كثيرا واخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف

مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون

الخارج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل

ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني

ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل

من الشمس استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح

في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق

من قوله واصنع الفلك باعيننا ووحينا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل

صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم

مغرقون مؤكدا بان اي محكوم عليهم بالاغراق وكذا كان الكلام المقدم يشير اشارة

ما الى جنس الخبر حتى ان النفس المتقي والفهم السابح يكاد يتردد فيه ويطلب

لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة

بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة

شيء عظيم ومنه ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال

الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان

وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه

اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق

اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ

فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات

وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر

وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان وفي البيت تهكم

بعد ذلك ليتهيأ مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والا

كون العقل لهما بمنزلة امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي

مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء

ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول

لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد

لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل الفاظ الكتاب بهذا وجه

لا فائدة في ايرادها وقوله تعالى لا ريب فيه ذكر في المتمثل للمنكر بصدده فان قيل

لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية ما لا يصح ان

يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يكون كذلك والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل

ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو

زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر لا من المقصود للكلام انه قد يجعل انكار المنكر

كلا انكار يعتمد على ما يزيله فيترك التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله

كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين ويكون نظيره التنزيل وجود كتابه

حذف الخبر بخواتي ما الاوات ولا اولادي بلاوات ثمرا فلو اسقطت ان الخبر

او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على

تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يقبل على لفظ التأكيد ويؤكد

الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا

الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين

جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في

ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك

من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة

اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة

ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد

وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول

انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا كان القصد تنبيه

المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده

يؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكر المطابق بل الانكاره وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون

واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لا يدفع الا

والا فالمخاطب عالم به ولنرجع الى ما كنا فيه ولنستخرج من امثال هذا الباب بالكلام ثم الاسناد مطلقا

سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد الخبري

منه حقيقة عقلية لم يقل الحقيقة والمجاز الا في الاسناد فالاسناد حقيقة ولا مجاز

عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكذا قال بعضهم حقيقة

وبعضهم مجاز ونقضه البعض وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام

كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال المص وانما اخترنا ذلك لان تسمية الشيء الذي يسمى

حقيقة

حقيقة او مجازا الى العقل على هذا المنسب بلا واسطة وعلى قولهما الاسناد على انا

نسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار

انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز عنه والحاكم بذلك هو العقل دون

الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب

مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي

يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل

فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب

اليه فان قيل لم لم يذكر المبحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله

صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان و

ينبغي على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد من المؤكدات وفيه

نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ

مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية

فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند

او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون

المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او

معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما

بني له نحو ضرب عمرو فان الضرب لزيد والمضروب لعمرو بخلاف نهاره صائم

فان الصوم ليس للنهار [illegible] متعلق بالجار وهذا يدخل فيه

ما يطابق الاعتقاد دون الواقع الى ما هو له عند المتكلم ما يطابق الاعتقاد سواء

طابق الواقع ام لا وادخل فيه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور

عنه

اي ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم متعلق بالظرف فيما يفهم من كلامه وبه

من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه

له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى

او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط

صحة حمله عليه والا خرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق

الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول

الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو

يخفيها منه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال كلها الى الله تعالى

اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير

مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال

انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده

في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم

بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا

يكون حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ

عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا

الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون

حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به

ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل يلحق [illegible]

بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم [illegible] فهم من ظاهر حاله انه

اسناد الى ما هو له عنده بناء على [illegible] وانما عدل عن تعريف صاحب

المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه

لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والملم للاسناد والثاني انه غير مطرد

لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى

حقيقة ولا مجازا والجواب منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها

كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه

تعريف للحقيقة غير منعكس لخروج عنها الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه

على ما لا يطابق الاعتقاد سواء كان مطابقا للواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله

في الظاهر ولا يمكن الجواب عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره

في تعريف المجاز او لانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل يجوز انا لا نعلم صدقه

على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم

في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل

ان يقول تعريف المجاز غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو فانما

هي اقبال وادبار بان جعل وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص

عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون

المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت

من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر

على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند

من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني وحق تقدير المضاف فيه انه لو كان

الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء

بلفظ الذات لا انه مراد والجواب ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي

فاعل او مفعول له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا

عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب

عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الكلام

وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف نحو الحكم

العقلي بالعموم يعني نحو ما صام نومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واسناد الفعل

لما هو له معناه ثم فاسناد نفي الفعل عما هو له عند التكلم في الظاهر وجوابه ان معناه

ان الكلام لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وكذا في صورة الاثبات لكان اسناد الى ما هو له لان

النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته

وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون

مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليكن نهارك صائما ولم يكن نهاري

صائما وما اشبه الكلام ذلك فتعلق لكم ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا

حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى

ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما

بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول

اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اي ينتهي اليه والعقل الرجح كذا في دلايل الاعجاز

وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وكذا اشار الى

تفسير التعريفين بقوله وكذا اي وللفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت

كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم

يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول

اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى

المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر في تعريف الحقيقة ما هو له

واسناده الى غيره اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول

في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز

كما سبق الاسناد لما هو له لعلاقة مشابهته اياه في الملابسة كما استعير الرجل

الاسد لمشابهته اياه في الجرأة والمجاز والاستعارة في شيء من هذا في الاسناد والا

الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلايل الاعجاز

ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان

والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع

حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبهنا ابليس فرخ لها الا

وشبه الخبر فان الغرض بيان تعدد بعد تحقيق في نفسهم وحيث راعوا معنى في اعطائه

حكما ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به

اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اي المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملاته

وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده

لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر ويكون

من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو انه من شان العرب ان

يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها

على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم

في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب

في السبب الغائي ومثل يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من

تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو

رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه

وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى

المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر مثل اضل الرسل انشأت
الكتاب وكلامه تم فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه
ذلك وكذا الاسناد الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب فوصف
به فعله مثل جد جده وكذا في الكشاف وظن ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك
المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس هنا مجاز كما انه ليس حقيقة وعن الثاني با
الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الا
هو حكم في اسلوبه وكتابه بعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند
الى المفعول بواسطة فاعل وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند
اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي
هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله فما ربحت تجارتهم وقال ان تجعل
امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فانه قيل كثيرا ما يطلق العقلي على ما لا
هذا التعريف من نحو قوله شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر
الليل اهل اللائم وقولنا العجيبي انبتت الربيع وجرى الانهار ونحو ... وقولهم
امر المسرفين وقولنا نومت الليلة ولحرب النهر وما اشبه ذلك من الامثال الا
والامثلة فيه فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او
فكما ان اسناد الفعل الى غير ما هو له مجاز ... فكذا ايقاعه على غير ما
ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما هو حقه ان يوقع ... اليه ... عن
الاصلي فالمذكور في الكتاب انما هو تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لطلقه
باعتبار انه جعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما
او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها اليوم شابا والليل والنهار

ماكرين والشديد مسروقة والارض حاملا وكذا فيما جعل الفاعل الحقيقي تمييزا كقوله
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه يحتمل ... واعلم
ان هذا المجاز قد يكون على وجه التصريح كما مر وقد يكون كناية كما ذكر ... في قولهم سل الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم ... مما اخذ ... اليها
نادهم وقس ولا ينحصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل برايا الانبات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده و
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج
ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد
وليس من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في تعرضه لاخراج نحو قول الجاهل
دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح
عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب
من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند
المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع
البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان
ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول احترازا عن الكذب
واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من
التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف
ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا
عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فا
صحيحا الان التاويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح

ليخرج نحو قول الجاهل كما انه لا يبطل طرده بغير تعيينا نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول
ان مفهوم قولنا عند المتكلم ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان
تصور الكواذب فلا يخرج التعريف عنه نحو قوله فح يندفع الاعتراض الاول بجواز الاجتماع
في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بافادة خاصية مع اشتراكهما في فائدة
اخرى يكون خروج طائفة باحدهما قصدا وبالاخرى ضمنا او لا يكون مذكرا
فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان ينسب الى كل واحد من قوله عند المتكلم وبغير
من التاويل لكن اسناده الى الاول لانه السابق في الذكر والقصد بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب بتقييد المخرج نحو قول الجاهل بكان قوله
لئلا يبطل طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصد ليس من دأب المحصلين
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف بان مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي بعرفه خلق انبت الله البقل
ويخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بلا تاويل والقصد الى ان اسناده الى
السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة انما اراد غير ما هو له في نفس
الامر فقد خرج من تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره
في مقابل الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم
في الظاهر فصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا
قلت المراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الكلي الاعم الشامل لما يصدق عليه
انه اسناد الى غير ما هو له بحسب ما اعتقد في الواقع وعند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر فيدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه
الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما ويخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل ما فيه

نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال بالتاول لكونه
الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول عند اخفاء
حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساد
فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة
او الظاهر لانا لا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان في
ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد من ارادة العام بعمومه قليلا بل فلان هذا مقام
ليتصف به اقوام [illegible] وبهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج من المجاز لاشتراط
التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير
كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر
العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره مثل الاستدلال
اي اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع من ان رأت راسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي تبعد
قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها
وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون مستأنفا اي
ما شئت انها الليالي فلا تأثير ولا حال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجانا
خبر ان بقوله متعلق باستدلال عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع
افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى
اذا وارك الافق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل [illegible] وانه المبدء

والمعيد والمنشي والمغني فيكون اسناد شيّب الى جذب الليالي تأولا بناء على انه زمان
او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيا الارض
شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها
بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة
الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها
النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية
مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما
المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان المجاز الاسنادي
المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل حالهما كحال سائر الالفاظ المستعملة في انفسهما
اما حقيقة او مجاز وكذا ازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر
على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا نهاره صائم انما هو اسناد
صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احيا في ملاقاته المجاز اسناد احيا الى
ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه
اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله
زادتهم ايمانا نقل منه قوله تعالى ايمانا للاختصاص وان المعنى آياته عليهم
آياته زادتهم تصديقا بيان لوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا الى معجز الآيات مجاز
لانها فعل الله تعالى واسنادها الى الآيات بسبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي

الحيوان

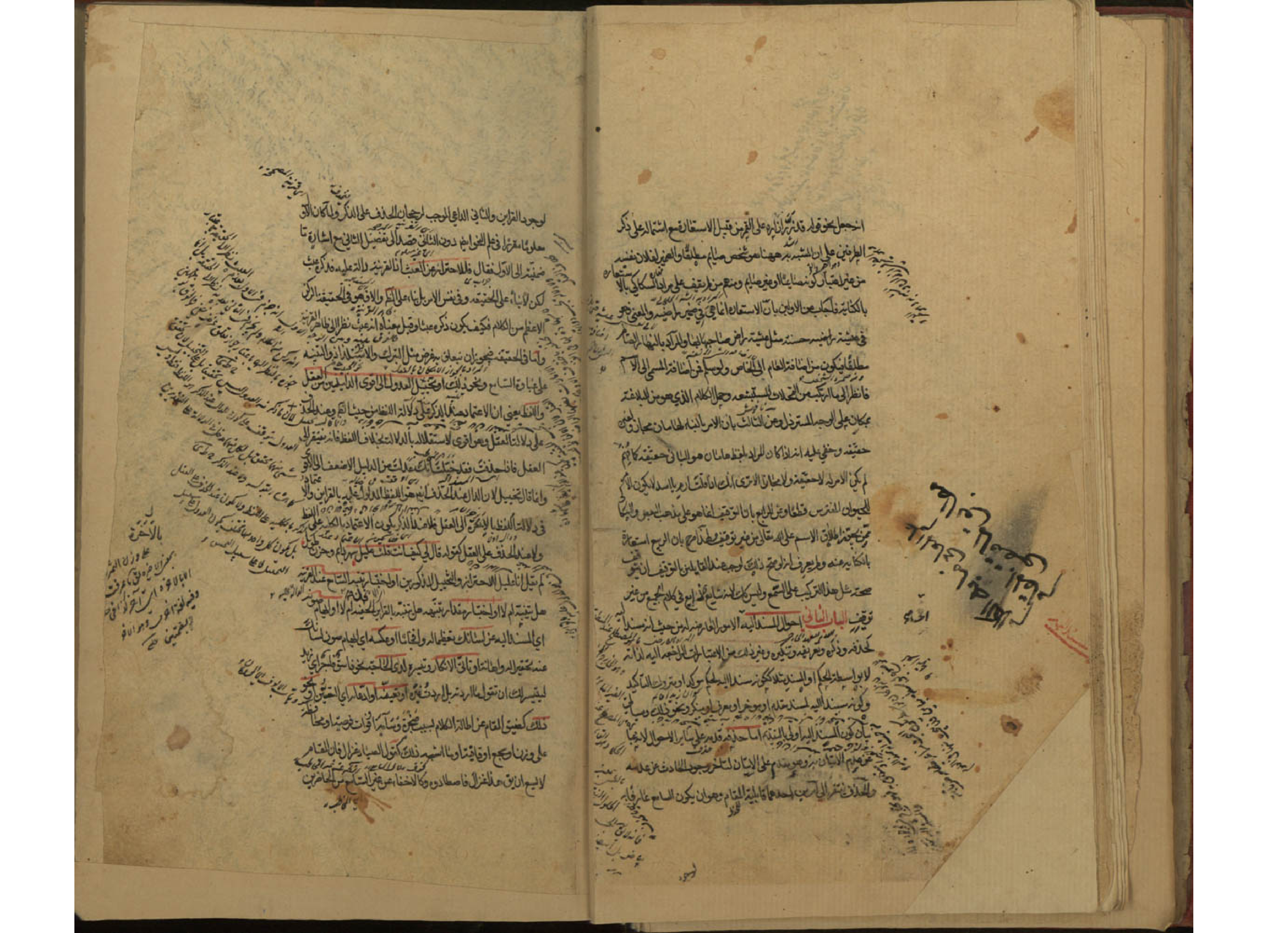
هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء
وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي
تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان
وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه
تتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او وصف يوم بطوله وان الاطفال يبلغون فيه
اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما
فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو
عطف على قوله كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات
ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن
لي صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب
آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فليتنبه الربيع ما شاء و
ليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى
ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه لجر النهر والمطلع
امر فكان على ما اشبه وكذا ليت النهار صائم واصلوتك تامرك ونحو
ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان
المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي
النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي
بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعيه
احد المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة

نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون صدوره عنه كضرب
وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي
وكصدور الكلام من الموحد فيما يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان
الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وافنى الربيع البقل
فمثل هذا الكلام اذا صدر من الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا
انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليس مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه
كثير من ذوي العقول واحتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد
ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون
الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فاعله هو الفاعل
او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له
قطعا كما ان المجاز اللغوي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله
او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت
تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في
قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل
يزينا صفحتي قمر يفوق سناهما القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
تظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان
اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت
بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب
المثل اي صيرني الله بسبب هواك وكذا الحالة وهو اني يضرب بي المثل

بي الهالكين حبك فني معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا اطلع
عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث زعم
انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل
اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني
بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني وفي يزيدك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن
ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم
موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها
حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد
من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان
ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي
السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف
اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة
الانبات الذي هو من لوازمه المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع

وعلى هذا القياس وعلى هذا القياس نحوه اي نحو هذا المثال يعني ان المراد با
هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفا اليه وكذا المراد بالامير المدبر لانبات
المرهم هو الحبش بقرينة نسبة المرهم اليه والحاصل انه شبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل بهما ثم افرد بالذكر ونسب
اليه شي من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه
يستلزم ان يكون المراد بالعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيا
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه
نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا
خلق من شخص يدفق لما اي نعينه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم
ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره
صايم لبطلان اضافة الشي الى نفسه اللازم من كلامه لان المراد بالنهار فلان
نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ونحوها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنم ليلي وتجلى همي كان انفع
للشغب لان قوله نهاره صايم مما اعترض عليه بان الاستعارة انما هي في ضمير
المستتر الذي هو نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن انا قلت في المثال المرتين من
المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشرع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلام

سُمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت
بفلان السبع حقيقة بل المراد هو الموت لكن ادعاء السبعية له وجعل
المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا نجعل ههنا
المنية اسما للسبع مرادفا له بان ندخل المنية في جنس
السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع ويكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء
الصاحبية لها وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد
المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما كان النداء له لكن
بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا
على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع الا ان المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء
انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وبعد الكل نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى
ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك
مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان
اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
انما الاهم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل انما ينافيها على وجه ينبي
عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء



انه جعل نحو قوله قد زرّ ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر
الطرفين على ان المشبه به هنا من تخص صاحبه مطلقا والمعنى انه لان نفسه
من غير اعتبار كونه صاحبا لاو غير صاحبه ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة
بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير راحته والمعنى هو
في هيئة راحته حسنة مثل هيئة راحة صاحبها ايضا والمراد بالنهار الصائم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلّم فمن اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكبه من المحالات المستبشعة حمل الكلام الذي هو من البلاغة
بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز عقلي
حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد لفظ هامان هو الباني حقيقة كان لم
يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت رأيت اسدا لا يكون الاسم
للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو على مذهب الشيخ والباقلاني
ممن يجعل اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف وطرد ذلك بان الربيع استعارة
بالكناية عنه وطريقه فانه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير
توقيف **الباب الثاني** احوال المسند اليه الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه
لحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند تلا كونه مسندا اليه الحكم مؤكدا او مجردا عن التأكيد
وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر ونحو ذلك وصيانة
بان كون المسند اليه اولى بالتنبيه اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة
عن عدم الاتيان به وعدم الحادث مقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه
والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به

لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول
معلوما مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما
ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث لان القرينة دالة عليه فذكره عبث
لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن
الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة
واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه
على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ يعني ان الاعتماد حينئذ عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى
العقل فان قلت فقد جعلت الحذف للعدول عن الدليل الاضعف الى الاقوى
وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف انما هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن ولا
في دلالة اللفظ الاتكال على العقل بخلاف الذكر فيكون الاعتماد بالكلية على اللفظ
والاصل الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او صون لسانك عنه
تحقيرا له او ليتأتى الانكار وتيسر لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد
ليتيسر لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره او تعينه او ادعاء التعين نحو
ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال فان المقام
لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين



مثل جاءني وكان شائع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او شنشنة اعرفها
من اخزم او على ترك نظايره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا
رجلا فتى من شأنه كذا وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا
وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل نحو
اسناد الفعل الى المجهول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل لمجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله
وانما القصد ان يقتل الخارجي ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من
الخفاء بحيث لا يمكن ذكره نحو ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي
او الحالة او الطريقة ففي الحذف اشعار بانه لا يحيط به الذكر او بلغ من الفظاعة
الى حيث لا يبتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا
قلت كيف فلان سالك عن الواقع في بلية يقول لا تسأل عنه ما [illegible]
على لسانه ما هو فيه لفظاعته واستهجان التكلم ولما انه لا يقدر على السماع
لا يحاشيه السامع واستهجانه واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى
للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها
على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار
تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وحيث يكون بحيث مستلذا [illegible]

بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج ونحو ذلك من الاعتبارات المناسبة
كما في قولك من نبيك فتقول نبينا محمد بن عبد الله ونحو ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتعويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب
المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض لهم عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة التخصيص بمعين وحدها
لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليها اعتبار كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك
لترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف
لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف ونحن نقول
لانه اذا لم يكن علم النسبة نحو خالق كل شيء فيفهم منه ان المراد هو الله وان كان علم
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر فيفهم منه ان المراد كل
احد يعني بالقرينة سوى ما يدل على انه المراد او قبل ارادته فيكون ذكره واجبا الا
والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر
وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه
اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف
جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة
المخاطب فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما هو افادة الحكم او لازمه
ليصح لان الشكل كلما ازداد تخصيصا [illegible]

بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفايدة في الاعلام به
اقوى وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود
وقولك فلان بن فلان حافظ للتورية فالفايدة امر قايد ستتبع التخصيص وهو التعريف
لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه
غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده
قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع لتخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة متعلقة لها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان
المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب
ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي
تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب
بل كل من يتاتى منه الروية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص
بها اي برويتهم مخاطب او بحالهم روية مخاطب على حذف المضاف قال في
الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فتخرجه
في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في
الخطاب ليفيد العموم فهو في القرآن كثير نحو ولو ترى لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم
متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى

وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي تجعل على هذا النحو لعدم
ارادة مخاطب معين لارادة العموم تشير بذلك الى لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية
المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني
في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب
نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على
غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم
الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه
ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا
مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين لا يكون الا كذلك قلنا بعد التسليم
ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الا
عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغايب والمعرف
بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا
والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله
ابتداء بنفسه ان بنفس لفظه يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على امر
آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم
مختص به وعند التأني يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به احترازا
عن سائر المعارف ولا يكون للتخصيص بالذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو
العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يحمل على ما ذكره بعضهم
من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما

في سائر المعارف فانها لا تفيد اولا تزيد من ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافرادها
الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر
والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما
ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على
اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه
لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه
الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الا بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو
خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان اله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في
الالقاب الصالحة لمدح او ذم نحو ركب علي وهرب معوية او كناية عن معنى يصلح
العلم له نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي بالكناية لان
انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل
واخو الحرب يعني ان بين هذه الاسماء والمعنى الحقيقي ... فانا لننتقل من ابي
لهب الى جهنمي انتقالا من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على الخلاف
الذي في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون
الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية وما يدل على ان الكناية

انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزم انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب
او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون
من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن
لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه
الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب وكرهت كونه جهنميا للاستهزاء
ابي لهب لهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما واردت جوادا ولا
ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام
استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على
السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام كالايضاح والتعريض [illegible]
وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده اسما موصولا وكان الانسب ان يقدم
ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
والموصول انما هو بالقلب وقيل هما سيان في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة
للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول
عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذاهب اخر والمقام المقتضي للموصولية احوال
يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم حاصل له فلذلك كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المخصصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فتذكر لتعرف من مرتبته
اذا كانت جملة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلنا
موصوفة بمعنى كانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه
مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا لتخصيص فيخالف

الموصول فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام
الصالح للموصولية ثم قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب لها او المرجح بقوله لعدم
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل
عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق
لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح
بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو
في بيتها عن نفسه اي خادعت يوسف عن نفسه المراودة مفاعلة من راد يرود
اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء
الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن
التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف عليه السلام وطهارة
ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من
نيل المراد ولم يفعل كان غاية في النزاهة
عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان
وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله
في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وما هو نص في زيادة تقرير الغرض
المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط أعباد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول ونحن
عبيد الله والمشهور ان الآية مثال الزيادة التقرير فقط والمذكور في المفتاح والايضاح
مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او استهجان التصريح او قصد
زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة

حكاية شيء ولو لم يكن مثالا لها لاختير ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه
قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على
خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي
تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث
فيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وفي جعل
صاحب المفتاح هذا البيت محتملا للايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه
على الخطأ ورد بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون
فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد صدق
على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا مخلصين ان
الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة و
المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه
عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالصلة على وجه ينبه الفطن على
الخاص كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
لا بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما
جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول
الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد

مقامه العز والطول من يعلم كل بيت فيه قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس الرفعة والبنا بخلاف ما اذا قيل الله او الرحمن او نحو
ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها
واعظم او شأن نحو اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن
شعيب ع وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي
لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا
مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والبناء
اليها ايماء الى ان الخبر بناء على ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه
يحقق زوال المحبة والمودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق
الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط ما اعترض الشارح بانه لا يظهر الفرق بينهما
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت فيه
الذين ترونهم البيت فيه ايماء الى تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه
على الخطأ كما مر فلحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل
العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه الخبر بالعلة والسبب
كما هو الظاهر في قوله ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله
ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى التعريض وكذا الاشارة الى جعل
المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي
سمك وان الذي ترونهم لعدم تحقق السببية وهو تعرض
لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكنه رفض الاشكال

بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء
فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا
الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم
او نحو ذلك كقولك جاء الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده في
احواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف
هذا الباب لا يكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراد المسند
بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له وانفصل بحضر انما المقام الصالح له فهو ان
يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة
ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس
غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد تنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية ولما اعتبر الوجه الراجح او المرجح فصل ذلك اي
تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر
فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك
اباي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد او التوسط كقولك هذا
او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان
قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة
فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت
شئ كثير في علم المعاني كالتعريف والتواضع وطرق القصر وغير ذلك



وتحقيقه ان اللفظة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب يلازم المعاني من حيث
اشعاره بان قرب المسند اليه المذكور يقتضي كذا ومعناه يدل على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعين الذي يجب تصوره ابتداء كما
فذكر في هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما
اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد
يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه
بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
وقد يقصد به تعظيم الشيء كقول الامير لحاجبه ذلك قال كذا او تحقيره
بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب
منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان
او معنى بان يحكي عنه ثم تشير اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وفي
زيد وعالني ذلك الغائب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو
فقال هذا الرجل وعالني هذا القريب اي هذا المذكور عن قريب وان كان
غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك بالحس
فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقيب المشار اليه يقال عقبه
فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء
اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي المشار اليه جدير بما يرد
بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك

على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بان اورده اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو
كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة
او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله
او بنحو ذلك او باللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى
حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس
الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى اي الانثى التي هي
لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها
انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب
اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به نحو
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد او لحضوره نحو اغلق
الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم
الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة
ومنها اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة
لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة

يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة الذي هو باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل
من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما
ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد
وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد
من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة
للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة
تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فالمجرد وذو اللام
اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولهذا
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم
الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم

بما ذكرنا من تقرير كلام المصنف ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة
اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون
هذا المعرف في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة
للحمار وقيل الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف
وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا
المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه كقوله
ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له
فان قلت المعرف بلام الحقيقة مثل علم الجنس اذا اطلق على واحد كما في ادخل السوق
ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل
الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب
دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم
المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانفهام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق
نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث
هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره

ولكن التعريف ... ام للجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني فان اشير بها
الى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد فهو تعريف الجنس والحقيقة
وان اشير بها الى حصة معينة منها واحدا كان او اكثر فهو العهد الخارجي
وان اشير بها الى حصة غير معينة فهو العهد الذهني وان اشير بها الى كل الافراد
فهو الاستغراق

ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع
الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب ان يكون للجميع والى هذا نظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وقال
في قوله ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس
دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام قد يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه
علم الجنس كاسامة ولما لحصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو
العهد الخارجي ونحوه العلم الشخصي كزيد ولما على حصة غير معينة وهو
الذهني ومثله النكرة كرجل ولما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا
الى النكرة والخفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد بها
الى الماهية من حيث هي هي لم تتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على
البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد
اليها باعتبار حضورها في الذهن لم تتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذي اورده صاحب المفتاح في هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن
تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والحضور باعتبار
كونها حاضرة في الذهن وهذا القدر غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعلم بهذا
اعتبار الشيء ليس باعتبار الحضور وعرفي الاستغراق ضربان حقيقي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة

اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول
لا حرف تعريف عند غير المازني فكان هذا التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف
انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يتأولونه بالفعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما الذي في معنى الثبوت فليس
نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها
تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم
فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا
يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا الزيدين او اضرب القائمين الا عمرا
ثم واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع
لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين
ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون
لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا اورد البيان بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة
نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب
ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من
جرادة وقليلا في غيره كالفاعل نحو علمت نفس ما قدمت وفي المثالات يا احذر
الغني وقيم شرا ... اذا كانت النكرة مع من ظاهرة فيه نحو ما جاءني من رجل

او بعلة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز بل رجل او رجلان
في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب
فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون الاستغراق
المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الا
يشمل الافراد كما يشمل المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح
به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السماوات وعلم
آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي
من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا صحيح بالجمع
جاء في القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من
العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يستغرق باستغراق الاحاد
والجمع لا يستغرق الا باستغراق الجموع فيجوز حتى قولك جاءني الرجال جاءني
كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين كيف لا
الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع
والمقدر ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم المجموع دون كل فرد فرد حتى يصح
جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء زيد دون بعضهم بل هو اولى كما لا
نظير بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك
جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لتحصل وهن المجموع
البعض بوهن العظام دون كل فرد فيجوز اسناد الوهن الى صيغة الجمع وهذا
عند حصول الوهن المعتبر من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد لانا
نقول وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد
العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده

الا ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن
فلو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض العظام ولكن كلها يعني
لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما
يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد
شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح
في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع
لكان قصدا الى ان بعض عظامه عام يصيبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من
هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين وينشأ هذا التوهم من سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر
في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف انه مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله
يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله
تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه
جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني انه لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك منافاة ما قيل من الاول
ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه
على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول
الاجناس وذلك لانه لم يكن الجمع سببا لتعلق الحكم بكل ما سمي بالعالم وكيف
تحت العالمين مستغرقا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت واما

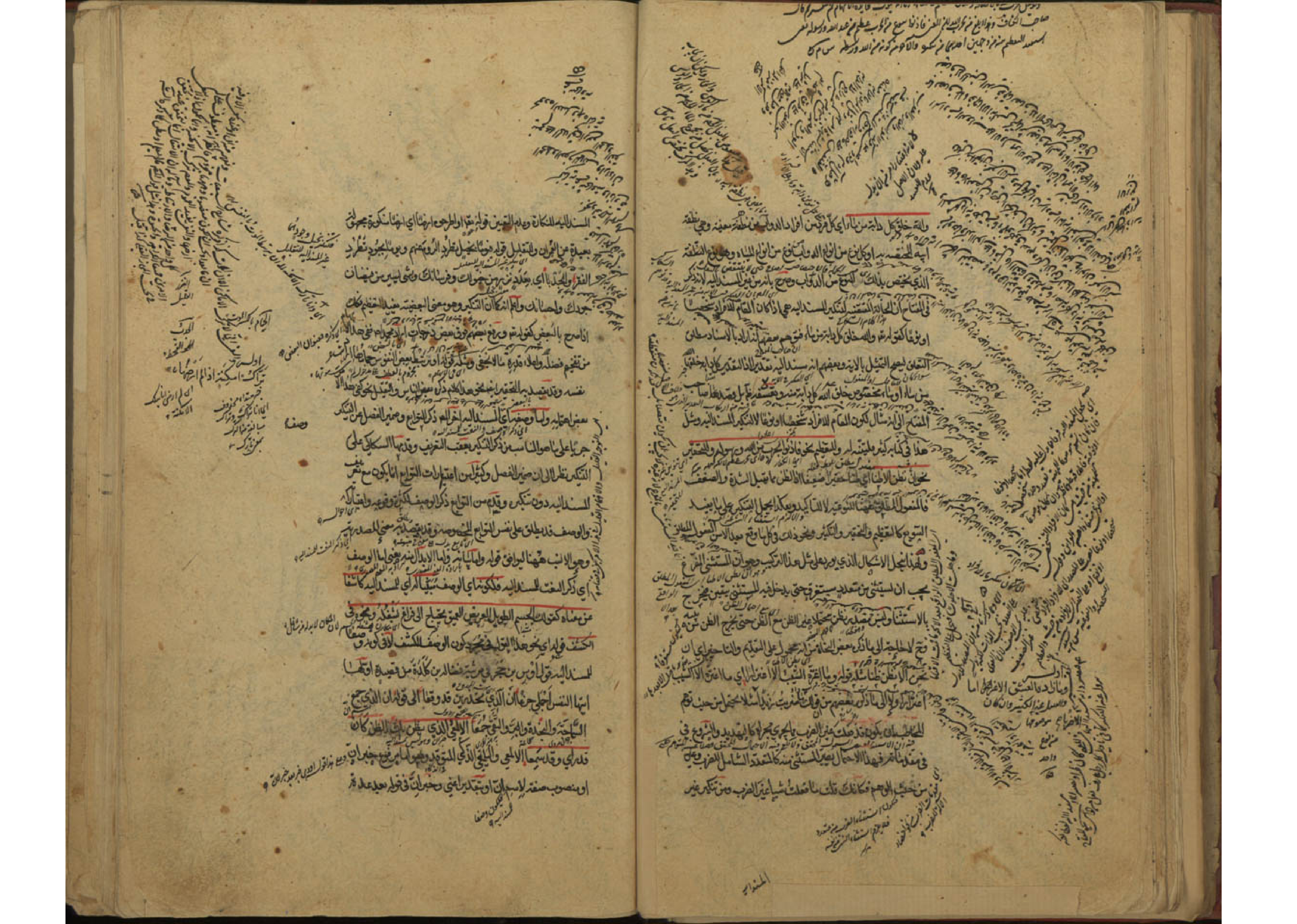
الا انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما لها
مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف الطعام وذلك لان هذه التفرقة لا يوجبها عقل
ولا نقل ولا جمل فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد شيئا
او سيئا ما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر من صاحب الكشاف لاثبات فرق بين
المفرد والجمع في المعرف باللام للجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به
جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى اني ان ياكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه
في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل
الجنس لا في وحداته كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وان لم يركب الا
واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت
قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس
كلها لم يخرج منها شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى
كل جملة جماعة وقد وجهنا كلام ابن عباس رض ولم نقصد انه مذهبه بدليل
انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا
المقام لانه من مسالك الافهام ومطارح الانظار كم زلت فيه الافاضل الاكارم
وكم ذلت دون الوصول الى الحق اقدامهم ولما كان هذا مظنة اعتراض وهو ان
افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة تنافي
ما يتناول فاجاب بقوله ولا تنافي بين الاستغراق

وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما
يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كالتجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال
للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان
حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وكما في قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان الثوب برمته من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اي
طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي
هواي اي مهويي وهذا الحصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمام البيت جنيب وجثماني بمكة
موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ
البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر او لتضمنها اي الاضافة تعظيما لشأن
المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني
عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشأن المتكلم
بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف
وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
المضاف نحو ولد الحجام حضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد ونادمه وقد تكون الاضافة لاغناها عن تفصيل



سقط به نحو اتفق اهل الحق على كذا او تحقير نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن
التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكان
لتعظيمها او اهانتها نحو علماء البلد فعلوا كذا او كتابة السامع او المتكلم نحو حضر اهل
او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة
عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء
وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وصولا
بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق لاحضاره
سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وعمومها
كقولهم بلبل على جزائي الارض النجيح من الحبها يعني على جنس الجزائي و
لان الاسم المفرد يحتمل المعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اليه ما هي من خواص
الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كما في نحو وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله واما تنكيره فللافراد اي
تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مبهم مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم
غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
آيات الله وفي المفتاح للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول
بينها وبين الادراك لان التعظيم يقتضي بعدها عن الادراك والتعظيم او التحقير
واو في التعظيم او التحقير بمعنى انه ارتفع في ارتفاع شأنه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم
في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب

حقير فكيف بالعظيم او الكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان
من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو
الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء التعظيم
والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي ذوو عدد كثير وذوو آيات عظام
التكثير ولايات فالكلام هنا ناظر الى التعظيم وقد جاء التحقير والتقليل نحو
شيئا اي حيز قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير
والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة
او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول
الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه تحاشيا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح
وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك
للتحقير واعترض عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها
من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة ومن نفح الطيب اذا فاح اي فوحة
وجوابه ان بناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا
لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اريد التحقير
المستفاد من الاسم بحيث لا مدخل للتنكير اصلا لم يظهر الفرق
بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل
التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب
هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ على التكبير واضافة العذاب الى الرحمن
ترجح الثاني كما ذكره بعضهم لان المتكلم فيما اخذه عذاب عظيم ولان العقوبة
من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو



والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة
ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر
في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا
او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق
التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة مخلوقة
من ماء او بما تخصص من خلق الله كل دابة من ماء فقصد بالبعض اطلاقا ما يجب
المقام الى مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه ومثل
هذا في كتابه كثير فلينتبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله والتحقير
نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء
المفرغ مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر
ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره
واعلم انه لا يجب ان يكون المستثنى منه مقدرا عاما بل يجب ان يقدر
على وجه يتحقق به التغاير بين المستثنى والمستثنى منه ...

المسند اليه المنكر وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة
بعيدة من العمران والتقليل قوله فوثبت بتقدير الذي يكرم ويعز ويجود ويفرد
الفقر والجدب اي بقليل من عطايا ومن فيها وشيء يسير من عطائك
وجودك ولم ياتي بمثال لان التنكير هو معنى البعضية يفيد التقليل فكان
اذا صح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا ففي هذا
من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى وكذا قوله تعالى ومن النبي ...
نفسه وقد يقصد به التحقير لخفاء ذكره ...
بعضا عليه ولما وصفه اي وصف المسند اليه اخره عن ذكر التوابع وصفا بالفصل من التنكير
جريا على ما هو الاصل من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على
التنكير نظرا الى ان بعض الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباره
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر
وهو الانسب ههنا والاوفق بقوله وايضا وان لابدال فانه يعني اما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا
عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في
الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها
ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي يجمع
السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان
قد رأى وقد سمعا الالمعي والليلعي الذكي المتوقد وهو امامرفوع خبر ان
او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ...

ابيات اودى فلما انتهى الاشياخ من ابيه فجاوله الكماة الالمعي ليس بسيد

وقوله الذي يظن بك الظن الخ وصفه كاشف عن معناه كما حكي من الاصمعي انه سئل

عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق

هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فانه كشف معنى الهلوع عن ليس

المكروه وسرعة المنع منذ مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك في

ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في

النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما

قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراد المتصف

بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل

التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال

او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير

حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون

له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف و

هذا لا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك

الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد

يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي في تفسير قوله وما من دابة في الارض

ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس

لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف

زيادة التعميم والاحاطة ولما كان الوصف قد يكون جملة وبين ذلك فيه تنكير

الموصوف لان الجملة التي لها محل من الاعراب يحكم وقوع المفرد موقعها

والمفرد الذي يستفاد من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه

التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير

من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب

ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها

يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرف قبل التكلم بمضمون

فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية

ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب

الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان الذين اقسم بالله ليبطئن

والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم

وهو جملة خبرية محتملة الصدق والكذب ولهذا يقال في تاكيد الاخبار

والله لكن يقائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم

بالله ونحو ذلك وعبدا لكان الشرط جملة خبرية بخلاف الطلبية قيل في وجه

ابهم ما اشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في

نحو فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصتها

معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا

انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال والنار التي في سورة البقرة معرفة

وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا

منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى

ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق

عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بالسماع

من النبي ع والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة

توكيد المسند اليه

واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله

امر جعله مستغرقا لحقيقتها انما يجب لانه يطلق به مثل نحو جاءني زيد زيد اذا ظن
غفلة السامع عن سماع لفظة المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن
حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد لمجرد التقرير والقصد الى
دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وغيرها
كان القصد لمجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرح بيان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم
وما نحن نطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان
تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل المراد بمجرد
التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فلا يفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم
بانه يفيد في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه
على ان السكاكي لم يرد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل
بل في بحث تلخيص المسند ولعل مراده ذلك فيكون قوله كما يطلعك [illegible]
الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
كالتحصيل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولم يقل فكان ينبغي ان
يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا
على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى
ما اورده في فصل اعتبار التقديم مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في
هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد لدفع توهم
عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وهذا من اسلوب [illegible]

ومثل هذا اكثر في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام الماتن على ذلك كيف وهو تعريض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما قيل يفهم من ان معنى
كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم
عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش من [illegible]
غنيه بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد
لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد
المعنوي وهو [illegible] او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا
يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع
واشتغال كل منهم بشان وهذا يزداد التعجيب والتشنيع على ابليس ولا دلالة
لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وهو بحث وهو
ان ذكرهم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز
لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم
الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من
اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه ولما نحو جاءني الرجلان كلاهما

في كونه دافع توهم عدم الشمول نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا
منهما وان الاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان
لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما
بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر مجروح باعتبار
ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه
واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا لغرض الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف
بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الاحد العابد
قوم من ان معطف بيان العائذ وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه
ان يحصل بهذه الذي هو ونعما وتجعل [illegible] الاشتباه فيه
من الجنس ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا
بمتبوعه ما ذكر في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو في الفاضل الكامل زيد
فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة
وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد ذكر في المفتاح في قوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف انه للبيان
والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل
فالحق في ذلك ما ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي

لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا او بكونه
ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عالم وكلا اخواننا يجوزان في بحث التاكيد
على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير
لا تاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ان لفظ الهين
حامل المعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله
حامل المعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق اليه الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ الاثنين من الآلهة لا عن اتخاذ جنس الآلهة وفي الثاني اثبات
الواحد من الآلهة لا اثبات جنسه فوصفا الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي حصله صاحب الكشاف حيث قال الاسم
الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا
اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع
بما يؤكده هذا كلامه وعلم بذلك اي بقرينة ويحقق [illegible] انه تاكيد صناعي
لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد
الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة
مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف
صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير
من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون
الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى

للجنس دون العدد ويتفرع على هذا البحث على ما ذكرت بالامس بما عليه المصنف وبه
يتبين ان الاختلاف هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف
على ما توهم القوم ويستدل العلامة في شرح المفتاح على ان عطف البيان لا يوصف
بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب وفي مثل اثنين وواحد الدلالة على الا
ثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما لكونهما صفتين بل ذكر الدلالة على ان القصد الى
في متبوعهما الى الجنس اعني الثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية ثم
فكل منهما تابع هو صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول
انا نراهما انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء
من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وانما
كرر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبر والغرض منه التاكيد بل الامر كما
عند المحقق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف
وموضح ولم يخرج بذلك عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فلانه
لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه
مقام المبدل الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الجن ان الله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا
يقال وجعلوا لله الجن بل الاستعمال ان يقال الاولى ان يقال ان الامر
المتهم بالنسبة الى النهي انما هو اتخاذ الاثنين من الاله على ما يشعر به
واما الابدال من المسند اليه ففي هذا اشعار بان المسند اليه
هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الاكثر حيث يجعلون الفاعل في جاءني

اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو المبدل وفي لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني زيد اخوك في بدل الكل وهو الذي يكون مدلوله
ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم
في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه ولم يجئ منه
بعضا من نحو قولهم فضحني الهين الاثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون بدل
البعض لان ما صدق عليه اثنين هو بعض ما صدق عليه العين
في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون هو المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه اعلاما اجمالا او متقاضيا
له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له
فيجيء مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام
فان قلت قال المصنف زيادة التقرير في التاكيد للتقرير وهنا
من لفظ المفتاح وعلى ما ذكره افادة في الكلام وهي من اضافة المصدر الى المفعول
اي لمحافظة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والتكثير فيما الا ما الى ان المبدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فانه
المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل انه لما ذكر المبدل منه اجمالا
الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية
والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل
البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا لكنه مما يذكر اولا
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع يجب ان يكون بحيث يطلق
ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت
غلامه ولهذا امتنع بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما فيه

كلام بعض الفضلاء ثم بدل البعض والاشتمال لانخ عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل
بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان
الاحسن ان يترك زيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل
الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد
وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق
اي الثبوت الحكم التابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع ان فيه
من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين
اولا ومن الآخر بعده مترتبا او متراخيا او على معية مع اختصار واحترز بثم عن نحو
جاءني زيد وجاء عمرو بعده بيوم او بسنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو
او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند مع اختلاف من جهة
ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل التابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم تدل
مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى
ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الا
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته
للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء
او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معا وكون ما بعدها اضعفهم
او اقواهم يعني تفصيل المسند في حتى باعتبار في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على
المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان

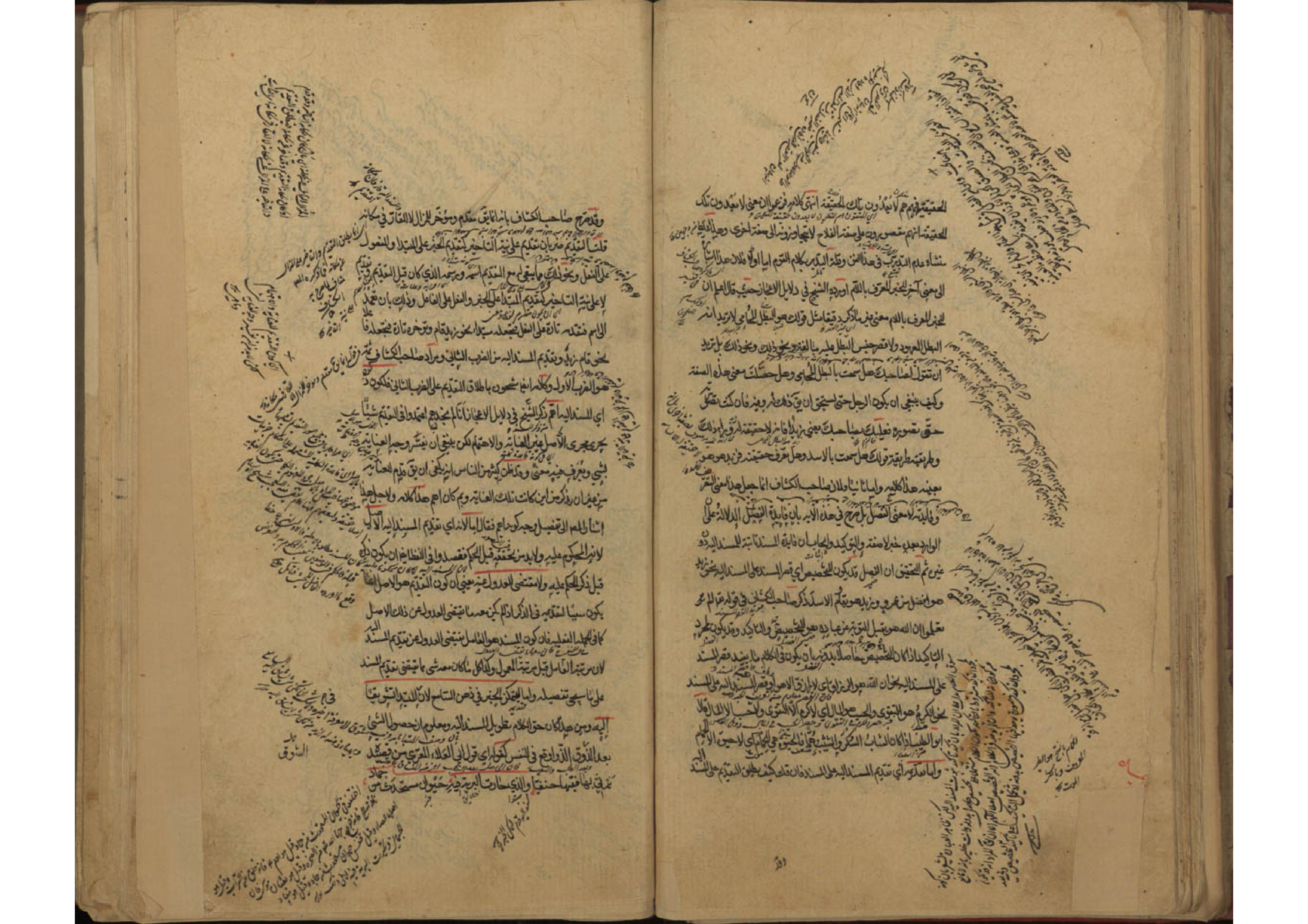
او

او لتفصيل بها فقط قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وحاصله ان من شأن كلام فيه
امر زايد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه ان ذلك هو الغرض الخاص والمقصود من
الكلام وحاصله لا سبيل الى الشك فيما اذا كان كلامه في نحو جاءني زيد فعمرو يكون
الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي
زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف فيه لافادة تفصيل
المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو وكان نفي المجيء عقيب مجيء زيد يحتمل
انهما جاءاك معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بلا مهلة او بتراخ فان قلت قد يجيء العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا
كان الموصوف واحدا قلت هذا في الحقيقة ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى
بالاكل فشرب فنام ولو سلم فلا دلالة لا تفصيل ما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او نحو
السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في باب القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن
عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر القصر
هاهنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع
ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني
زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب انه ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاحظة
لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء
وهنا صحيح فانه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما
جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما الفرق
لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد او ثم تبديل باحدهما او صرف الحكم عن محكوم

الى الخبر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن
المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم
مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو
جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص في عدم مجيء زيد قطعا واما في النفي فالجمهور على انه
يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم
عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في الاثبات وهذا
يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه في النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع
كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني
عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه
اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي
على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبل الغلط قلت معارض
بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بل الغلط بل فصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او السهو من المتكلم او التذكر اي لتدارك الكلام
السابق في الشك نحو جاء زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين او التخيير او الاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما
ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع
لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وعدّ السكاكي من حروف
العطف اي للتبيين والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها دون قوعها بسبيل

للضمير

للضمير المجرور ومن منع اعادة الجار والضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد او فصل
على مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه با
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعم غيره كما قال في
المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه
فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان كل نسبة ترجع اليهما جميعا لانه يجعل
احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي
المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان
القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت
الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند لا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب الاستعمال في
الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكأنه قيل
المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان
يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل لقصر
المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب
الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم



المعتبقة فيهم لا يجدون بتلك الحقيقة انتهى كلامه فزعم ان المعنى لا يجدون تلك
الحقيقة انهم متعسرون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا الغلط منشأه
عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدرب بكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة
الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان
الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وتقابل قولك هو البطل الحامي لا تريد انه
البطل المعهود ولا تقصر جنس البطل عليه بالغيبة نحو ذلك وتحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تعقل
حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه الحقيقة لا ترى ابدا ذلك
ولم تقبط طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو
بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف
وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على
ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون
غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد
هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد
التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال وقال
ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام
ولما ذكر اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يكون التقديم على المسند

وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقدم مقدم ويؤخر مؤخر للاختلاف في مكانه
قلنا التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول
على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد
الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا
نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف في قوله
هو الضرب الاول وكلام ائمة النحو باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكونه ذكر
اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا
اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل
لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان في الفاظهم ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل
كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو الفاعل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان مع شيء مما يقتضي تقديم المسند
على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا
اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد الشوق الذ وادخل في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة
يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشر الذي ليس بنفساني وفي ان
ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كذا في شرح السقط وقبله بان
امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادي يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به ولهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عم ولا
صالح والثعبان موسى ولا قفنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السابق
واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح
في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما التحقيق ذكر
مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه فقس وكلمة حسنى عنده
او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب الخاص
اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا تجدد الاخبار بصدوره عنه
حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب زيد العسل فانه يدل على
تجدد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول
خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والعلم له فهم من الثاني اي يعني خبر المبتدأ
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والحكم بالحاصل الخبرية انما يكون
تصديقيا لا تصورا وان اراد به ثبوت وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع
الشرب مثلا فلا يصح لما سبق في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عنده
اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل لوقوع الشرب مثلا او نفيه
على صاحب المفتاح لا نسلم ان للتقديم مدخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما
يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكر في بحث الشرطية ان شاء الله تعالى لكان
وجها ومثل افادة زيادة توهم تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم

سيوفا في مواقفهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف
والمراد ثم خفوف كذا في المفتاح اي يحتمل الاستشهاد هو قولهم هم خفوف فتقديم
المسند اليه فيقال المعنى هذا تشبيه الشيء بالشيء باعانة النظر ليس بشيء واعترض عليه بان
كون التقديم مفيد التخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت
في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف يعني خفيف واجيب
بمنع هذا الاشتراط لتصريحه بكون التقديم للحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز
وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب
ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيد الزيادة
التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما
اليه اشار بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي
الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي ما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب
المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز
ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم
ولبيك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري
فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من
العموم والخصوص فلا تقل هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد
نفي كونك القايل له لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا الا
التخصيص انما هو بالنسبة الى توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك

بر دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص

ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان منطوق

الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني

اعني ولا غيري نفيها بالكلية من الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى

ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري الا اذا قامت قرينة على

التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما

انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول له

انت ما قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس

الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال

بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت

احدا لانه ينبغي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم

الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم ليتحقق

قال الشارح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان

الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور

وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية

الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي

لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض

والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي وهذا احد كثير من

الناس على ما في شروح الكتاب في الضرب ما انا رأيت كل احد وانما قلنا على عشرة

بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا الذي

همزته بدل الاصل الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيجب ان يكون ما انا رأيت

احدا رجلا على ان نفي رجلا منهم انك رأيت كل احد لان الايجاب فلا يستعمل بدون كل

الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعوده ضمير الجمع اليه

في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وفي

في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعلم جريانه

الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا البحث مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق

النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال احد

لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني

على ان احدا اسم بمعنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر عن

مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد والمثنيات والجماعات

واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال

المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما

انت شيئا طالما ناقلت شعرا ونحو ذلك مما وقع بعد الفعل النفي نكرة على ما

ولا يكون مخصوصا بلفظ احد ويجوز ان يكون احد هنا مثل هنالك من

مثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فكون المنفي

ما انا رأيت جمع من الناس والمنفي الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا

جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم

الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد

عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيص المتكلم ينبغي ان لا يكون غيره بهذه

الصفة اعني بهما ان لا يصدق على الغير انه رأى احدا وعدم صدق عليه لا يقتضي

ان يكون رأى كل احد لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا الى السلب الكلي

ليستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وحينئذ يتم ما ذكره

اللهم الا ان يقال المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا بل
لان نفي ضربه بدليل مفهوم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم الحكم الذي ذكره
ان اختصاص المتقدم بالنفي لا يوجب اختصاص المتاخر بالنفي لا يوجب
اختصاص الآخر بنقيضه لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان
المتعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما او فيه معنى سياق النفي يلزم
ان يكون معتقد المخاطب عاما كان وهو ان رايت كل احد في الدنيا
لان الخطا في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط لكونه هو المنفي فيلزم ان
يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور مشتركا بين المتكلم
والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا
لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين
بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤيته
احدا من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا ما لم ير احدا
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انك
مع مشاركة الغير فتنفيه عنه وتحصره في نفسك هذا السلب عن غيرك بان
لم ير احدا من الناس اذ لو اختلف العلمان ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في
الفاعل فحسب هذا هو الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم وفيها بحث
ومنشاها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند
على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا فعلت كما في نحو انا ما فعلت
كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول لحصول التخصيص اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا في حكم المثبت ياتي تارة للتقوي

وتارة للتخصيص كما مر ذكره عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا سعيت في حاجتك معناه قصد
التخصيص انما هو لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه لكن اخطا في انه
الذي ينسخ فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير كان قولك انا سعيت في حاجتك
انما هو لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه غيرك او انك
مع مشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه
الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم
انه انت وحدك او انت مع مشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل مطلقا
على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شي
ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول
ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لا
ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى كل احد من
الناس فتنفيه ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد المخاطب ان هناك انسانا
لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك
لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير فلا بد ان تقول
له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس
ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم
شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل
شيئا وراى احدا ولا يصح في هذا المقام ان تقول ما انا قلت شعرا ما انا اكلت

شيئا ما الا ضربت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل الرد على من اصاب في نفي
الفعل واخطأ فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو مع شركة غير
المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف
النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا
في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت
الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وقصدنا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث جعلوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بانه نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم
الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني انه لاستلزامه ما ذكر
لا لما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون التنازع في فاعله فقط
ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب
على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا
فاذا كان التنازع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررت نفيه
ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك البتة وهذا التحقيق
ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه المعين ثم الاستثناء
الفعل

اثبات

اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي
لا يتوجه الى ضرب معين حتى يكون نفي الضرب مجهولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيا في التوضيح لانا نجوز ان يكون هناك ضربان احدهما وقع ذلك الفعل على من
عدا زيدا والاخر على زيد وقعت المنازعة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه
والمثبت لغيره فيلزم ان لا يكون زيدا مضروبا له بهذا الضرب الذي نوزع في فاعله
ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي
وقعت المنازعة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا خلف وعندي ان
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا يعترض عليه
بان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو
المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو
من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست
الذي ضرب الا زيدا فكانما قلت ان الذي ضرب كل احد الا زيدا واقف
ذلك الانسان فنفيت انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكر القوم ليس بالفه
لهم في مجرد التخييل بل يظهر اثرها في نحو قولك ما انا قرات القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند القوم لجواز ان يكون احد غيرك قرا كل القرآن سوى
سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون
الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر فصريح ولا اعطف على ان ولي حرف
النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي والمعنى ان ولي المسند
المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا
او مضمرا والمراد بحرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد

التخصيص وتارة يفيد التقوي والبيان بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص

ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي

او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك

لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون

على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد

ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل

منفردا ومتوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع

شبهة خالجت في قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من

غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدلالة بحال مطابقة

على دفع الاول بنحو لا غيري وعلى دفع الثاني بنحو وحدي دون العكس وقد

ياتي للتقوي تقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي

الجزيل قصدا الى تقريره في ذهن السامع وتحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل

لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسيجيء تحقيق تقوي الحكم بتكرير الاسناد كما يذكر في باب

كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت

في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ونحو انت لا

الا به ليفرع عليه التقرير بنفيه ويمتنع تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف

التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت

لانه فيه تاكيدا ولهذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم

تكرره فقولنا انت لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان

المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم

الكذب في هذه الحالة التي انكم فيها مسند الى غير الضمير ولهذا اسند ثم الى الضمير

على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا

قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي

المتكلم من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال

وليس انا قد سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع

وجود سعي في حاجته وقد وقع خطا منه في فاعله فتقصد انا لتخطئته بل اذا

قلته اي المثال الاخير ابتداء سبق السامع صدور السعي في حاجته منك غير

تجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما ورد هذا

الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه

والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يرتكب

النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت انا سعيت ابتداء من غير علم المخاطب

بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد وجود

السعي منك صح من غير انه يكون بتجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء

لافادة وجود السعي اولا في الابتداء نحو انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بتكلف

بتجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطا في

الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون

باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا او نسيانا

انه ليس معناه ونسيانا انه غير ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت

في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطا المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل

الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لسهو له كانت بنحو

والا سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني

من المخاطب ثم بنى على كلامه على هذا ما بني والتحير يتقوى على ان هذا الذي ذكره

من التفصيل الا بني الفعل على معرف وان بني على منكر افاد التقديم او البناء على
المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة
فيكون تخصيص الجنس او لا رجلان فيكون تخصيص الواحد قال الشيخ عبد القاهر
انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك
الاخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون
لواحد من الجنس فيقع القصد به تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب انه اتاك
ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى
فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظه لا يدل الاعيان فيخرج عن ان يدخل في تخصيص الجنس
تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا
من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما ينبئ بالفرق بين المنكر وبين البناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي
لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعل انوار كلامه
عند التحقيق هي التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ان التقديم
المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ
على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل
او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو للتخصيص قطعا ونحو
كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال في ... في نحو الله يبسط
الرزق لمن يشاء والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف

البناء على

انه م

ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجي
وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في
كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح باشتراك الحكم بين النحو الثالث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكونه
ذلك عين المراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه
يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا
للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم
سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما
اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز
اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا اخرت جاء
رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي
مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه عن هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا
من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنى لا لفظا كما انا تاكيد وهذا معنى قوله واستثنى
المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني
قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وكما ...
جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى

البتة وان كان مضمرا فان قدر
كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص

تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح
وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد
فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل
المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا
رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر
ذا ناب وان تعين ما نعاس التخصيص اما على تقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا
متناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو الحين الطلب لا يهره
ولا يهره واما على تقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبو اي هذا
التقدير عن مظان استعماله اي عن موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل
عند القصد الى ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه
بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل
كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون
قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر عظيم فظيع ويكون تخصيصه نوعيا والمانع
انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه
جعله نكرة مخصصة بالوصف المذكور المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بان
التخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتعظيم لتحصيل التخصيص لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها
مبتدأ كالمعرف فلا يحتاج فيها الى ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة
وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح ولا مدفع لهذا الا بان يقال انما اشترطنا اعتبار التقديم

فالتأخير

والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم والتأخير
في افادته بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه
فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا بل على
هذا انه قال بالتخصيص الحصري في قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت
اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في
تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل
التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ وما بعده خبرا فلا يمتنع
الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لانه هذا ليس بابدال
محض وانما هو يعتبر جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل انما
امتنع بالاتفاق واما التابع فلانه امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع
كالتاكيد في قوله بنت لحماقيل الحماق بجليه فكان ظاهر كلامه ذلك الشيء
فان كله تاكيد لذلك الشيء والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه
وبيت الحماسة لكان يشكي الى الاصوات ما لقي الاحياء هدهم من شدة الكرب
ثم التشكيك لا اشكال وما ذكره من بيان اخيار التقديم على ما ذكر فانه
عطف على نحو انا قمت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو ما عند قصد
التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية
وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي مقدم فثبت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا

عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع
تقديم البدل ومنع جمهور النحاة مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله وكان النحاة الخ ذلك الشهر فبعد ثبوت كون
كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كلمة تاكيدا للضمير المستتر في كان الدالة على قوله
قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فمعناه تقديم على المتبوع
فقط والمطلوب جوازه تقديمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم البدل والتاكيد في السعة على المتبوع والعامل جميعا فما
لم يقل به احد لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة النكرة اعني نحو رجل جاءني
لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر
السكاكي في نحو شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتكثير والتقليل والتحقير وغير
ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
يستلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
لفوات شرط المبتدا الا في التنكير المادل على النوع فتعذر بالتهويل او غيره والمخصص
انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه مجال لانا نقول قد ذكرنا ان المخصص
بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لمحذور وهو عدم تمييز المبتدا عن الفاعل وانحصار ان يكون المخصص
مستفادا من الوصف ولا توجيه لكلامه اصلا ولو اجيب بان اعتبار التقديم
والتاخير في صورة المنكر دون المعرف انما هو لقصد التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امرأة ولا رجلان

لا نسلم ثم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل
هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى
الحكم وقال وانما قلت ويقرب دون ان اقول ونظيره لان قائما لا يتفاوت في الحكاية
والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى
قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم
تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام
وهو غلام وقد صحف قوله وشبهه مخففا وظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته بالخالي عن الضمير يعني ان قولنا
زيد قائم يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومن لم يدع هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه لكنه اوضح ولهذا اي ولان في
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة ولا فصلة الموصول فانه لم يكن بانه لكونه
فيهما فعلا عدل بها الى صورة الاسم كرجل يدخل ما هو في صورة لام التعريف على
الفعل والموصول قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث لم يعرب في نحو رجل
قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما تضمن الضمير وشابه الخالي
عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي
واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لكان الحكم
بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على تشبيهه بالخالي يوجب ان يحكم بالا
والاعراب في المسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
بعد الاسناد الى الظاهر فكيف لم يجعل ايضا المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد

وهذا معنى قوله في المفتاح وانخرط في حكم الافراد نحو عارف اي رجل

تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال

ام معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر كان مفردا كان الظاهر

او مثنا او مجموعا ولعله سهو لان الحاصل لهذا الكلام وما يرى تقديمه على المسند

كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك

لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على

الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا

لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن المخاطب بل عمن اضيف

اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه

او نفي عنه لزم ثبوته لمن كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس

وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت للدلالة او النفي

منها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في

النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت

للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع

للغير من غير القصد الى انسان سوى المخاطب يتصف بالانخداع والاشتهار

في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما

قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل

او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يجود وغيرك يجود حتى وانا

المغايب فيكم وكان نفي سلبا به المتكلم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد

هذا المعنى والى هذا المعنى اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان

يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير

لارادة التعريض اي لم يستعملا لارادة التعريض كما تقول انا ما سعيت في حاجتك تعريضا

لمن يشاء من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل

فيه غير على سبيل الكناية وليس فيه من ملتبسة لا لكونه اي يرى تقديمه كاللازم

لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية للمبالغة

لما نسب الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي

اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ

في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير

ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم ولم يقع الا استعمال

على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين

يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم

فيهما اذا لم يقدما حتى لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا

عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يأبى

ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف

النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد مما اضيف اليه

لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل فرد من افراد الانسان

بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل

فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم

ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة

الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله

على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله

يعني لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح

لا مساغ لكون ذلك القول او الكف

ما شيئا من غير ارادة التعر

التاكيد على التاسيس والالزم بكل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على

الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في

التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلا يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لانه مبني

الكلام على الافادة وكان هذا القايل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون

هذا الكلام لبيان السبب والتاسيس والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان ذلك

اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة المحمول بيان كيفية افراد

المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا

يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت الموضوع هذا المحمول المنفصل لجهة التركيب من الايجاب

والسلب ولهذا جعل موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما الا في وجود

الموضوع كما في هذه المادة ولهذا اتحد جعلناها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة

الجزئية لم منها الصدق بعد انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة

مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام من جملة الافراد لا عن كل فرد لان

الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع بحكم

لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام

ما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يفيد

نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه

الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس

اذا التقدير وجود الموضوع وهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة

لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد

من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير

يلزمها نفي الحكم من جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا

للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل معناه نفي القيام من جملة الافراد

لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا

فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ثم يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم

نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في

صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة

المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن كل فرد ونحو لا شيء من الانسان بقائم

وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المستلزمة لان السالبة الجزئية تحتمل نفي

الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض مع ثبوته للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي

الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية

فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في

قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله

لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي

وكل نكرة كذلك تفيد العموم في النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم

في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات

كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي

لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة

الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا

لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا

لا تاكيدا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب

ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخرج عن

افادة هذين المعنيين وعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة وفيه نظر

الحكم عن كل فرد لزم ترجيح التاكيد

على التاسيس ثم يجب ان يكون

معنا نفي

لانه على تقدير ان كل انسان لم يتم لافادة النفي عن الجملة ولم يتم كل انسان لافادة النفي
عن كل فرد لازم البحث ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يتم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يتم انسان انما افادة الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وهذا ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى باق
اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون كل على تقدير
ان يكون الاسناد اليه كالاسناد الى ما اضيف اليه مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهنا
ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يتم وعن كل فرد في لم يتم كل انسان انما افاده
ح نفس الاسناد الى كل لا لفظ اخر ليكون كل تقوية له كان للقائل ان يدفع هذا المنع
بان ما ذكره من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد هنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه ح فلا يتوجه هذا المنع اصلا الحاصل
الا على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فتامل ولان الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يتم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا
حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يتم كل انسان
نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لما مر من التقرير لان
هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها النفي عن كل فرد
وقلنا لم يتم كل انسان لعموم السلب مثل لم يتم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر فالحاصل
انه لم يتم انسان لما كان مفيدا النفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
حاصل قبل كل فعلى اي حال حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يتم قوله المستند

انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يتم
انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يتم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا
يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يتم كل انسان تاكيدا سواء جعل
النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يتم
مفيدا للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يتم على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح سيطل ما ذكرتم بالجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون سلبا عن كل فرد او بان يكون سلبا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر
او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يتم انسان هو القسم الاول فقط
فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يتم كل انسان للنفي عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلنا للنفي عن جملة الافراد
على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله
فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يتم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد
الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد
الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل منها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد
الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يتم انسان انما هو تعريف الكلية
دون المهملة واما ان السور فيها لم يذكر فلا اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هو

والقوم ان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فانما قصدوا الاختصار فيها لعلمه
بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرًّا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه
الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون حيثية التقييد وكون الموضوع نكرة
او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات
وان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا اهمال
في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي
الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة
لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غيره نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا
او حاصل على اللغة الحجازية والتميمية او معمولا للفعل المنفي اي بان يكون عطفا على دا
في حيز النفي وانما لم يكن تقديره فعلا عطفا على اخرت والمعنى وجعلت معمولا
لئلا يستبعد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتأخير عن اداة النفي شامل لنوعي ما
هو لمعمول الفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التأخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم
وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت
التأخير باللفظي لم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف ولما دفع
فيه ليغتنم عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلمة كل في حيز النفي بان تقدم
النفي عليه لفظا او تقديرا بمعنى اداته متقدمها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر
تقديرا لان رتبة المعمول التأخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت
بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما لم يدخل اداة النفي على



خل
عامل في كل على ما يشير به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل
على الفعل العامل فيها او جعلت معمولا للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا
لم يحدثنا في القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه
او مفعولا كان سواء اخرت نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او قدمت نحو كل
الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق
وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا والحمل على ما بين
في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا للفعل نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام
ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل
وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا
للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب
وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد
ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا
نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي
ببعض ان كانت كل في المعنى معمولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها
نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما اخذت كل الدراهم ونحو كل الدراهم لم اخذها اذا كل
الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمناه وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال
كل في حيز النفي لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالجواب ان هذا الحكم اكثري لا كلي
والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة
للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقوله



من خواص هذا الباب كون مميزه مستترا من غير ابرازه سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع
لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف في معظم الاحوال ولما الابهام ثم التفسير
فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في لفظ الاثبات وبهذا الاعتبار يصح
تمثيله بالنكرة وانهم يجوزون ان يكون التمييز لتاكيد مثله نعم الرجل رجلا قال الله
تعالى ذرعها سبعون ذراعا والدفع لبس المخصوص بالفاعل كاثرة وقولهم هو او هي
زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر ويحتمل فيه
تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند مليحة ونحو قوله
فانها لا تعمى الابصار فقصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع
نحو هي الامير بنى قصرا وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض
المص لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله ثم فقضاهن سبع
سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه
اي يعقب ذلك المضمر اي يجي على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم
منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى
لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب
له في القلب محل ومكانة لا يكون للحاصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وقال والده المعنى قصد
الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان
وهو يقتضي التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول [illegible]
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان
ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون

الضمير

الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المخصوص لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر
موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر
لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القران او لانه بلغ من عظم شانه
الى ان صار يتعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره
كقوله في المطلع زارت عليها الظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه
لاختصاصه بحكم بديع اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وصف عاقل الاول
يعني كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي
يعني اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه
مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلوم اذا
اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله
هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد بين ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا
انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية
اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر

كقوله

او لفطانته بان غير المحسوس

لادعاء كمال الظهور ومن غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمينة تعاللت اي
اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم لا من شجا يشجو
فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه
باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اي
يقصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق
انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا
بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية
المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا له الى الامتثال والا
بمثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
يامرك بكذا مكان انا آمرك بكذا وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة وقطع
الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عم الى التوكل
عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الا
ستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب
وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
انا العاصي اتاك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق
الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في
قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله و

ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد
الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا
للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل المختص بان يكون
من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر او
غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين
وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة
على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب وان يجمع على معنى سواء كان في
المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم
يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بتعميم المصنف تعميم
تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اي قول امرء
القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما
خصص المصنف هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه
ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى
الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى
باخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف

مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر في سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق ويدل
تفسير كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من الملاقاتهم والعلماء
ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر منها بما يرتقب المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه ومعهم
هذا القيد لدخل في هذا التعريف اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد
وانتم عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون
صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير التكلم او الخطاب
وتارة بالاسم المظهر او بضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا لا يبصر
خذ بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم
المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك
نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد
التعبير عنه بطريق اخر منها ونحو يا من هو لم حقق لي جعل المسلم فانت الذي
لا نظير لك في هذا الفن بان يعز علينا ان نفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم
عدم فلا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من قولكم
وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ومما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو … ليس
من باب الالتفات والقياس … فليس بشيء قال المرزوقي في قوله
انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه لما كان الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول
رد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح

عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس
من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط
لان قوله تم بارك كما حوله لنريه من اياتنا فيه قريباء الغيبة فيه التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات
لنريه ومتماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق
اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول
فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك
من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين وفي الاساس
في عينيه عوار وعاير اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام
نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان كل بيت
من الابيات الثلاثة التفات وقول صاحب الكشاف فقد التفت امرؤ القيس ثلاث
التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز
ان يكون احدها في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك
باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في
جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلاث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا قلنا الجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد انصرم الخطاب
وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة

وحدها وعن الثاني انا لا نم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله ثم عفونا عنكم من بعد ذلك
ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم وكما في قوله هل بن حجر رسالة
ترسل لم ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولاكم وقوله ...
قبل التحير ان ذلك الحجاج في التبكيت حيث لم يقل فكما مثل الالتفات من التكلم الى
الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت
ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
وما لي لا اعبد المخاطبون ح والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه
في الجميع هم المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظ والالتفات
يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظ قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظ
لان الظ يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق
وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نا جاني وقد علم الظ بانه وارد على مقتضى
الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكي منحصر في خلاف مقتضى الظ وهذا
ليشعر بالحصار فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني
في الاية والبيت التفات عند السكاكي وعند غيره لو كان واردا على مقتضى الظ لما
انحصر الالتفات عند السكاكي وغيره في خلاف مقتضى الظ عند غير السكاكي
ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظ
وان مثل ترجعون وجاني من خلاف المقتضي على ما حققناه والى الغيبة انا
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم
لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجي ذلك للغائب والمخاطب في
الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم

وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيم المخاطب وتواضع المتكلم ومن الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان طروب اي له طرب
المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها
بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم عصر حان مشيب اي زمان
قرب المشيب واقبال على المشيب تكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني
ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى
ليلى والمفعول محذوف اي شدايد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات
آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند
الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب
قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق
كانت تحول الينا الى ما كانت عليه قبله والى الغيبة نحو اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه الى بلد مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد
مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلامين في الحالين واحدا كقوله تعالى
اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يكن خطابا بالله تعالى
حيث الظاهر فهو بمنزلة الخطاب به لان ذلك يجري من العبد مع الله
لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند
الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح

فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول العراقي والمخاطب
بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اوضح نقض الجمهور قوله الى العلا هل
ينجزكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الالوك فيه التفات عند
الجمهور من الخطاب في ينجزكم الى الغيبة في اولئك بمعنى اولئك وهو
قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من
قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله ينجزكم بنو كنانة وبقوله
اولئك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب
الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او
نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري
والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي
طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه
شيء فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول
ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا
فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله
وفي اليأس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان
الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا
واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي فوائد
لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به

مناسبة المقام

مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر
يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما
اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر
الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيد
انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى
يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يعني خاطبته بالدعاء الذي يكون
له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد
بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره و
الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره فتعميم المهمات مستفاد من اطلاق
الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا
للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختصة بموقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان
العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم
الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التمييز واعرف فيه فكان

فكان تعليق العبادة به تعليقا لمنط المتميز لشعرها بالعلية ويمكن ان يق كان الازدياد
ذكر لوازم الشي وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم فلما ذكر الله
تم توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازاد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واصله وثانيا
بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس
بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان
هذه صفة تجب ان يكون معلوم الحق عند العبد ومتميزا عن ساير الذوات
حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة
وانها ينبغي ان تكون من قلب حاضر كانه يشاهد معبوده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر او رعاية المقام منه وان لم يكن من
مباحث المسند اليه فقال ومن مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه
على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب
حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى
بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج متوعدا اياه لا[حملنك]
على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل
الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي
فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد
الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الا[مير]

خلافه م



اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد جدير بان يصفد اي يعطي المال لا ان يصفد
من الاصفاد لان يصفد اي بان يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له انه
انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا يعني
انه على خلاف مراده او السايل عطف على المخاطب اي تلقي السايل بغير ما يتطلب
بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى
بحاله اي بحال ذلك السايل او المهم له كقوله تع يسالونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث
قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا حتى يمتلي ويستوي
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض
من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعلم
بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب
لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض
وكقوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين
واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان
المصارف تنبيها على ان المهم لهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان
يقع موقعها وكان ما انفق خير فهو صالح للانفاق ذكرها على سبيل التضمن و
القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن
في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام كثير لا سيما في كلام الله تعالى [illegible]
ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تع وان الدين لواقع [illegible]

نعم

التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع فيه الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجمع ذلك ورد على خلاف
مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون
بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تعرض
الا في ان دلالة الفعل على معنى الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض في الجملة اذ كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت
لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع في التعبير
عنه بما هو موضوع للواقع يكون بخلاف مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله ان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك وان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له
الناس لينبئ على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر
مكانه وهو ضربان لانه اما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما هو
في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة
المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض
والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه هنا يجب ان يكون له ادراك
ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم

في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه
لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو
الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فلا تك
لا ابالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ضب الشعر دون الناس والمفعول
بصفات اللئيم حتى لو بنوا على هذا الوصف سنة لا ابالي في الشأن منهم هجينا
كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان الظبي مرفوع بكان المقدرة
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
ولا يك موقف منك الوداعا وتحصل الفائدة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد
الهمزة بالتمام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود في وجوده وكلامه فالاولى
ان المقصود بعد الهمزة هو الظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والمحقق
ظبيا ... وكان امك حمارا وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة بمعنى حل
في الله ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى
في الاستفهام حسن قولنا ازيد قائم على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قائم
فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما في ... ان يكن
اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر محط الفائدة في الاصل هو الام والمعنى اظبي كان
ام حمار لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا او ان يكون حمارا فافهم وقبله
اي القلب السكاكي مطلقا اي مما وقع وقال انه مما يورث الكلام حسنا وملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة ويأتي في الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير
نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي
مفازة مغبرة ... بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا ...

كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها
فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من
المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج من تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما
ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته فلما ان
جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اي القصر السياعا اي الطين بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجوابه قوله امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا وللقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني
ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم
اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام حتى
حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع هو حداثة
السن والقروح كماله وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف
الاقدام والاقتحام في المهالك بالجدة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في
هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب
لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف
من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع
الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه
لم يجرح ويخلد بنبه الله ولانه مخرج مخرج الكلام الدال على التحرج ولم يبق اعلاما باه

الاقدام

الاقدام ليس من غلبة الحلم وبحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا
من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة
على ان لم اصب بمعنى لم اجرح والمجد بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تعقيد
النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لانا في ذلك لانا اذا جعلنا جذع البصيرة حالا
من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت حين جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لو جعل بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا
لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان
جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته
التي كان عليها اولا لم يعرض له ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام
وقروح الاقدام عبارة عن انه كما كان مارسته الحروب وذلك لانه قال والمعنى
انصرفت وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على
بصيرتي الاولى لم يتبدل لي ندم في الاقتحام ولا ضعف في اختياري التطرق
والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب تاما محكما ولما هيئ وذكر مباحث
الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذف
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه هو اقوم ركن في الكلام واعظمه
والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط
الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي
ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الرحل في
حمله اي في منزله وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر
على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار

انه غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الكلام مع ضيق المقام بسبب
الشعر ومحافظة الوزن والمجيز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ابن تعلق قيار وجهان
احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر متقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما
آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة
ان مع اسمها وخبرها ولا تشرك لهما هنا في عامل كما تقول ان زيدا قائم وعمرو
منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب
كانه اثر في غير ذوي العقول ابلغ بان ذلك اثر وقيل الى الغريب وقيار الجلد
ان يتوهم ان لزيد مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى
ليتاتى الاخبار بهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا
هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وخبره محذوف والجملة
جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفائدة
تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم
غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ومنها الحال
لا تحتمله المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف
هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت
السابق وكذا قوله رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي
رماني على انه بريئا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف مفهوم عنه من

وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
وقال المبرد وفي قوله فانا بحبي كيف والحربي جودة وقد كان منا البر
والجود منا ان الخبر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان البر منا
والجود مرتفع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان
هذا المبتدأ في نية التأخير واما قدم لفرط الاهتمام ولولاه لم قدم المحذوف
من الثاني في منصوب اي كنت منه بريئا ووالدي ايضا بريئا وكان البر منا
والجود منا لا يكون عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو وقاعد لم يكن
بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن
العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد
فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلابد من الذكر ثم تقييد الفعل على نوع
خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر
او بالباب او نحو ذلك واذا فاقيل هي الحيثية التي يراد بها الزمان بعد
لا قبلها اي مفاجأة زيد لا زمان الخروج وقيل العطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت ويكون
مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف كما لا يكون مضافا
الى الجملة وقال المبرد انه ظرف مكان ويجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان
زيد والشيخ مقدمة لانه اشبه بالذات الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا
زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب
وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة

ارتحالا والسفر الرفاق وقد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب
فحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة
والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وضيق المقام اعني المحافظة على الشعر
يعني ان المثال للاختصار بدون الضيق نحو ان زيدا وان عمرا قال وعليه ان محلا
يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان النكرة … بدون
المقام فافهم ونحو قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فتقديره لو تملكون تملكون
تملكون الاول وابدل من الضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الا[تصال]
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض
منه الاحتراز عن العبث اذ التفسير لا يثبت بهذا النظم تفسير المقدر فلو ظهر لم
يحتج اليه واما مسند اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف
لا مبتدا ولا تاكيد لانه على ان يكون المقدر لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد والفاصل مع بقاء التاكيد
قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح
المتبالغ وذلك لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا
والخبر يعني كان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان نحو
قولك انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية … ليس مبتدا بل تاكيد ستعلم

مريم في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف
المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ويرجح حذف المسند اليه
بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان
الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي
صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا اوفق لدلالته على الدوام … ويرجح حذف الخبر وبان في
الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل
قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط للحذف لا مرجح
للحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول
الصبر خير حتى صار هذا الكلام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف
المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى
وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من
صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ويحتمل
الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا آلهتنا او في الوجود آلهة ثلثة
او ثلثة آلهة فحذف الخبر او الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه
ثلثة اي سواء في استحقاق العبادة والربوبية كما … الخالق لا يكون
الا واحدا في صفة … قبلهم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح
وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو ولم عمرو عندك لخرج الى السؤال

الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني
المسند اليه او المسند وتنبيه على اجتماع مفرد بعدها نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد
قام ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فهام منقطعة لا متصلة
لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعدها وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز من نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت
فاقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التقابل
بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق ووجه ورود الجملة على ان المحذوف
فعل الخبر والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير
الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا
له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل ومصدره منه فتقديره مبتدأ كقولنا
الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من
اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها فالاولى ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان
السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وكلا المذهبين ... والجواب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على الجملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر

نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه
فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد
على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة
لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة
المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة
وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب
الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على
التقديرين بمعنى الماضي ... استحضارا للصورة تلك الامر الهائل
وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول
ويرفع المفعول المسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل محذوف مضمر جوابا
لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد
بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل
ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل
اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد و
اقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وفيه نظر لان لا
اجمال في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم
اسناده اليه على الاجمال ولا يسلم ان فيه قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا
في السؤال المقدر اعني من يبكيه وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد
فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة

ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي جعله
نائبا عن الفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والغارض ان يتفضل نحو ليبك
يزيد مضب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته من الحذف
والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الكلام لان
نحو يزيد جعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه
على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان
في المطامع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
لحصوله اوقع والذ واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قولهم ءانت فعلت
هذا بالهتنا يا ابراهيم ونحو ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما
او فعلا ليفيد الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد التعجب
من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه
والملخ نوبة ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر لان القرينة انما
تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم والسامع فبالذكر المستغنى عنه في الكلام
واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد ابوه قائم او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة
قطعا واما نحو زيد قائم فليس مفيدا للتقوي بل هو قريب من زيد قام في افادتنا

التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس
التركيب تقوي الحكم فخرج فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بسبب
التكرير نحو عرفت عرفت او بحروف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك
او يقال التقوي للحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح
ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما
انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرير
الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى ولجيب
لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية
وانا تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت في
حاجتك انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي
في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي
بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء
للشيء او بنفيه عنه ولقايل ان يقول انه لم يصدق هذا التفسير
على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة
التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق
لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد استدعت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم

وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم منطلق ابوه
لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف
اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لا يستقيم كثير من المسند الى
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا
مع قصد التقوي فينبغي افراده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هنا
ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان
المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس
فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكره ان يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
هو منطلق وحده والحاصل ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس
بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا
القبيل لاستخفائه اولى بان يمثل له ولكن القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض فالمذكور في قسم المخصوص للمفتاح ان
نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا كان ينبغي
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنهم يقولون في الجملة عبارة المفتاح
اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة بعضها جملة نحو [illegible]
[illegible] وفي الدار خالد [illegible] استقر فيها او حصل على [illegible]
والمعترض عليه الشارح بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثال الثاني جملة
تحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف
مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث

لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال والفائدة المثال الاخير يقولون اذ تقدير
استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب
وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا
لتبيين مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا الا ان المفرد لما
او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل هنا ايضا ولذلك
[illegible] ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم
يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب
تاخيرها من هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر
التقوي فتوسط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا لم [illegible]
العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
لم يسبق لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية انتهى
نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يعتبر بانه جملة علقت على المبتدا بشرط ان يكون
ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد
ونحو قل هو الله احد لان تعلقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام عمرو
هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد
مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد [illegible]
ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
لان المبتدا لم يكن من ان يكون قبل دخول العامل او بعدها والعائد اعم من الضمير
وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال
صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء
الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق

بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات ادراك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه
بنوع ما او يكون المسند فعلا اسند في الاسناد الى ما بعده بالاثبات او النفي
فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي كون ما بعده
المسند متعلقا بما قبله لسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع
الحكم عليه بثبوته لسبب ابيه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد بني ما بني عليه
لان معناه ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مسندا خبرا عنه فخرج عن حد المسند نحو زيد
منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل المسند مبني على شيء كما عرفت
من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان مفهوم فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فا
السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوفا على قوله يكون مبني
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله
او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة
فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان
المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى الفصيح وترك
لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله
اذا كان المسند سببيا ثم الكلام من الفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه
منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين
المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل
على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان
في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا اخو ما
من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان

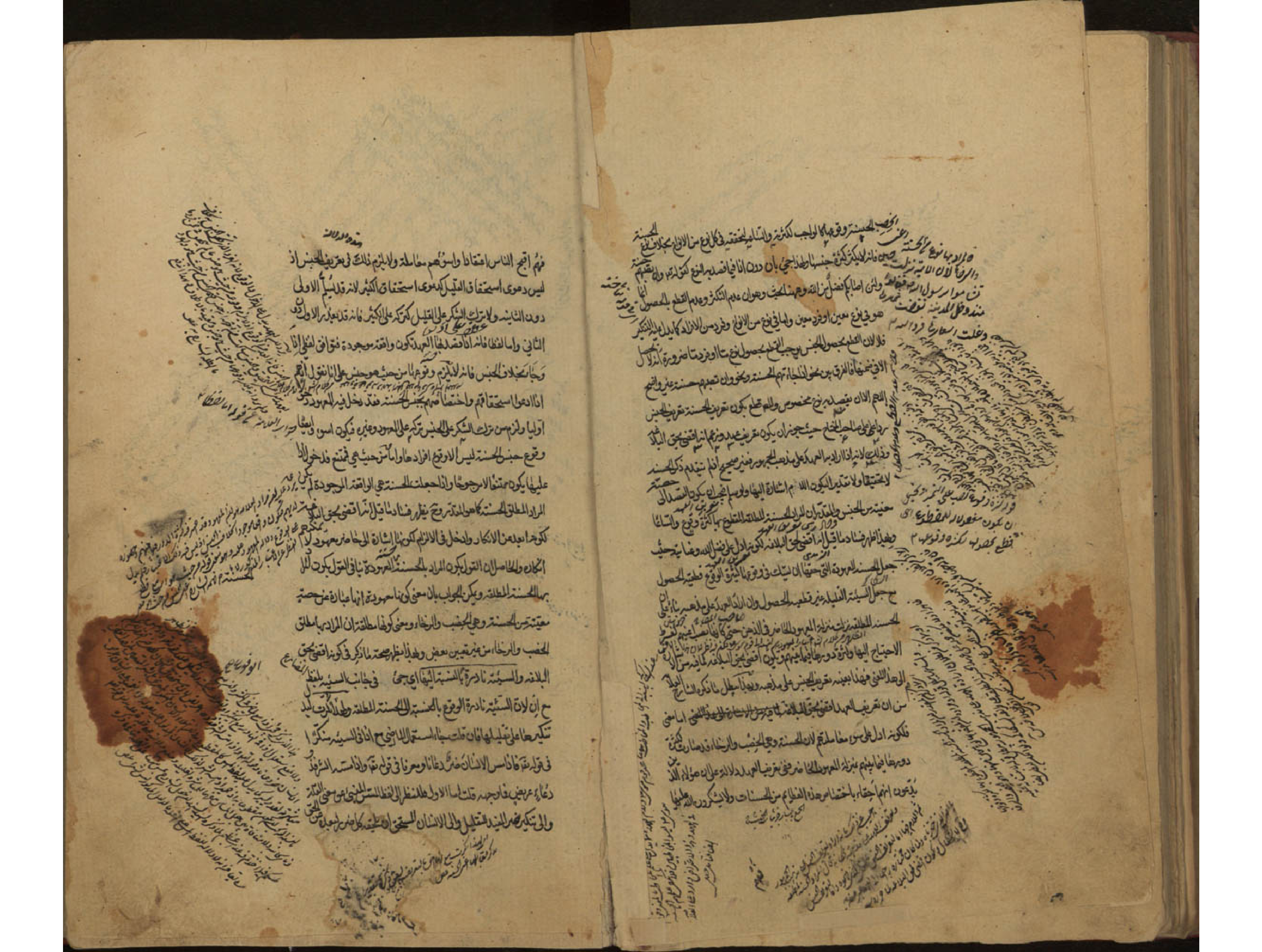
انه في قوله او ان يكون مضافا الى المحل فانه هو الزمان وضميره عائد الى المسند السببي
قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان من نوع المسند
كذا او وقت كون المسند سببيا او وقت كونه كذا ولا يكون المسند السببي هو الا اخو
من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند
فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل
زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان و
(الحال) وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما في
زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في
الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على الخصوص وحسبك ان الاسم بحيزه نحو
امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة ولما الفعل فاحد الازمنة جزء
من مفهومه بل علم مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان لانه جزء من
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه تقتضي تجدد الكل وحدوثه وقيل ان الزمان عرض
الذات لا يجتمع اجزاؤه فجاء بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت
عكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأمل طالبا لمعرفتي يتوسم شيئا فشيئا ويحدث
منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فهي يريدون انتقامه فطلبني اذا
ابرهم ولما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد
بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا
وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم

من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المتقدم من الاخبار ان كان هو الاثبات
المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت
فينبغي ان يكون بالفعل وقال ان موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير
اقتضاء انه يتجدد شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه
وقولنا في زيد متوسط انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير ان يقتضي
لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص
يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة
سؤال وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة
اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر فيكون الخبر ليس بقيد اشار الى ان مستثنى
من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة
فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وانما وضع الباب
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدره من ذلك الفعل
مفهوم الخبر على المعنى تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان
زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى
صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن
في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال

حكم الانتقال لاستحالة التي ينتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الافعال
مقيدة لهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم
ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غيره
لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم
فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف
الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك
التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل
مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه
فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة
في نفسها الصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بمراد قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كما تقدم
ولهذا لا يتقدم عليها ما في حيزه ولا يصح عطفه ان تعرفه ولهذا ما ذكره الشارح
العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب في نفسها اي
نظرا الى ذاتها مجردة من التقييد بالشرط لا مع التقييد بها على ما ظن لان التقييد
بالشرط يخرج جاعلا الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قد يتوهم
في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون

من ان التقييد اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم
التقييد ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين التقييدين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا
قولنا فالنهار موجود وهذا وقع صحيحا بالشرط وعليه ... وهو الاثر ذكرهم
في الجزاء لان قولنا ان جئتني اكرمتك بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك اي وقت
مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين
غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية فالنهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له
القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان
عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود
للنهار للخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها تركبت من موضوع للتصديق والتكذيب
وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها
ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
ان تقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر ان الجملة خبرية فهذه
مسألة منقولة فيها من بين الفريقين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من
المباحث ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكون مباحثها الشريفة
المهملة في علم النحو وان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع

الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل
واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع
الشرط فكذا يشترط فيها عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها انما تستعمل
في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق
بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط
وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلذا تامل وكذا ذكره في
المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم
القايل اكرمه ام لا فاقتصر في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالا وقوع وكذا قال العلامة
فان لم تكن انت ابا فكيف تراعي حتى مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم
ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو اشترط الخلو عنه
ايضا لاحتاج هذا المثال الى التاويل وقد سوى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان
الجزم فيها انما هو بوقوع الشرط لعلم الخليفة بانه ابوه ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم
بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لكونه موقعا لان لانه نادر غير مقطوع به
في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا
لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان
بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل
نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه
مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا اي
يتشأموا بموسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة
بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت
تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليه فالحقيقة



الخصب الحسنة وقوعها كالواجب لكثرتها واتساعها لتحققها في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا اجيء بان دون اذا في اصابة النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة
ولئن اصابكم فضل من الله وفيه بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما
هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما وفرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا في ضمنها فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح
اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمراد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس
ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة
وذلك لانه اذا اريد العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح لانه لم يتقدم ذكر الحسنة
لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها وايضا يجب ان يكون المسند اليه
حينئذ من الجنس والمقرر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها
وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله ورعايته حيث
جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان تبلغ في وقوعها الكثرة الوقوع قطعية الحصول
مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه فمعناه ان
الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط
الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم فيكون اقضى لحق البلاغة كما فيه من الاشارة الى
العهد الذهني فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا بطل ما ذكره الشارح
من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى العهد الذهني اما معنى
فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة
دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على انهم مع ذلك
يدعون انهم احقاء باختصاص هذا القدر من الحسنات ولا يشكرون الله عليها

فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ
ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى
دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون
الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا
وجاءت بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعه من حيث هو جنس على انا نقول انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا
اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوأ في المعاملة
ووقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا
عليها يكون متعينا لا مرجحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن
المراد المطلق الحسنة كما هو المقرر مع ان فيه نظر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة
لكونها ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى الحاضر المعهود لا
الكلام والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي القول بكون اللام
بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق
الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونها اقضى لحق
البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ
ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل
تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء الاستعمال اللازم مع اذا في السيئة منكرا
في قوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو
دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة
والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق

وارتكاب الضلالات فعبر بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر محقق

حقيق ان يكون في حكم المقطوع به اما الثاني فلان التعبير في سورة الانسان للتعريض

الكبير المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فعبر بلفظ اذا

والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل

ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن

سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا

من السيد وكذا اذا استطالت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل فعلت

كذا فتتجاهل توليها وتضجرا او تنبيها على عدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك

ان صدقت فماذا تفعل وتنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل

لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن

مقتضى علمه ان لا يؤذيه او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله

على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض

المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب

عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد

صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر

فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ

على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون

الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة

على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء

يجب اقتضاء المقام لاي المستقبل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله

تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما بينهما من [illegible]

علم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يليق ان يطلق الانسان

كان كذا بل في الوطر لانا نقول ان المحال في هذا المقام بمنزلة ما لا قطع بعدمه

على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هنا يصح استعمال ان فيه كما

ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب

التبكيت لان دين الحق واحد لا مثل له فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير

اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله

ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا

على انكاره والمراد نفي حقيقته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل

تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او التغليب

غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة

الى بعض غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا

لمن لا يقطع بانهم يقومون على من يحصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم

في ريب مما نزلنا على عبدنا يأتي للامرين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ

على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت الا على سبيل الفرض

لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل

من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم

لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والكلام

المذكور هاهنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان

لان الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم

لانا نقول لا نسلم ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم

الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى

معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة ان اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل
لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك
لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه للزمان لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد
من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى و
ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد
ذكرنا لك قبحها فالاول جعل الشرط ناصا فيه كان وجعل ينسينك خبر الم
ليستقيم المعنى المضي فان قيل اذا كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال
ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء والتحقيق عن هذا الاشكال الا
نحو غلب على المرتابين نظرا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم
ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب عن التقطيع
بانتفائه بالشرط على التقطيع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور والتغليب يجري
في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث
صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت
من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت
مما يوصف به الذكور والاناث والقياس وكانت من القانتات ويحتمل
ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها
بانها صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والخطاب

لان

لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين ونحو ذلك مما غلب احد المتصاحبين
او المتشابهين على الاخر بان جعل متفقا له في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما
جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد المتغلبين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالقمرين والا ينبغي ملاحظة ان الابوين وقريب من هذا القبيل الا من قبيل قوله تعالى وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه
بان يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولهذا تأولوا نحو الزيدين بالمسمين بزيد ولا يجوز القرآن الا على الطهرين والحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي نحو العينان في عين
وعين الميزان فهم معتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا داخلا في باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب
الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس اي عُد
ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس
واحد بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب
لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل
شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها

واما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغايب نحو انا وانت فعلنا
وانا وانت وهو فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم
فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى بعملك
يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب [illegible]
من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم
وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين
من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب
العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس
وغيرهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب
على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا
واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل المذكور من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكور
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام
بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع
بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال
يذرأكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقايل ان يقول جعل الخطاب

شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف
في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث
مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
وتدبير التوالد بالتناسل والانعام خلقها لكم فيها دفء وتدبير لكم وعلى هذا يكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام بما قبله وقد جعل الانعام من عطف
ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه لم
يوجد فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك فالمراد المنزل
كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه
كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم بذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل
الجميع كالواقع بالايدي تغليبا وقد يكون هذا تغليب العزيمة كانك قلت ثم لما ثبت الحكم
من اول امره معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر علته بعده
اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون
الشرط في الاستقبال يتعلق بغير متعلق بمعنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول
الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق تعليق امر لان التعليق انما هو في زمان
التكلم الا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار في زمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني
الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الا
ستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون مثل قولك ان جاءك زيد فاكرمه [illegible]
فعلي استقبالي الدلالة على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على ما [illegible]

الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبياً فانهم ولا يجيء الفرع
لفظاً الا لنكتة تطبيقاً اللفظ بالمعنى وتفادياً عن تخالف الجملتين مستقضى الكرين ميزان
يقتضيها شيء وقوله لفظاً اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن
فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك
امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه فينصره من نصره قبل ذلك فقس على هذا فقد عرفت باسباب المقام
وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس مفروض الصدق كالشرط بل هو
عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياساً اذا كان الشرط لفظ
كان نحو ان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر ح لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطى جاهاً لئيم وفي غير ذلك قليلاً كما في قول ابي العلاء فيا وطني
ان فاتني بك سابق: من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضاً وان ذهلت
نما لحين صلو بها: فقد الهتت وجداً نفوس رجال لظهوره للمعنى على
دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله ناراً وللاستمرار كقوله تعالى واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابرازه غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او قرب
عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا نحو ما عطف عليه بعده باو لا
كلها حال الابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي تكون ما هو المتوقع كالواقع لقوة

ان شيء كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام
هذا يصلح مثالاً للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي
الى ذلك الطالب حاصلاً فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصناً حيث جيء بلفظ الماضي
دلالة على ان توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية
السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف
عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقاً عليه حصول مضمون
الجملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه
اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان في قولنا ان كان هذا
انساناً فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيواناً لا يتوقف على كونه انساناً
ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء
لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند
انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان
الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا نكر

معناه تحريم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وبعد عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة
الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد
الفاعل نقيضه فبعد علم المراد من الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الزنا اما
سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع
القاطع عارضه والظن يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب
لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه
قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى
عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض
لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي و[illegible]
فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في
استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
المناسب لسياق الآية [illegible] واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم
وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله
لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه
اي يكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه من المخاطب قال انصفك المتكلم

بهم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط رتبته عن رتبة المخاطب ويسمى ايضا الا
ستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل
والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم [illegible]
يظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصين العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم
وتزول العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط لكنه [illegible]
في التأدية الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم
يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين جميعا وابقى المضار عندهم ان يرتد المؤمنين
لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو
المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا للظفر بهم والظفر بهم لا يحتمل
من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لهما اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لانهما واضحا اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ناشئة من التعصب
ولا اخبث للنفوس من كفرهم لكونه اعز الاشياء بالمؤمنين وانعقاد [illegible] المجالس
مادة المخاصمة و[illegible] تقابل المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن
فانه يحتمل انتفاءهما الى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارف و[illegible]
عليه من قولهم انا ملكت فاسجح ولما [illegible] انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون
اتفق فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يجتزئ عليه لبعده وخفائه فان قلت هذا عطف
شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين
بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف
المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى

على كلا المعنيين اي الراجح اسناد ثبت واسناد ثبت خرجت كذا في دلائل الاعجاز
فان في الايضاح كان من الضرب الثاني لكون مجموع الجمل الثلث لا تراها والكلام بعيد
بانه في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فايدة لان
حاصله أظفروا بهم ام لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية
لا على الجزاء وحده فان نظائره في الشرطية وغيرها كثيرة في الكلام قال الله تعالى وان
يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال
الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا
تلك الكلم اي من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء غضبا تها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا اظهارها لكونهم اعداء والا فلا اعداوة
ظفروا او لم يظفروا والانزال ان الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين وجه
كتابا الى مشركي مكة واخبرهم بقصد النبي صلى الله عليه وسلم اتباعهم وقتال المشركين بهم
يطلعهم كيفيا السلام ولا ودادة ولا ودادة الرد الى الكفر ولما ظفروا بهم فودوا
موصين في تحقيق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر
لانا نقول هو انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلم ابن حاطب بالكفر
والنفاق والمذكور في القصص ان الكتاب سلب في الطريق ولهذا اخذه اصحاب النبي
من الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني
اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط وكما عبارة المفتاح ويعني انها لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع الاكرام بما امتنع
من مجيء المخاطب منها اشكال لانه جعل لو لتعليق الجزاء والمعلق عليه

امتناع الشرط فيكون المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وضوح فساد كل
وقد وجهه بعض من الطلبة على حذف المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع
ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء والظاهر لا حاجة اليه لان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل لتعليق ما امتنع من جهة انه ممتنع
يعني تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف على هذه العلة
ويفعل هذه العويصة كلام فهذه هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى
ذكرنا التعليق المذكور مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فهي للدلالة على امتناع
الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء مثبتين او
او احدهما مثبتا والاخر منفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمعنى نحو لو لم تأتني
لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت
هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني
مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة كالنار والشمس
للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب
الاترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع
على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء
الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
بعض المحققين انه ذكره بالمثل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان
لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني
فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي
موضوعة ليكون جزاؤها مع عدم الفحوى ممتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل

امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على
الشرط وطريقة الاستدلال في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول
وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب او اللازم بل بمعنى انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب
انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني
انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده
دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام لا نزعم ان استثناء نقيض المقدم
لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو ونحوهما اداة للتلازم دالة
على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب

العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة
اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
فيه غلطا صريحا وتم من غاية قوله صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
الجزاء لانتفاء الشرط في قولهم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم
ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم
العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض
ذلك الشرط انسب واليق باستلزامه ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير
وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو
لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذا الاستعمال اذا ادعي لزوم وجود الشرط مع
لزومه لوجود ضده علم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا
نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف
على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا وبين لو لم لدخوله على النفي فان
قيل هل يجوز ان يكون لو في هذا الاستدلال على اصطلاحهم بتقدير انتفاء الجزاء بناء على
ان الجزاء هو عدم العصيان المرتب على الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا في علم
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام
بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان لا ارتباط بالشرط

غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما المجيء ذلك من قبيل ذلك الشرط والا كان تقييده
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء وشرطا قطعا
ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس
كما قال يدخل في لازم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
وقيدا لذلك الشيء ومن ثم زعم ابن الحاجب انه يستقيم فيما وقع الجزاء لفظا المثبت
دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان تقيد
الثناء المنفي عن المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله
لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قيد بثبوت نفي المنفي لزم الاثبات وتناقض
وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو
لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى
في لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه
بانتفاء القيد ويلزم عدم العصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل
اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه سواء كان منفيا او مثبتا ولما وكذا لو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني ينتج الجزاء
انه ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يكون
منهم التولي بل الانقياد واجيب باهمال المقدمتين وكبرى الشكل الاول يجب ان
يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة
النتيجة ممنوعة لانه لم يعلم الله فيهم خيرا اذ لا خير فيهم ولعل جازاه بسبب كفرهم
وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل
في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانه لامتناع الشيء لامتناع غيره
ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم

وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك
وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا
وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ
قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم
على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكر واقول
يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من عدم تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي
بسبب انتفاء الاسماع حينئذ وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي
بسبب انتفاء الاسماع حينئذ وانما يكون خيرا لو كان من العلم بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له
ولم يعرضوا وهذا كما تقول لا خير في فلان لو كان برفقه لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين
بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا
فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل
واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها [illegible]
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل
في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو النجوا النعم ولو بالصين واني بالباهي بكم الامم يوم التميز
ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو ضعفي في دجلة الهام لم تنق من الجزع الا كالمتقوب
خوالي بصيغة اسفه على مفارقة بغداد وشوقي ركائب الهام دجلة والمعنى ان

ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابه الطعام في ... لجعله كانه امر قد
الياس وانقطع الرجاء وجاء في حكم المقطوع به بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو
لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي ع على ما يستصوبون وانه كلما عن
لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تع الله يستهزئ
بهم بعد قوله انما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم لقصد الفاعل
الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه
النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان ايراد الفعل في
قوله لقصد استمرار الفعل الا ان عدم ... ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمرار
على اطاعتكم فهذا خلاف ما صرح به في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
استمرار ... عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار ودخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الكلام هو الاول والثاني
انغ وجه لانه كما ان المضارع للمثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة
الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد
النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قولهم وما هم بمؤمنين رد
لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما لزيد ضربت
لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص
ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد ع

ولكل من تتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا
اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي
لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحال
انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل فيها
لو واذ المختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى
لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما
رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واما الخطاب للنبي
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا
فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وتجويز ابو علي في غير الايضاح
وقوع الحال والاستقبال بعدها متوقف ربما يود من تنزيل المضارع منزلة
الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيين فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود
فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما ولما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل
المتعلق به محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى
ما فيه من التعسف وتبتر النظم ورب ههنا للتقليل النسبة يعني ان يدهشهم اهوال
القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون
مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق وبمعنى يود

محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جي به على لفظ

الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا

سديدا حسنا وقال من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدر

فمفعول يود محذوف بقوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله

لتزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا

نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين

ناكسي رؤسهم متقاولين تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع

بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على

القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية

المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان للمضارع ما يدل على الحال الحاضر

الذي من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها

السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو

ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل

بحيث يحتمل عن التعبير عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما نقول

لقد اصابتني حوادث لو بقيت الى الآن كما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن

الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من

عند الله خير دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الا

فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد

المذكورين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وقد يجعل غير ما لا قصد

حكاية النكرة كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك

رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف

او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند

نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر وانما يجب تنكير المسند لان كون المسند

نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله

ولا يك موقف منك الوداعا وقوله ويكون مزاجها عسل وماء من باب القلب

ضرورة وهذا على الكلام ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام

والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صيغت على ان يكون المعنى

اي شي الذي مبنية على وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا

والمعرفة خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا

بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشي

العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب

مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشي يستلزم

جواز حكم العقل على ذلك الشي بذلك الحكم ووجوب حكم العقل عليه يستلزم العلم

بذلك الشي لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد

اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ النكرة المخصصة

بل النكرة المحضة معلوم بوجه والحكم على الشي انما يستلزم العلم به بوجه ما ولان في

لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلطا سيجي في تعريف المسند ولا تقدير ذكره على

صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني

فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه

معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشي يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم

جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام

رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص

يوجب ابهته الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات ولا
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان المخصص عبارة عن
نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف
يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار
الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد
يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضارب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها
ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما
في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع
حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله
المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بالخبر مثل ذلك
المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو
الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق وقوله بآخر اشارة الى انه
يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا
ابو النجم وشعري شعري متاول بحسب المضاف باعتبار الحالين اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اذ اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل
بلازم في كل ما الحقيقة لفظ المبتدا والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه
في نحو قولنا زيد شجاع في سمعته يقاوم الاسد فهو فحل الضيغمي لكن

والآخر لزيد وهذا بينه من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان
كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر
لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان
يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي يجب
الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق هكذا كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف
العهد او الجنس وفي هذا تنبيه على ما سيجي من بحث القصر وما اورد على تعريف العهد في
الي نواس فان تكونوا برآء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني
ان الناصر الجاني والجاني شيئان على عنوان هذا ذاك وذاك هذا الا فرق بينهما
في حق اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو
الكامل في الجناية الذي بلغ على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنا جناية
حتى يجب لزم التنكير والذكر في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه
وهذا يشعر بلفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه
يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكر
النحاة من تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين
المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرف
والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع
الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى مجمع اصل الوضع وما في

الانضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان
يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين
على من لا يعرفه المخاطب وعكسهما اي نحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فيجب ان يكونا وصفين لشيئين متحدين
في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحصول الحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدأ
وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب لحكم بثبوته للذات
او بانتفائه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعل خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا
غابها الرماح ولا يصح رماحها الغابات ولهذا قيل في بيت السقط
نحرا نعقد ماءه ان الصواب ماءه نعقد لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب
تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف انه
زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان
اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد قلت المنطلق زيد وهذا ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من
اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو قيل زيد التائب وفيه نظر وقس على ما ذكر
سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء
تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة

(هامش) قصرا غير محقق بل بالمبالغة لكمال فيه

اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فتخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ
نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت كما في المقام الخطابي
على الاستغراق وكثيرا ما يحمل لام الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد
وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة
فيفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان
الحمل يقتضي الاتحاد في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي
على الاخر صحيحا ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد
وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت حمل الخبر بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او
قائم مثلا انهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على
غير زيد وفساده ظاهر قلت الحمل هنا بمفهوم فرد من افراد الانسان او القائم
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه ولا يصدق فرد منه على غيره لامتناع
الفرد بدون الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى
اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد
او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى ارادة الله والكرم في العرب
والائمة من قريش لان الجنس يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق
بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم

ان

يكون الكرم مقصورًا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورًا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فتأمل فانه دقيق وبهذا يظهر ان تعريف الجنس
في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا ونحو مقصور
على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب
بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو
ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو
الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب المئة غلطا وقال الاعشى هو الواهب
المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت و
مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق في
العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة
مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا يعتبر في الذ
الذات بحبيب كما في انت الشجاع ولا ان لا حد لمحبتك مثل محبوبك
حتى اذ سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت الظلوم على معنى
احد الظالم الذي اصابه حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان
المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني نحو مثل
زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان هذا من باب الجنسية
لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولا تعد المحبة واحدة من
محابك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك بعرض فيه

معنى الحبيب مر مسئلة في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظه قصدا اشارة الى انه قد لا
القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك
الحسن الجميلا فانه لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لكان
جوابا لقولهم اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل كر
الابكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام الظاهر ان الغرض
ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود
الا عليك والجزع مذموم الا عليك ولهذا اسقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر
بالقياس او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا الى
الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر ظاهر لا ينكر ولا
فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك
العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلا
الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا يكون في القول باعتبار تعريف الجنس
يفيد القصر لما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وما في الفا
من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشار اليه في بحث ضمير الفصل والحاصل
القصر بالثاني اعني تعريف الخبر لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والعموم وفي زيد المنطلق يفيد يساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا اخو زيد
اخوك اذا جعل المضاف عهدا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا لا اختصا
لانه لا قصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته
على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه
ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر

خبراً لكونه مسلوباً عنه ثانياً بل لكونه مسنداً او مشتملاً على المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب مثل قطنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مسنداً
والمنطلق خبراً ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم
فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسنداً اليها والاسم جعل دالاً على امر نسبي
ومسنداً وهو يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما احتاج اليه
ممن لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقاً وهو الصحيح من مذهب البصريين وحق له
ان الاحتياج اليه انما هو من حيث ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانه المجهول
عنده هو انه المنطلق فيكون صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى
واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعاً لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصراً في شخص واما كونه اي
المسند جملة فتوهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ لا يصح ان تكون انشائية
لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولا يتجه ان يكون ثابتاً للمبتدأ
والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتاً لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ
هو الذي اسند الى المبتدأ لا المحتمل الصدق والكذب والخلط من اشتراك الاسم
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية الاسناد في خبر المبتدأ الاخير
الاسناد عندهم اعم من الانشائي والاخباري الا ترى ان الظرف في نحو امامك
زيد والى ايك هذا ويقع القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قولهم بل الثمن كان رجل كلم وقولهم زيد نعم الرجل
وزيد كلما اسد ثم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع
ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببياً لما مر من ان افراده لكونه غير سببي
مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من

الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط له
السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء فهو سبب له وسبب التقوي على
ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير او
فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمناً الضمير المعتد به بان لا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير
كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببياً كما سبقت
الاشارة ولما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن
العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل
في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه والتقدمة فان ذلك يجري
مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به
وما اشبه ذلك فان قلت عيب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبراً لضمير الشان
لشهرة شانه واثره وكونه واحداً شخصيا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان
المسند فيها جملة قطعاً قلت يعود الحال في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه
قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا لان التقوي يشمل التخصيص حيث
انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف انه يحتمل
اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا تقوي الحكم وباعتبار عدمه يفيد التخصيص ومن قال
لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث تماثل ان ليس التخصيص الا تاكيداً على

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فيفارقه
التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا
لى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه
سببيا مع تصريحه بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا فنحو انا
سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها
لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج
ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار
فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل انه مقدر باسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا الاصالة المفرد في الاعراب على ان الاضافة سواء المفهوم من قولنا زيد في
الدار ثابت او مستقر لا ثبت واستقر ثم عبارة التخريج في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان اليمين يكون الفعل الى النظر
ولم يجد في نحو الفعل في يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا الوجه
ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يحمل في التقدير
جملة لا مفردا ويجوز لا يعني لعبارة المصنف اصلاح ان فيها فساد آخر لانها
ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير
الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان
ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل ولما تاخر فلان ذكر المسند اليه
اهم كما تقدم في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر
المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان اعترض

بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه غير مقصور عليه بل على جزء منه وهو معنى
الضمير الراجع الى خمر الجنة وجوابه ان المراد عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان
اعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور
الجنة والكون فيه لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور
على المسند قصرا حقيقيا وكذا قولهم لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف
بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري مثلا فكذا قولهم لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد
ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص هاهنا ليس بمعنى ان دينكم
لا يتجاوز الى غيركم بل بمعنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري
بل بمعنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم
زيد ان المختص به القيام دون القعود لا انه لا يكون قائما فليس له الى ما في
هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون وهذا كما ترى ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على
اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون
سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر لا يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو سائر كتب الله ثم كان المعتبر في مقابلة خمور الجنة

خبر الدنيا لا الأسامي والمشروبات ومنها أو التنبيه عطف على تخصيصه أي تقديم
المسند للتنبيه من أول الأمر على أنه أي المسند خبر لا نعت إذ النعت لا يتقدم على
المنعوت وإنما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر
إلى أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله أي قول حسان في مدح النبي عم له همم لا منتهى
لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر فإنه لو أخر الظرف فقيل همم له
لتوهم أنه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما إذا كان المبتدأ نكرة غير
مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم
كالفاعل فإنه نوع نكرة لتقدم الحكم نحو قام رجل ولم يشترط أن يكون الخبر ظرفا فلا
يمتنع نحو قائم رجل لأن الالتباس باق لجواز أن يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه
بخلاف الظرف فإنه يتعين كونه خبرا لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في
غيرها وأما إذا كان المبتدأ نكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله عم وأجل مسمى
وأورد على نحو في الدار رجل أن التخصيص إذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم
على غير المخصص ضرورة أن التخصيص لا يحصل إلا بعد حصول الحكم وقد قالوا
إن الحكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو أن
جواز التنكير للمبتدأ مبني على حصول الفائدة فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن
أي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة أو
التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الأيام أو التشويق إلى ذكر المسند إليه
كقوله أي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم
والمسند إليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من أشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله
هو الدنيا والضمير العائد إلى الموصوف أعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها
أي بحسنها أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم

بعضهم أن تشرق مسند إلى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف أي في الدنيا أو مفعول به على
تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو تنور شمس الضحى وأبو إسحاق هو كنية الممدوح
بالله والقمر ومما يتفق تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد أو كونه لازم
عند التكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وهذا أهملها المصنف أما الأول فلشيوع أمره
ولأن الكلام في الخبر دون الإنشاء وأما الثاني فلأن الأهمية ليست بسبب مستقل مغاير
للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل لها على
في تقديم المسند إليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد منه
إفادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند على ما أسند إليه
في الدرجة الأولى وقوله في الدرجة الأولى احتراز عن أنا عرفت وأنت عرفت
وزيد عرف فإن الفعل فيه مسند إلى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود
ذلك الضمير إلى ما قبله يسند إليه في الدرجة الثانية والإشكال فيه من وجهين
أحدهما أن هذا الكلام صريح في أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ
فإسناد الفعل إلى ضمير المبتدأ فإسناد الفعل إلى الضمير في الدرجة الأولى وإلى
المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك
حيث قال إن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء فإذا جاء بعده
ما يصلح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان
خاليا عن ضمير المبتدأ أو متضمنا له فإذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير إلى
المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في أن إسناد الفعل إلى المبتدأ وانعقاد
الحكم بينهما متقدم على الإسناد إلى الضمير وتحقيق هذا الإشكال مقتضى وثانيهما أن
الفعل في هذه الأمثلة أعني أنا عرفت وأنت عرفت وزيد عرف إذا كان ضمير المبتدأ
في الدرجة الأولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الأولى

والحال ان الفعل في كل منهما متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهذا هو

الاتهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان نحو زيد عرف ثلثة اسانيد

مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد

وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى

زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الا

اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد يستدعي

لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر والحكم

ان ضمير الفاعل انما يتحقق بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل

اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما

الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا مبني على ان

اسناد الفعل الى ضمير المبتدا متقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة

عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم

محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط

الضمير متقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط

الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما الاستلزام لكثرة التناقض

واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرف ذلك الضمير الى

المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه

جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان عبارة عن الاسناد بين الاخرين

ثلثة وعن الثاني بانه انما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد

الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم على

الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو ضرب

زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى بخلاف نحو فيه هو الفاعل والفعل

متقدم عليه لكن يتوجه ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل

فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز

من الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية

اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام

معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح للاثبات ما اورده بعض مشايخنا

في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف

يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لما ناظره به

بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد

على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة

الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير نحو زيد قام والثاني

في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير

وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه الى المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني

وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم

الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فح لا تناقض

هذا كلامه بعد التسعير والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بحصر الاسانيد

الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد جزء الفعل الى

المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر

وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد له من بيان كيفية

تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله اولا اذا كان متضمنا

لضمير صرف ذلك الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه

الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال فقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظة
والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم ينبه في شيء
من كلام الشارح والتنبيه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي
من هذا المقال ولم يرع ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا وجه
بما كان عند المناظرة وتشبث بما جرى عليه وانا اقول ان كلام الشيخ الشارح نظر
من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد قام
او نحو انما هو لافادة التجدد دون الثبوت والنحو زيد عالم يفيد التجدد وان
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان
كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية
والقول بافادته التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه
الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام تام
في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا
كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا اسند اليه غير اسناد
الخبر لظهور ان تغايرهما انما هو في الخبر لا غير وما في نحو زيد قام ان الفعل
مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه واسم كثيرا
ما يقال للمفتاح صنيع المتصل بفعل التركيب ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية
المخصوصة فليس في نحو ما عرفت الا اسناد واحد هو نسبة القيام الى
الحكم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا
اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد
الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد

عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العامل او بين الفاعل وفعله فلا
هنا من زيادة اعتبارهما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر
الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث امر المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا اقصد لما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد به مخالفا
للاقتضاء على ان التثنية الاسنادين الدرجة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا والثاني
اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة
التي هي الخبر الى المبتدا وهذا ما لم يقل احد ولم تلج اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر
مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلامه في المطول عنوان
تمام المقصر فما لك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا
عرفت مع التصريح بانه مفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير
بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة
الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء
اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تغاير الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا هو المراد بقوله
في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره
فكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول عن الثاني وكلامه في بحث التقوي
لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا
لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا
الى نفسه ولما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان

هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شي

آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه

عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له

متاخر عنه فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان الخبر متضمنا الضمير صرف ذلك

الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه اذ كان الخبر متضمنا

للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار

فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد

الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح

لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد

المستبدع كما زعم واما الثاني فنقول معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة

التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل

المبني على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هناك

اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابو زيد على ان زيد اسند اليه وقام ابوه

حكم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث

ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله

في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني من اسناد الفعل بتوسط الضمير الى

المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل

المبني على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابو زيد ويجوز

ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه

في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار الشارح بقوله

وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واذا عرفت وانت عرفت لما ذكره

من انه احترز به عنه لانه لا يفيد التجدد كما مر تفصيله كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب

المسند والذي قبله وهو باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما

من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق

اذ لا تعني اعتبارات ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل

والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضه مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص

بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند

دائما لا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم يصح ان يكون جملة فعلية ولعله انما قال كثير

من اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز

في المضاف اليه فليس بشيء لان قوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي

جريان شي من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه

اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال

متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها

كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها

بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب والمراد بالاحوال بعض الحذف في المفعول

وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لها مقدمة فقال

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل

والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف بادنى تامل افادة تلبسه به

اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه

منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول

المفعول به لان هذا تبحث خفي وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات

كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة ككونه وقع

فيه وله وبعدو ونحو ذلك لا لافادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوعه وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول لحما عبثا بل الفاعل ح ان يقال وقع الضرب او وجد
او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد
تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبني المفعول واسند اليه فانه لم يذكر اي المفعول به معه اي مع
الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل
لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد
جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منها ان الغرض
الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض
المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع
من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم ونفيه
عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد وقع

مطلق العلم كناية عن العلوم بمعلوم مخصوص يدل عليه
القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا
كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر
كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او
جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون
للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي
الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور
في افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا
كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله
ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية
اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين
البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من
على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة فيحمله هذا الفعل بمعرفة الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي
على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
على الآخر لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله
ونفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل والخصوص
ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم

من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام والا فالتعميم
للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم لما ذكر في شرح المفتاح
ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في بحث الاستغراق من انه خارج
الجواد بمنزلة الاختصار بالغة تنزيل لجود غيره منزلة عدمه ان معنى فلان يعطي
لا انه يوجد حقيقة الاعطاء لانه ايضا هذا المعنى قرينة ما فيهما لان ما ذكره من
الحصر مما لا يشعر به عقل والفعل ثم اذا حمل على التعميم اذا لم يوجد كل الاعطاء فيلزم ان
لا يكون هو موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد غيره الاعطاء فلا يشعر به العبارة
والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم
خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول
البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى
مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف
على الشاع المنصوب قبله اي ما يجد اعداءه وحساده الذين يتمنون الامامة سبيلا
فالحاصل ان يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق
بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره
ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية والحق
انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لئلا يتنافى الغرض من ذكره والاعراض عنه
من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل

والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير
بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما
قال بل قصد تعلقه بمفعول مخصوص لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد
اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول
لم يجب تقدير المفعول بل امتنع لفوات الغرض كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين
اي يفعل الاعطاء تارة من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل الاعطاء
من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وحيثما وان فرض تلازمهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد
قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يكون بعد ما يعلق بفعل
المشيئة بالمفعول غريبا نحو قوله تعالى ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم
اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس واما نحو قول الخريمي
يرثي ابنه وتصفه ... فلو شئت ان ابكي دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع وسنها باعداد ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس
السامع ويأنس به ولما ذكرا في قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني
الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما نحن فيه
حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه
صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول

المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي
لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول
افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني
مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي
درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة
التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس مما حذف
فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض اخر اي تحقيق انني ضعفت ونحلت
بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون
من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق
مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى
الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف
عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل فيه بدل الدمع التفكر فانه يتوقف على ان
لا يبقى فيه غير التفكر مع تحسين ترتيب النظم فليتامل ومما الحذف فيه غير المفعول بالاول
للبيان بعد الابهام فكما في امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها
ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم ولما عطف على قوله
للبيان اي الحذف اما للبيان واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء تعلق بتوهم كقوله اي قول
البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل على فلان

اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل كقوله تعالى
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة الايام
اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم
بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا التوهم ويصور في نفسه
في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لارادة ذكره
اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول
اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه
على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد
والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان
المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع
نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب
مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي
المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في قول البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا
الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل
لا يطلب الا ما يجوز وجوده والنكتة في الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام
المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه
يفوت الاختصار

يفوت الاختصار ح وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو

الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة يعم الناس كافة لكن الهداية

الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وجعلوا ان احدا لا يجهل

من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الاوفق يشهد ان القصد في هذا المقام

الى المفعول فان الحمل على مثال بعث المعاني مما تعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام

ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللتقييد

الى التعميم للمفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله ثم واياك نستعين

على كل امر نستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلايم الكلام وهذا المبحث

وعوان يما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير

المفعول بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما

فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان

فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار

كما ذكر فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ

قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله وجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة

اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس

بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيص مجرد الاختصار بها

اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله ثم ارني انظر اليك اي ذاتك وقد قيل

هذا المبحث على جعهم فقال الا ذكر المفعول لوجوه كلاحد يكون الاعتماد على

ترجيحا للحكم وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بحتم واما الا حذف

فيكون على الفعل فانه اعلم الانا لجوهرة الفعل ولا يوهم خلاف المقصود

وقد تم الكلام بحمد الله سبحانه ... الحاشية

المخاطب ويبين المتكلم احدهما بكون هذا التخصيص امر صفة دون اخرى لا

امر صفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم بدلها

مكانها الاخرى اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد من القيام

والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه

بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع القيام

مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شي بشي دون

آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص

بشي مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر

احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين

فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين

التي اعتقدها المخاطب وكذا في الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون

الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين

فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحد الصفتين

من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا

تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان

قلت قوله مكان اخرى لا ينفي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة

واثبات الاخرى بل يكون فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهذا كاف لانه

انما التساوي الاثبات عنده فلا يجوز ان يكون الصفة الثابتة هي القيام جاز ان

يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان

الصفة الاخرى التي يجوز المخاطب على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر

الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون

بخطر

قوله ما زيد الا قايم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه
ملك معدله بكتاب جميع ذلك فما الاشكال بحاله لان غاية هذه التكلفات ان يتحقق
في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا ينفي ان يمتنع فيه تخصيص
شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قايم لمن يردده بين القيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا يدفع ان يكون قوله دون
اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين فلا يلزم ان يكون المخاطب بحيث يعتقد
الشركة او [illegible] وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يرى ان في كلامه حذفا
والمعنى او تنديد المخاطب الاول بين يعتقد الشركة او [illegible] والثاني بين
يعتقد العكس او [illegible] ويسمى القصر الذي يكون المخاطب بين متساوي
الامرين عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ولكن ذلك لا يدل
على ما [illegible] كلام المفتاح وبالجملة هذا الكلام لا ينتقل الى هذه التكلفات [illegible] لعله
[illegible] من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون
المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع
الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو الذي لا يقدر على الشعر وشرط قصره
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا
بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانا ان اردنا ما سبق الى الفهم
الاول [illegible] من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولك
ما زيد الا قايم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
فساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد صرح بالنفي والاثبات جميعا

نحو زيد قايم لا قاعد وان اريد ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها
المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا
عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما
من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وليس بقايم فقولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة مع انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به في المفتاح ولعل
[illegible] في عدم اشتراط هذا الشرط ولما يقال من ان هذا الشرط احسن في القلب
لتتحقق فيما لا يفهم من التعليل باياه لفظ الايضاح [illegible] فلا دليل عليه لانا نعلم
في قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما نحن فيه المراد التنافي في
اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني يوجب انتفاء
المتكلم ونفي ما اثبته [illegible] وقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا [illegible] الى انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ولما علم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين [illegible] على انه ادخل فيه قصر
التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير
الفصل وتعريف المسند نحو قولك زيد هو المقصور على القيام وتخصيصه بعد
وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند

من طرق القصر لكن ترك ذكرهما هربا لاختصاصهما بما بين المسند والمسند اليه
مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجريان
في المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون
ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر [illegible]
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طرق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف اما
لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم
يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد
ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب
معتقدا للعكس فطريق القصر دال على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات
فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر
عمرو بل زيد لكن يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل بتقديم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع
تقديم الخبر على الاسم ان عمل فكذا ان لم يعمل لما ان الاصل العمل ولما الموافق للغة
العاملة وهو غلط فاحش لا نعرف له وجه صحة ولعل المص لم يذكر في قصر
الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثال القلب لاشتراطه عدم التنافي
في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا لا تنافي فيه
بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء

كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا [illegible]
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولنا انه لا ينفي عن الثاني ما ثبت
للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا انه ليس
معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يجئ مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني
زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم
ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما
فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي
المجيء الذي ظننته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم
ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده
لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه ولما كان انما سببا للقصر لتضمنه معنى ما والا
وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض
الاصوليين حيث استدلوا على افادتها القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا
ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر
وذلك باطل لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت
عليه باجماع النحاة والاستدلال بقول [illegible] ليس بمعنى ما والا لكونهما
لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء

على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل
على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع
اي رفع الميتة ووجه ذلك ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا
في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقيت ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى فاذا
فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا
وهذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان
تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هل يجوز ان يكون
ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت لا على قراءة حرم مبنيا للفاعل
وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست كافة اذ لا يكون حرم مسندا
الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل ان المحرم الله شيء هو الميتة وهو بعيد
هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان
والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا يحتمل الا هذا التاويل واما على قراءة
حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن
الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها
موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل فيها
واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد

ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات
قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فالسوي الحكم المذكور بعده في كل
من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد حقق ان المراد لاثبات
الجزء الاخير ما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو ظاهر واشار
الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول
ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه
التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه
الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقال فصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم
الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض
مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار
وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من
حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا
المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان
يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وما ادافع عن احسابهم الا انا على
ان ما تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع
لان قوله انا الذايد يدل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة
عنه ولا يخفى ان يقال ان الذايد والمدافع انا لانه لا ضرورة في العدول
عن لفظ الى لفظ ما وجه اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الى



الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار
المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غايبا وليس المسند اليه
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا
بصحة انفصال الضمير الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم انا [illegible]
[illegible] وقد نقل في تضمنه معنى ما والا [illegible] عن علي بن عيسى الربعي وهو
انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب
ان يضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك لان قولك زيد
جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء
وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مع الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت انه لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد
على تأكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد
بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مع الثبوت قبل ذكره وتحقيقه انا نعلم ان مثل ما
ذكرت لو [illegible] انما متضمنا معنى ما والا ولا يلزم المراد حتى يكون كل كلام فيه تأكيد
على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم
ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح الا
للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا فالمثال يصلح لقصر الافراد والا يصلح لقصر القلب
وفي قصرها انا كفيتك مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد
انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد احدهما ايهما وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل
ما صح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب يجب ان يكون
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه

اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه
واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد
الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب انه كون لاحدهما
والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم
بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة
الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء ولما لمعان تفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي
في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فان [illegible] في لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس ولا يترك النص عليهما الا لكراهة
الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو و
بكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا
زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم
تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا في لا غير
ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير نحو ليس الا وليس
غيره وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس زيد وليس
الا والاصح ان يمثل بان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان
المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بانا
نزلنا النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه
لفظ اخصر يتناول المنفي ويكون العطف كما في لا غير وقد يكون بان يحذف

العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخص يؤدي معناهما مثل [illegible]
وليس الاولى ان لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق والاصل في العطف النفي عليهما
وفي النفي ابانة النص على المثبت فقط دون المنفي نحو انما زيد الا قائم وما هو الا قائم
وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني الشهود والمنفي اي الوجه الثالث من
الاختلاف ان النفي اعني بلا العاطفة لا يجامع النفي اي لا يدخل على ما متنع ما بعد
الا لانه ليس هو بقاعد وما له منفي بطريق العطف كما في المفتاح بدليل قولهم والنفي
لان الحكم مختص بالمذكور بل يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لانه لا يقال ما زيد
الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة على ما
صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها
من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك
اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك
قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد
نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد
نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فاذا قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي
قبلها بحرف النفي وهذا الخروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها
وكانه يجوز كونه منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني الرجال لا زيد ولا عمرو
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون
منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي
مثل امتنع وابى وكف ونحو ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع

في

في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي ولما ذكر
من الوهم فهو مندفع بالتامل في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان
المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان المقصود منه
لا للتخصيص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي
معلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة
قبل الاتيان بها وبعضهم قد لحن واهل الوهم منهم ومن جملته انه احتراز
من ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد على ان يكون
الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها
على ان يكون بدلا فيجامع النفي بلا العاطفة الاخريين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والمثال نحو زيدا ضربت لا عمرا
احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم
يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون
نفيا [illegible]
ب فلا يلزم خروجها عن وضعها فيدل على ان
النفي الصريح انه يصار في نحو اكبر الله وما احد
سواه مثلا
فيمتنع انما انت الا الله وانما احد الا هو بقولك
لا في النفي ولا احد فيهذا المعنى لا يتبع الا فيه وهذا كما يقال
بعد عن نحى لا عمرو ولانه وان دل على نفي المجيء من زيد لكن لا صريحا
بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء لم يكن لا في قولك لا عمرو نفيا
عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي
فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد

العاطف والمعطوف جميعًا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل الزيدين

وليس الاخ لاينفي العطف على التاسل فانه دقيق والاصل في العطف النص عليهما

وفي النفي الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو انا زيد الا امام وانا هو قايم

وقايم عمرو فانه لا نص فيه على المنفي لعدم الشهود والمنفي اي الوجه الثالث من وجوه

الاختلاف ان النفي اعني بلا العاطفة لا يصلح المنفي اولا دليل على امتناع ما

الامام ليس هو بقاعد وانما نقل طريق العطف كما في المفتاح بدل قوله والنفي

لان الحكم مختص بلا دون بل الجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا اتى ما زيد

الاقايم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين

لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة على ما

صرح به في المفتاح ودلايل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها

من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان

تعيد بها النفي في شي قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك

اذا قلت ما زيد الا امام فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك

قلت ليس هو بقاعد ولا نايم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد

نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد

فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فاذا قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي

قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فايدة قوله بغيرها

وكانه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت لم اذكر غيرها

من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح ودلايل الاعجاز احترازا عن ان يكون

منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او التكلم او نحو شي من الافعال الدالة على النفي

مثل امتنع وابى وكف ونحو ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع

مع

في ذلك وكان الاحسن ان يصرح اللهم الا ان يقول من كلمات النفي ولما ماذكر

من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان

المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان المقصود منه

لا التخصيص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي

معلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ الجمع انه لا يمكن ان ينفي شي بلا العاطفة

قبل الاثبات بها وبعضهم توهم هذا الوهم فذهبوا فيه مذهبا وزعم انه احتراز

عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد لا ان يكون

الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غير

على ان يكون بدلا لا بجامع النفي بلا العاطفة الاخرين اي انما والتقديم فيمتنع

انما انا تميمي لا قيسي وهو يا تيني لا عمرو والتمثيل نحو زيدا ضربت لا عمرا

الحسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء

فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن المنفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم

يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون

نفيا لذلك للمعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها وما يدل على ان

النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال نحن اكثر الله وما احد

الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اكثر الله وانما احد الا هو يقول ذلك

لان من لا ترد الا في النفي والاحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهو كما يقال

امتنع زيد عن المجي لا عمرو لانه وان دل على نفي المجي عن زيد لكن لا صريحا

بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجي فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا

عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي

فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالنسبة الى قولنا امتنع زيد

من المجيء لا عمرو ومن ههنا أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لأن من ههنا أن النفي
بلا العاطفة ينفي قبلها بالنفي الضمني كما في إنما أنا تميمي لا قيسي إذ لا دلالة لقولنا
يمتنع زيد عن المجيء من نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم
يقتضي جواز قولنا امتنع زيد إلا القيام لا القعود وقرأت إلا يوم الجمعة لا سائر الأيام
لأن النفي بلا ليس منفيا قبلها من كلمات النفي الكلام إلا أن يقال إن المصرح بالاستثناء
مشعر بأن النفي الضمني في حكم المصرح به كما لم يرد زيد إلا القيام وقرأت القرآن
إلا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته أي النفي بلا العاطفة للثالث
أي إنما أن لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك
عند الاختصاص نحو إنما يستجيب الذين يسمعون فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون
إذ كل عاقل يعلم أنه لا يكون الاستجابة إلا ممن يسمع ويعقل بخلاف إنما يقوم زيد
لا عمرو إذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد فقال عبد القاهر لا تحسن مجامعته
المذكور في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب إذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر هذا الشرط في التلخيص لأنه يخرج
ولا استحسانا فكأنه لا دلالة على اشتراط ضعفه من كلام قال عبد القاهر إن النفي
فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو ويتأخر
أخرى نحو إنما جاءني زيد لا عمرو وفيما ذكرت من كلام عبد القاهر بسط وفيه
ولأن الكلام في النفي بلا العاطفة وإلا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجئ
إلا عمرو وما زيد إلا قائم ليس بقاعد وفي التنزيل وما أنت بمسمع من
في القبور إن أنت إلا نذير وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والا
أن يكون الحكم الذي استعمل هو له من الأحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها

بخلاف إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز حيث قال اعلم أن موضع إنما أن يجيء
لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره أو لما ينزل هذه المنزلة وما وإلا لما ينكره أو في حكمه
وفيه إشكال لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح
القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكأن مراد الشيخ أن إنما يجيء لخبر من شأنه
أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لأنه لا يصر عليه
وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو أن طريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام
لا يصر على خطائه أو يجب عليه أن لا يصر إنه قد يترك كل من الأصلين إخراجا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار إلى مسألة الأصلين وتركهما بقوله كقولك
لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره أي
إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد
ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني
أي النفي والاستثناء إفرادا أي حال كونه قصر إفراد نحو وما محمد إلا رسول
أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم
الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري
من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه
منزلة إنكارهم إياه أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار
المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي
فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال أو قلبا عطف على قوله إفرادا أي
أو يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا

فما كان يعبد اباءنا فاتونا بسلطان مبين فالمخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي
الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي
الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف
الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم
وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف
الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا
التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية حيث
قالوا ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي ارخاء العنان
اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من
انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة وهذا اصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم وانما اثبتوها
بطريق القصر ليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير
السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء
مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليتأمل
فيما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله حكاية عن اهل النفاق

حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ما انتم الا بشر مثلنا قصر قلب على ما قرره الآن وكذا قوله ان انتم الا تكذبون
فالظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا
وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص
قصر تعيين بناء على ان الكفار نزلوا المخاطبين وتشبههم على ان قطعهم بكونهم
صادقين مما لا ينبغي ان يصدر من العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق كما هو ظاهر حال الكلام عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين
وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل
فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد
ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى
بناء على ما ذكرناه ان يكون هذا المثال من الاخراج على مقتضى الظاهر لان الا الثقفي
على اخيه فكانه اخطأ في عدم التلبس بلا اخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما ليس شأنه ان يكون مجهولا للمخاطب لا يصر على
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن
مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية
الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط
الضمير الفصل المؤكد لذلك الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية به موفورة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومزية انما من بين الطرق الاربعة
مشاركة لها في افادة وتحقيقه كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها

على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فانه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على
فقط وثانيتها كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة لا العاطفة ومن ثم يزانما على
العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد
او بالعكس نحو ما زيد قاعدا بل قائم وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب
فيه الوهم الى عدم التخصيص اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع
انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم
كالبهائم فطمع النظر اي التذكر منهم كطمعه اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم
ان ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون
ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر
كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد و
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا
بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار
وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك
وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما
جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبت زيدا الا ثوبه
ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة

ويعني قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول مثلا
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او
قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا
كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما وهو ان يكون الاداة مقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر
الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب الا زيد عمرا ومنه قول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ودفاع الحاجب وقوله كان لم
يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا استعمال المعمولات
وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة
على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد
في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا يصح تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني لم يتم تلك الصفة وانما جاز ذلك قلة لانها
في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما
مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة
والمفعول عن الفاعل لكن مع تأخر الاداة عن المفعول وفي ما ضرب
عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول
لكن مع تأخر الاداة عن الفاعل فانه يمتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء
كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل
واعلم ان تقديمهما بحالهما انما استعمله بعض النحاة وقال الاظهر في

قوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب
ظرف اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا
باب الامير والنوالج في البيت الثاني مرفوع بعضهم اي فاتت النوالج عمرا في
قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بضرب كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد
ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا الثالث فيه نظر لاقتضائه القصر
على الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام
عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا
لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضربا الا من زيد
فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان
فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المقدر ليس فيه اداة القصر حتى
انه يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انما يلزم اقتضاء القصر
في الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام
ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما
بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء
المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا
وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر عام وهو مستثنى منه
لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى
وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت
في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع وفي ترى

لم ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز تخطيها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انك اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك
سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا
تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذا اي ومثل قولك
زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد
وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربت
وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في
غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا
اكثريا كما في تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف المفتاح وقوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه
ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث وقال وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في
اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف
النون لا للاختصاص على ما ظنه الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله وهذا

في إياك نعبد وإياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة

وفي لإلى الله تحشرون معناه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في الثاني لان

أحدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت

مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وهذا التبسط ما ذكره ابن الحاجب من ان

التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان

الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الا

ختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي

بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال

الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى

الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف

له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم

من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا

ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في الاخر بان يقال انه توسعة

على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل

تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وهذا نقل ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله

مؤخرا نحو باسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين

كانوا يبدأون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد

الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم

ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب

ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب

رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة

اهم كذا في الكشاف وبالجر اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ

الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان

يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني

على ان متعلق باسم ربك باقرأ الثاني متعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير

والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول

والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها الا انه بحذف

في كليهما اي اقرأ القراءة والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك

او متبركا او مستفتحا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان

يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله ه

وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم

على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب

زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة لا يستغني الكلام عنه والمفعول فضلة

يستغنى عنه غيره والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل

بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول

الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء ولما ترتيب

المفاعيل فمقتضى الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر

ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه

والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند

اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان اولان ذكره

اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فيجعل الاهمية هنا قسيما لكون

الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية

لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المص بالاهمية
ههنا الاعم العارض بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض
من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان الاهم قتل الخارجي
ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد مما لا يتوقع منه ان يقتل
احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي
ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون من قوله يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف
والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب
تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف
على الحال وتقديم الفاعل على المفعول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه
اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المفعول على الفاعل في قولك وجه الحبيب
اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب
[illegible] نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب
... كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقولك
وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل

الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لما
الحادث بذكر القرية هل فيها مستبشر خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب
العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه
ذلك العارض وكالامر في ان في التاخير ما يناسب الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال
الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم
الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة
الدنيا لانه ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست الدنيا والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق
بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء ان قرئ
الترجيح يمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا
ان يكون جعل لله متعلقا به وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله
فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم
يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر
لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق
جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية
بالتقدم واراده في الذكر لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة
من القسم الثاني وليس منه وجوابه ظاهر فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب
لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره
بان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن غير معقول
من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وتنعمهم في الحيوة التي هي ... من قومه

نوع الاسم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من قوم نوح اي كانت قريبة الحيوة ثم
شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان ساقطا في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه
جعل تقديم بعض المعمولات على بعض للتخصيص من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس
كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد تقديم الفاعل
على المفعول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم
فيها للمناسبة وقد يجاب بانه نبه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون
للتخصيص كالاهتمام بتقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل واما
التقديم على الفعل فمن جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير
تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق
معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى
شيء آخر بان لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولهذا لم يصرح صاحب
المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لكنه حيث ذكر يوهم انه اهمل ذكر الحقيقي
وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف
دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان
او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله
ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية
له الا ترى ان زيدا او العالم يخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي نحو كقولك ما زيد الا
كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا

وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير
الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة
الوقوع واحتمالا لما من وضمه الكذب وكانه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي
مثل زيد شاعر لا منجم وليس عمرو وليس الا و مثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد
الا عمرا واذا تاملت وجدته يشير الى التقسيم انه حيث قال متى ادخلت النفي على
الوصف المسلم ثبوته وقد علمت ان توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته لان ان كان عاما
كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو وما
فيتناول النفي ثبوته لذلك فتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي و
غير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما
واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف آخر
وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف
فكيف يصح ان يكون لغيره لكنه يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخرى والمراد
الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في
ذات متبوعه وبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم
حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت
والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه
لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس
في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا ما يقابل النفي والاثبات
انسب والمراد بالحقيقة مثل قولنا ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج و

ما وقع فيه الخبر حاصلا من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون
زيدا او خالدا او ما اشبهه فتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي
نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة من الصفات
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات
تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل
ان هذا النوع من القصر يفضي الى المحال لان الصفة المنفية نقيض الصفة المثبتة وهو ايضا من
الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا
كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال
اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان
يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي كما سنشير
اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد
بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم ويكون
هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات ... فالقصر الحقيقي نوعان
احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر
الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر
الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او
مكانه والعطف للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز

الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ذكر لاختصار لامكن
ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوزه العقل والعرف ... لا يفيد التعميم بالد
لا يوهم خلاف المقصود الا دلالة لفظ الكتاب بتعليمه وثانيا ان الحذف مع انه يكون لحذف
الايهام والتعميم انما يكون قرينة المقدر وكذلك فترك التعرض للقرينة ...
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس ... لمعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا الا
في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
او من الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموا فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى
الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين ولانه لا
قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون بين الشيئين ولانه لا يصح قوله اياما تدعوا الرحمن
انما يكون لواحد من اثنين او جماعة ... قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان ... مذهب الشيخ عبد القاهر و
الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي
يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما توهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث منع



الانح وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس
يسقون غير مواشيهم بل غنمهما لم يصح الترحم فليتامل فانه دقيق امتنع بها
صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين ونقل عنه الجمهور فاستحسنوا
كلامهما ولما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف لان فواصل الآي على الالف ولاستهجان في
ان يجمع في مثال واحد من الاغراض المذكورة ولما ذكر صاحب الكشاف هنا
انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي
والذاكراته ولما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقوله ما رايت
منه اي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راى مني اي العورة ولما لنكتة اخرى كاخفائه
او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة وتعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك
قال الله تعالى لينذر باسا شديدا من لدنه اي لينذر الذين كفروا ولخلاف
لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه
اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على
الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
وانه غير زيد وانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في
تعيين انه غير زيد فتقول التاكيد اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره
وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت عمرا وزيدا وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده وكذا على

ان يكون بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل
فيه القصر باقسامه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فما
اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو من تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء
في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد
وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك
في يقينه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره كما ذكره في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يقبح زيدا ضربت وعمرا لان
التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان لغرض واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على
ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد
انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته
فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت
زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت
عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله
فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على
الفعل يقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولك زيدا عرفت لما فيه
من التكرير المفيد للتاكيد ونعلم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير
اياي ارهبوا فارهبون ويختص المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص

دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد نفس الفعل الا بيان كيفية
تعلقه بالمفعول واما قوله ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض
فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته
الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح
بناء على انه تفسير لحاصل الجزاء اعني فاعبدوا فكانه موضع واما الفاءات الثلث
فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته لما قبله اي
اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي الاخر والثانية جزاء الشرط والثالث
تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واسكتوي واما ثمود فهديناهم
فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد
فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد
فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا
ومادامت الدنيا فانه يقع فيها شيء بخلاف اللزوم الذي هو الشرط اعني يكن
من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها
لازم لما قبلها لتحصيل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والاتصال هذا
موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في حصول
التكلم اعني زيدا مقام اللزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من
الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حق ما التزم حذفه ينبغي
ان يشتغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها
اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات ما يقصد لزومه لما بعد الفاء لم

الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا
كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو
في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى وفي دون آخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون
امر واحد آخر فتخرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه بامر اكثر من صفتين او
ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا او
وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك عمرو وزيد وبكر في الشاعرية وغير ذلك
وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير
لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور
وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي
ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام
في الثواني قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على
ان ما في الدار الا زيد قصر حقيقي مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار
ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا التعريف شامل للقصر الحقيقي وغير الحقيقي
لكن خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان
يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع
الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منهما اي من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه
الى كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول



تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر فالمخاطب بالاول من ضربي
كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة
صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او
اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا
كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه
الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة
مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي
اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلبه حكم المخاطب او تساويا عنده اي الخاطب عطف
على قوله يعتقد العكس وفي الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك
الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره
بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين
لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون
آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا اذا تساوى الامران عنده

وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي
بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع نظرا الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء
المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ الفاعل الى ما بعد الا فان حذف
المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف
ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
المقدر ولا يكفيه اسناد الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه وان كان الفاعل
هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا
فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما في قولهم اذا كان ما نحن عليه وكقوله تعالى
يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب ولامتناع
حذف الفاعل حمل على مذهب بكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد
الى احد لكن الاوجه في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب باسقاط المستثنى منه في
اللفظ بالكلية والاقتصار على حيز الفائدة دالة على ما ليس في النفي واشتراك العامل الى
مناسب المستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو
ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي نحو ما صليت الا في المسجد في مكان
من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسيره بالمناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه
بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس الجبة في ما كسوته الا جبة لباسا صحيح
الاطلاق على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وكذا
يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من
ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء

واعلم انه قد تقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا
يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم احد الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد
الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء
وذلك لحصول ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وجعل الحال بمعنى الاثبات
بعضهم بما يكد الاعلى اول العزم والقصد اي ما ايس الشيطان من بني
آدم من جهة من الجهات الا اتاهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه
صقر ... جعل المعزوم عليه كالجزء به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر
المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس
فانه انما جاز في النفي والاستثناء على تقدير عدم الالباس بناء على ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا
بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس
المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو
ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم يفيد الحصر كما في قولنا انما
زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما
لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان الحصر
مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد
غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين

بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة فلا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا
ما غير زيد لا عمرو ولا امتناع شرطها الكون منفيا سببا قبلها بغير طالبي كما في النفي

الباب السادس الانشاء الانشاء قد يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار
والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغير الطلب وقسم الطلب الى التمني والاستفهام
وغيرها واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يخفى ان هذا يستدعي كون الحث من قبيل اللفظ
لان التمني يجري ايضا في الامر والانشاء ان طلب كالاستفهام والامر والنهي
ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب
لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا
من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء
ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا
يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب
المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكر التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول
ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي

وان كان تمنيا فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر فمنها

التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان

المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه بخلاف الترجي بل يكون ممكنا كما تقول

ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا

يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى

ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى

بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة

الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت

هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى

بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة

على ان لو ليست على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب

للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت

وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل لو هذه هي التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو

ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني

فينتصب الفعل بعدها نحو لو ان لي مالا فاحج اي اود لو كان لي مال قال

لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض

وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها

مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين

لتضمينهما علة لتركيبهما والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت

الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب

والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني لتوكيد علة لتضمينهما يعني ان

الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني

بل ان يتولد منه اي من معنى المتضمنتين حال ايلائهما في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت

زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام

وفي المضارع التحضيض نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى تقوم ولوما

تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب

من التوبيخ واللوم على معنى كان ينبغي ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه

فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني منصوب بالثاني وهذا

وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع لا وما

المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا

مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد

انسب بمحصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى

ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر للتحضيض

معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة

فان هل ولو قد تستعملان للتمني والتمني مما يناسب التنديم ولم يستعمل

والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان

يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان

التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت و

في جوابها المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو

عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا

في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب المحال او ممكن لا طمع في وقوعه

بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب

ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعل الله يرحمنا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب
ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان
كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق
والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف
واين وانى ومتى وايان بعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق
وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار مقدما
فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وحدها اعني
الحكم والاسناد والحمل كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان
نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء
شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب تعيين ذلك
فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا
عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال واما الهمزة فانها
تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت
في ازيد قام فلا اذا لم يعتبر ان تقديم [illegible] يستدعي التصديق بنفس الفعل
غاية [illegible] على مذهب [illegible] فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب
التصديق ويكون زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا [illegible] هل زيد قام

بان هل يجيء [illegible] لانه مختص بطلب التصديق كما في سيجيء والمسؤول عنه
بها اي الذي يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك
في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه فاذا قلت اضربت
زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضربت هو لم اكرمته والتصديق حاصل
بثبوت احدهما فلهذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب
تصور المسند والفرق بينهما بحسب المقام والقرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب
الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام [illegible] الاتي [illegible] والفاعل في
اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع الجزم بوقوع ضرب على زيد
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب
وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا ضربت
حيث ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز [illegible] انك تقول افعلت
قط [illegible] اليوم [illegible] ولا يصح ان تقول اانت فعلت [illegible] وانت [illegible]
[illegible] قط اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور
كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار
وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة وبناء
[illegible] على الاطلاق فمحال ان يشك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك
حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو

وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم وهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم وهل لطلب التصديق لا لطلب التصور فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام
عمرو وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما سيجي ان بل يكون التصديق بعد سبق ما
فكيف يصح طلب التصور مع التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو فمن التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تعيين احدهما على التعيين
وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال ولم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا منصوبا بفعل محذوف يفسره الظاهر
اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الفعل بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح
سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه
الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته
اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته
بل هذا ارجح لان الاصل تقديم الفاعل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل ويكون هل لطلب التصديق بنفس الفعل وذكر بعض المحققين من النحاة ان هل
مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر
والنحويين اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ان يليها الفعل لفظا وجعل السكاكي
قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب
وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين

ظلموا

ظلموا واما الحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وكذا زيد اي السكاكي
ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر انه يقبح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل
من انه نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل تصحيح لوجه القبح البعيد لا انه لا
حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى
فان ما ذكره انتفاء تخصيصه لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم
على ما ذكره السكاكي هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي
قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله
اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين فترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال
فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يستدعي ان لا يصح او يقبح دخولها
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فالفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة
وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح
هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح
استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح
استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار
الفعل الواقع نعم ان التقييد بقوله وهو اخوك يكون قرينة على ان المراد
انكار الضرب الواقع لا الاستفهام وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك
في الحال م

وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وتمام هذا الامتناع جار فيما اذا دلت
القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة لفظية
كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواضع ويقبح اظهار فاعل
يا فتى انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعلم
لان الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاء ظاهرنا صنع الا ترى الى
قولنا سيجيء زيد راكبا وساضربه غدا وهو بين يدى الامير قال الحماسي سأغسل
عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين والعجب من هذا انه بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب
تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده من حرف الاستقبال فلا يصح
تقييد هل تضرب بالحال وكم ورد في كلام النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه
ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال
هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكن الحذر على القاصرين ان يتلقوه
من غير تامل واخذوه مذهبا ولاختصاصها بالتصديق بها اي لكون هل
مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما في تخصيصك بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر بما هو مدلول وكونه مستقبلا وجنس الاظهر زمانيا
حين يكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروض له اما اقتضاء الثاني
اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فلما هو ان الفعل لا يكون

فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات
ثبوت فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض
الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فترك معه اي مع هل
الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان
هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي
يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف
غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل هل
على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود
الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي
التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة
فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه شيئان
غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلهذا كانت مركبة بالنسبة اليها والوجود
في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك
في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل واحد منها تصور شيء

آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء فطلب ان يشرح هذا الاسم
ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من
هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة
اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويتقدم
هل البسيطة في الترتيب عليها اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الحقيقة
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود الشيء
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه
طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء
هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي
تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه
الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق
كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها
الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون
الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما وضع في اول التعاليم من حدود
الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب الاسم
ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب
الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء نعم ان الجواب الواحد جاز ان
يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس
الى شخص واحد في وقتين ومن المطالب ... العارض للتشخص ... يطلب ... عن الا

الذي يعرض لذي العلم ويفيد التشخص وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه
بزيد ونحوه مما يفيد التشخص واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ويحكي
فلان ولحو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من حيث ان المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا
الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي
اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم
اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات وبمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر
هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب
من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحوه
مما يفيد التشخص وتعينه ولما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية
عن فرعون فمن ربكما يا موسى اي بشر هو ام ملك ام جني فساده
ظاهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه
قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عليه السلام فان
الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما
يميز احدهما عن الآخر والامر العام المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه
اي نحو قوله في المفتاح تقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي

فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الوجود قيل اذا اضيف
مثل الله كعقله او نعم نعتل كل ... باسم يتضمن للاشارة الحضرة او باسم علم
واذا اضيف الكلي تجوابه كلي يميزها ... وهي لجملة هو طلب للتعيين وقيل كم عن العدد
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين
ام ثلثين ام مية ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهاما
تقريريا اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصل
بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما هو
في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية اعني
عليه محمول ... في نظم ولا نثر والدال على جوازه كتاب من كتب النحو وقول
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وكيف عن الحال واين
عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وايان عن الزمان
المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسئل ايان يوم القيمة وانى
تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم
اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ...
او تستعمل بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا ...
الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ... وقد ذكر بعض النحاة ان انى
بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا
من انى او مقدرة كقوله انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال اللطيف
تستعمل بمعنى من اين سوا كان ذلك من جهة ... او بدونه فظاهر ان كلمات
الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كما مر

الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها لطلب التصديق
لعراقتها في الاستفهام ولهذا لم يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام
سوى الهمزة كقوله ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو
جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
وام ههنا منقطعة بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار الاستفهام
كما في قوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين ولهذا يحمل ما قيل في قوله
اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة
فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك
وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا
يستفهم عن الاستفهام والحاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة و
اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاي شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية
هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم حوله كالاستبطاء نحو
كم دعوتك ومنه قوله حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله و
التعجب ... ويأمل بعجانه يكون لنا آرات والتعجب
نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد
كقولك لمن يسيء الادب الم أؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير بمعنى التقرير
بمعنى التحقيق والتثبيت والتقرير بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه
اليه وهو الذي قصده ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة
ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه
الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت

في تقريره بالفاعل وانه زيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت
او اكتابا سرقت او نحو ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار
بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى
الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان
ابراهيم عم هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب
بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عم حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه
لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم بالسوء يقال له ابراهيم فالظاهر انهم
قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه
وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني انما كان التقرير بالهمزة فانها هي التي يجيء
التقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير
بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال
بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعل هذا
ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار
بالهمزة نحو اغير الله تدعون واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولهم ماذا تبرك لو فعلت كذا او من ذا فعل
كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما العلم من الزند

وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في أيقتلني والمشرفي
مضاجعي فانه ذكر ما يكون تبيينا للفعل ولو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور
منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله اهم يقسمون
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله
تعالى أغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله
اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكما
في قولك ارجلا تبغي اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته
يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر نحو قوله ابشرا منا
واحدا نتبعه لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل
فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص وقد يكون لانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله أأنت [illegible]
للناس اتخذوني من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب عيسى عم
لا يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من
التخصيص نظرا الى انه لفرط شغفه بالابهام وتباعد حرصه على ذلك [illegible]
يعتقد قدرته على ذلك لان الهمزة للانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي
النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص
نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين
ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص كان معرفا
وتعين التخصيص ان كان يظهر النكر والتقوي ان كان نكرة وقد اشار
الى هذا التفصيل ثم قال ولا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التخصيص فليس المراد
ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء لانه تقوية حكم

ضمنه الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار
نفس الفعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما
سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل الا التقديم فكانه بنى هذا على مذهب
القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف
لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه
للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله
بكاف وهكذا قوله الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه
ذلك فقد قيل ان الهمزة للانكار وقد قيل انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان
التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب
من ذلك الحكم وعليه قوله ءأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال
ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل
الهمزة وما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله
ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب
بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله
لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما
اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله ولكنه
اذا اوليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل
نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير
ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان
نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع في هذا الاستفهام تقرير عليه

والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد
فان التوبيخ على شاتم الانكار ادعاء انه اعلى رتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون
بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه
الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان
او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او
في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم
على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر
أيذخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام
الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقولهم ماذا عليهم لو آمنوا اي اي تبعة ووبال
عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للتوبيخ والانكار مصحح فيه
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد
اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني
اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون
ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد
جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه فهذا ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام
اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر
المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر شيء منها في ادلة دون ادلة بل الحكم
في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك
على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال
الروية والله الهادي ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وهو طلب فعل

غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الا[ستعلاء]
اي على طريق طلب الفعل سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه
نظر لانه يخرج عنه اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر
لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالتو[قف]
بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هو مشترك بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين
الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل
مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند
العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد
وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذه اشارة الى ان اقسام صيغة الامر
ثلاثة الاولى المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني
ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث
اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاوليان لغلبة
استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحاة
امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا
بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة
الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم اقوى امارات
الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر

بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام
الاباحة مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء الذي هو حقيقة الامر
وفيه نظر لان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر
في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واما فهم الصيغة والمثال اليه من اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
ولام الامر مقابل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم
امرا دون ان يسموه خبرا مثلا يدل ذلك في الجملة وانه لم يتضح دلالة عليه
وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب
القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الا[ستعلاء]
فالاول اشار اليه بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد
اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف
مع دعوة فالتهديد بمثل اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله و
التسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان
يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل
وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون
منقادون له وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم
وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة
ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس له الاتيان بالفعل فابيح واذن
في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من
الترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوي بينهما والتمني نحو قول امرء
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الا

الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري
مظلم في عيني لازدحام الهموم عليّ فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق
ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية في ذلك ولا توقع
فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والثالث اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على
سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل
التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون
التضرع ثم هذا ولكن الالتماس في العرف ما يقع الطلب على سبيل التضرع
لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقيقة في الفور لانه الظاهر من الطلب عند الا…
كما في الاستفهام والنداء وليتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى
تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال
لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر
بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام من القرائن بل الحق …
الا طلب الاستعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه
فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل
وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في معرض استعمالها كما يسمى افعل
امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم
وفي عدم التكرار اذ المحكي ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان

الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وفي النهي
لا تتحرك فالاشبه الحرمة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك
تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد
اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان وفي
الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل
التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد
يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما اتصف به المخاطب من الفعل
او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت
على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير
الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك
في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا
لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية

وان كان بمعناها علة لعلية الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن
على المعلول ومتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل وكذا
ذلك اعني كون وجود السبب الحاصل سببا من الطلب في الخارج متفرعا من ذكر الطلب
وذكر المسبب الذي يجعل سببا حاملا عليه أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسبب أداتين معنى الشرط والجزاء الاسببية الاول ومسببية الثاني
فانجزم السبب الحاصل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا
بد من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه
وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بمعنى توقف ذلك الغير
على حصوله وتوقف الغير على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون ذلك المطلوب
مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مقصودها وقصد السببية بخلاف قولنا ابن بيتك اضربنه بيدك في الشمس
اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني اضربه بيدك في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا
يقيموا الصلوة ولان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك
توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك
وان لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال
يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء
التي تقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب

خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة
بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقته
الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل
فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق
همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير
الشرط المثبت بعدها نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب
ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا
تكفر تدخل النار او لم تسلم تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا
للكسائي فانه يجيزه معولا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير
المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا
اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد
لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان الانكار بمعنى
لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من
غير تقدير شرط كما في لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت
ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع سليم
قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف انضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وبهذا يظهر ان من جعلوا
الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل من سلم الذوق يجد من
نفسه التفاوت ولهذا يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذفه
في الكلام كثير وستعرض له في بحث الايجاز والاطناب ان شاء الله تعالى ومنها
اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا

فأيا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما أو ساهيا
حقيقة أو بالنسبة إلى الأمر الذي ينادى له يعني أنه يبلغ من علو الشأن إلى حيث
أن المخاطب لا يفي بما هو مقصود من الشيء فيه وإن بذل وسعه واستفرغ
جهده فكأنه غافل عنه بعيد وأي والهمزة للقريب وقد استعملا في البعيد
تنبيها على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلا كقوله أسكان نعمان الأراك
تيقنوا بأنكم في ربع قلبي سكان وأما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لا
لطلب الإقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب إما للاستقصار
الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله وإما للتنبيه على عظم
الأمر وعلو شأنه وأن المخاطب مع تيقظه على الامتثال كأنه غافل عنه بعيد
نحو يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك وإما للحرص على إقباله كأنه بعيد
نحو يا موسى أقبل وإما للتنبيه على بلادته وأنه بعيد من التنبه نحو
يا أيها الغافل وإما لانحطاط شأنه وبعده عن المحل نحو يا هذا وقد يستعمل
صيغته أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الإقبال كالإغراء كقولك
لمن أقبل يتظلم يا مظلوم فإنه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلا وإنما الغرض
الإغراء على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا
أيها الرجل فإن قولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك
ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه
وهو إما في معرض التفاخر نحو أنا أكرم الضيف أيها الرجل أي مختصا من بين
الرجال بإكرام الضيف أو التواضع نحو أنا المسكين أيها الرجل أي مختصا
بالمسكنة أو لمجرد بيان المقصود بتميزه لا للتفاخر ولا للتواضع نحو أنا أدل
أيها الرجل ونحن نقرأ أيها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس بـ

لأن أيا وما جعل وصفا لم يرد به المخاطب بل ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء
أصلا فكره التصريح بأداته فقولك أيها الرجل فأي مضموم والرجل مرفوع
كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره
أي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أي اسم منصوب
معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس أو مضاف نحو إنا معاشر الأنبياء
وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس بمنقول
عن النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول قطعا والحق أنه
يحتمل أمرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وعدمه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير أعني أو أخص قال الإمام المرزوقي في قولهم إنا بني نهشل لا ندعي لأب
الفرق بين أن ينصب بني على الاختصاص وبين أن يرفع على الخبر هو أنه
لو جعله خبرا لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك
من جهل بهم وجعل من المخاطب لشأنهم ولا اختصاص من ذلك فقال
متفخرا أنا أذكر من لا يخفى شأنه لا يفعل كذا وكذا واستعمل فيه صيغة
النداء الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا
للدواهي كأنه لغرابته يدعو ويستحضر ليتعجب منه ومنه الندبة والتحسر كما في
نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله أيا منازل سلمى أين سلماك
وقوله يا ناق جدي فقد أفنت أناتك بي صبري وعمري وأحلاسي
وأنساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا من بكى عند كل صباح ذكرها
الذي كقوله يا محمد كأنك تدعوه وتقول تعال فإني مشتاق إليك

وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر
قد يقع موقع الانشاء اما للتفاول بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة
التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او
لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم
رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك
كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله
يحتملهما اي التفاول واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول
انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب
على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب
الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام
ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر فيه مجاز لا
ستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يكون كناية في بعضها ومن
الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب
كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه
او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه
الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد
والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك
الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بتامل في الاعتبارات

ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد
وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير
ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غير ذلك و
المتعلقات اما مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة والاسناد وتعلقه ايضا اما بقصر او
غير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره
بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل
العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في تفصيل
الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض
الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك
لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم
من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا كالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا
او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها
ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل
من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب في حكمه اي حكم الاعراب
الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية
عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد
قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او نحو ذلك وجب عطفه
عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فتكون حكما

حكم المفرد وإذا كان كذلك فشرط كونه أي كون عطف الثانية على الأولى مقبولاً
بالواو ونحوه أن يكون بينهما أي بين الجملة الأولى والثانية جهة جامعة نحو
زيد يشعر ويكتب لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين
الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يشعر ويعطي
وذلك لأن هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو
مقبولاً أن يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب
ومعط قوله ونحوه الكلام إنه لا نحو الواو من حروف العطف الدالة على
التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لأن هذا الحكم مختص بالواو
لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى فإذا وجد كان العطف مقبولاً وإن لم يوجد بين
المعطوف والمعطوف عليه جامعة أو النحو زيد يكتب فيعطي أو ثم يعطي إذا
كان قصد بيان الإعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فإنه ليس لها هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا عيب على أبي تمام في قوله لا والذي هو عالم
أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين
ومرارة النوى سواء كان نواه أم نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء
جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه
موقع مفعولي علم لأن وجود الجامع شرط فيهما جميعاً وقوله لا نفي لما ادعت
الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة عليه البيت السابق وهو قوله
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فالحا في زعمت
ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي
بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على إلف
سواك يحوم والآتي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم

فصلت

فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو وإذا
خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف
الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه ليس من مقولهم فإن قوله إنا معكم في محل
النصب على أنه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه مشاركاً
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لأنه ليس بقول المنافقين وإنما قال على
إنا معكم دون إنما نحن مستهزئون لأنه بيان لإنا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني أي
يكون على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد ربطها بها
ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به أي عطفت الثانية
على الأولى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر نحو دخل زيد فخرج أو ثم
خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة وذلك لأن ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك أي حتى والفاء [illegible]
لا يتبعان في عطف الجمل ولم يتعرض لهما [illegible] في عطف الجمل مثلها في المفردات و
أو في مثل قوله ثم [illegible] أقرب [illegible] ويكون العطف
بأم حرف ولم يسنده لمجرد الإضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق
وبل في الجمل مثلها في المفردات إلا أنها قد تكون لاستدراك الغلط بالجمل
الانتقال من كلام آخر من الأول ولا يقصد إبطال الأول وجعله
في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون
أما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الأولى بلا فصل
وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير قصد
إلى أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا أبواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فإن مدح الشيء أو ذمه يصح

يصح مع لمجيء ذكر ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال نحو لا ينافي ان يكون فيها معنى السببية
نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وقد ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون
الثاني في الرتبة ما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم
نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المبرد كونها
قد تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية من الاولى وعدم مناسبتها لها
نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله
فلا اقتحم العقبة الآية لبعد التفاوت بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى
في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج
الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقولك ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك
ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما
لا حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول الا ترى انك اذا قلت ضرب زيد

من غير واو واحتمل ان يكون قولك يمنع رجوعا عن قولك يعطي وابطالا له كذا
في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل التي ذكر
فيجري الحصول ليس بمتناهية فتمييز بالجنس فيه العطف عن الجنس
لتكثير فيها العبارات والآي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية فالفصل
واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم
المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله
بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث
لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع
له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وتقديم الشرط على العامل
في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لازم
لتقدم الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على قالوا يقتضي
تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها اذا الظرفية قد
استعمل الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى
تخصيص القراءة الا اذا خلوت سواء جعل ذلك تخصيصا بمفهوم الشرط او باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه
فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا
ان جئتني اعطك واكسك ثم آتيه ليس قطعيا لكن السابق الى الفهم في
الحال فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما
ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تعطني اعطك واكسك والثاني ان يكون
ان يستقل له

المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا له بواسطة كونه سببا للمعطوف عليه

كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت

واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على جملة قالوا ان هذا

قلت لانه يصير المعنى ولما قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان

الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم

عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك للاذية للاذى عن انفسهم والتستر

[illegible] لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والاكتفاء على قوله [illegible]

وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون

لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما

اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف

المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل

والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما

فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة

بينهما وان لا يكون بينهما تغاير لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان

احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه

للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال

الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس

التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل

[illegible] كما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم الحاجة

الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة فقال اما

كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لاحدى الجملتين خبرا

لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها

فكل حتف امرئ يجري بمقدار. الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ.

وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها

ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت

كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل

للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها

خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل نزاولها جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر

بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم

تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير ان لا يكون للجملة

الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب

على انه مفعول قال فكيف يصح قلت ما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما

من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشارة الى تحقيق هذه المعاني

من غير نظر الى كونهما من الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب ولا يكون

فهذا المثال مجرد مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين وتحقيق ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في

كلام الرائد [illegible] الجملة [illegible] فيه مما لا محل له من الاعراب وهذا الجمل نحو قوله انا معكم انما نحن

مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى فقط اي لاختلافهما خبرا وانشاء

معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او

انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح

عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والعطف بالواو لانه لا جامع بينهما

كما سياتي بيان الجامع فلا يصح نحو زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن وجه

زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او [illegible]

برهانا واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه
والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون لدفع توهم
تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد
المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد
اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم وذلك الكتاب جملة
ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن
المقصد فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله بولغ يتعلق الباء
في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما تقرر من ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته
وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو
حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كأن ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية
كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما الكون لبعد المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا
من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع
المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي
ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قوله لا ريب فيه تابعا
لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه

في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه اي معنى الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم
وكنه الشيء نهايته حتى كانه هو اي الكتاب هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل
ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية
كائن ليكن عملت بحسب ذلك اي على قدره ومقداره وتقديم الجار والمجرور للحصر اي
بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها تلك وقد تتفاوت الكتب
بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز نظرا الى هذا
داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما
في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا
جعل بمنزلة التاكيد المعنوي وهذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب
فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب [illegible]
لتبيينها او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من الاولى كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير
الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
اي شأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا
يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة لكونه اي لاجل نكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه
او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال
من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال وتخصيص
بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظ المتبوع غير مقصود وانه المقصود بالنسبة

دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالاول وهو ان ينزل منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني
قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني
عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما
تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة
بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
اي وان لم ترحل فكن ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتادية المراد لدلالته عليه اي للدلالة لانه
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب
العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم
عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما قيل انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما
وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وهو بخلاف ارحل فان دلالته

على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل
يدل عليه بالالتزام بقرينة والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد
من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح
ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد تصدق في ضمن ذلك بعينه من الاقامة اظهار الكراهة
والظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالة
عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته
بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله
ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة واللازمة فيكون بدل اشتمال
والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل مقصودة بالحكم سيذكر اقول كما مر في قوله
[illegible] وقوله في كلا المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني اوفى
بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى منهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية
اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد
من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى وذلك لتنزلها منزلة عطف البيان من متبوعه
في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي للتبيين الجملة
الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان

وزانه اي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل
حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل
عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يكون من باب عطف البيان
للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فليتأمل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة
ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب
وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة
كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه تبيينا وتفسيرا
لفرد من افرادها كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين
عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على
اشد ما اراده من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان
الى شبهيهما فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء
وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه
لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك
قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فانه بين
الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب
وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على

ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير او في الضلال ومن هذا
القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم فانه لو عطف عليها لتوهم عطفه على قالوا وجملة انا معكم
وكلاهما فاسد كما هو فظهر ان قطعه انما هو للاحتياط كما في هذا البيت لا كما
زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الشرطية وكيف انه
لا جامع بينهما لانا نقول الاول تم فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في
الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله
فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور ان
بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتناولهم هذه المقاولات اوقات
الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين
يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن قالوا وجملة
انا معكم بانه لا يدفع تبعيتها فليفهم واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته
اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها
عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي
النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد
للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال
بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان
لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له

لاتفاق انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرط على الشرطية

للجامع

وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا يقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة
على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص فكانّ المص نظر الى ان قطع الثانية
من الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون جملة
الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها
على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ولا تقطع قصة الكفار يعني قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم ء انذرتهم ام لم تنذرهم الاية عما قبلها لان ما قبلها
مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من
صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد
لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته
وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله
ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان
كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك
اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته الحال الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية
نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب
لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي
كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب
علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب العلة

وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه
لا يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال
عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك
واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه
قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل
على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا في
الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد نعم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء
على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك اي العبادة
حقه فهو جواب للسؤال عن سبب الخاص اي هل العبادة حقه واذا قلت
فالعبادة حق له فهو بيان لتمام المطلق السبب ووصل لتمام بحرف موضوع
للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب
السؤال عن سبب المطلق اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين و اقواهما
فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما
اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فما
ذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن
من تحيتهم فان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان مظنة ان يتوهم من زعم
ان غمرته مما ستنكشف كما شأن اكثر الغمرات والشدايد استدرك بقوله
ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال

الحدوث اي نسلم سلاما وتحية بالاسمية

عن مجرد السبب كأنه قيل صدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف
لان السؤال عن مطلق السبب اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل
خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال
عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن واتم منه هذا التقسيم
اخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه
اي اوقع عنه الاستيناف بحذف الموصول بلا واسطة والاصل استونف عنه
الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى
على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اي صفة يصلح لترتب
الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته
اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفته من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك
القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق
بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن
لاشتماله على بيان السبب الموجب كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق
الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة واما اذا اعقبت المستانف عنه
في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك
قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من القبيل
الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان
السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان
باعادة من استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله
على بيان السبب كما في قوله قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان

باعادة

باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء
حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا
الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا
الحكم هو هذا الوصف فليس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين
ولهذا قال ومنه دون اما واما فليتأمل وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه
فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي
من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا
للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله ويقام ما يدل عليه
مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف وليس لكم الاف
في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في
الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي هو الفقر في الرحلتين المعروفتين و
اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا
في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف
وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم
الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم
كذبنا قال لهم الف وليس لكم الاف فيكون استينافا اخر كذا في الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا للسؤال عن السبب فاين قيام
مقام المسبب قلت بل يحتمل التأكيد والبيان فكأنه جعله في الوجه الاول كذا

الجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه
نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا
قيل هل الامر كذلك فيقال لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية معنى لانها دعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف يوهم
خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد
فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة الانشائية الدعائية على الاخبارية
المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى انني
دفعا للايهام واما المتوسط اي واما الوصل المتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم انما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما
هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم بما مر ان الوصل اما لدفع الايهام
واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقوله اما الوصل لدفع الايهام
فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا
ومعنى او معنى فقط بان يكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء
عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم ما ذكره
هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور
انما يتحقق اذا كانت الجملتان خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين لفظا
او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانتا
انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا

والثانية

والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى
كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين
والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للا تفاق
معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا
فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان
لا تعبدون اخبار بمعنى الانشاء اي لا تعبدوا وكقولك تذهب الى فلان تقول له
كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه
وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى
الطلب تبعا على انه النهي المذكور اي وتحسنون بمعنى احسنوا ويكون عطفا على
لا تعبدون فيكون من القسم الاخير وهو ان يكون الانشائيتين معنى فقط بان
يكون كلتاهما خبريتين لفظا او تقدير من اول الامر صريح الطلب على ما هو
الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومثله قوله في سورة الصف وبشر
المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله من قوله يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله
لانه بمعنى آمنوا كذا وبالثاني هو النبي وهما وان كانا انشائيتين لكن لا يخفى
انه لا يحسن عطف امر المخاطب على امر مخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو ولعله فلذا جعل قوله تؤمنون بيانا لما قبله على طريق الاستئناف

كأنهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف وبشر عليه فالاحسن
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف
اي فانذر يا محمد وبشر بقرينة البشرة فابشر اي سر وما اتفق الجملتان
في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم والعكس قوله تعالى الم يؤخذ
عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى
الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين
على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين
فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن
من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكر من المثال
ولهذا قال العلامة ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه
ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف
على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكأنه امر النبي
بانه يؤدي معنى هذا الكلام لانه فذلكة قوله وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للغلمان قد ضربه زيد قبل الجند اما لتنجب
ان تضرب غلامي وانا الزم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين
الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار

المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى
والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب لمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا اذا اتحد المسند
اليهما فان تغايرا فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد كاتب
وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد
وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة والعداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
بسبب من الآخر وملابسة له بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدون مناسبة
بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين
ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف
زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه
لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل
الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث
عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان
خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل كلام السكاكي وتصرف
فيه بما جعله مختلا لان ما نقله اصلاح لما وقع في نسخ او لان هذا الكلام منها
لما ذكره السكاكي ثم لشيئين ان يتفق في نقله من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة
للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب
ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها

عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض
هو هذا الحلو ونعني بالصورة ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
من المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي
نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها
بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول
ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا
من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي
بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور
بان يتحد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف
او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر ان المراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا
ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اي في تصورهما من تصور ليتمام التشارك اي يسبب كون التماثل
ما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة فان العقل بتجريده للمثلين عن
التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده من العوارض المشخصة في الخارج فينتزع
منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا من المشخصات صار اتحدا من
فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في

في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي به يمتاز
عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان
والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكلي بالذات والجزئي بالآلة وكذا
بان هذا اللون مثل هذا اللون ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل
مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل
قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات
فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها
وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحوها
لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل
اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه
او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة
وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر
اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول
فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل
عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه
وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور المعقولة
والثاني مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر

لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات
خلق فافهم وبالعكس وكذلك تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل
ستة وبالعكس والمزبورات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق
عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة
والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة
اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم
باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة
فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه لا يسبق الى الوهم انهما نوع
واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين ويجهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة
التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان
الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد
وانما اختلف بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك
في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان التقابل

التضاد

التضاد لان الايمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني
قبول النفس لذلك والاذعان على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين
لا من يقبله ولا يجحده مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
الايمان الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
شبه ما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر
فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما
في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم
المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير
ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية
فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فالفرق قلت الفرق
ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من مفهوميهما بخلاف في
نحو السماء والارض فانهما [illegible] لهما خارجان واما الاول والثاني
وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين

اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العلم معتبر
في معنى بينهما فلا يكونا وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضا
في انه لا يحضر احد المتضادين او الشبيهين لهما الا ويحضر الآخر ولذلك
تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة اذ انه
قل ما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذ
مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر ولكن عنده
ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي بان يقتضي على وهمي ويعني بالجامع الخيالي
امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات
عند يقتضي ذلك وهو ان يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق
على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع
اصلا وكم صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل
وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة
بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب
مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر
مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما
يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع

ذلك معاني معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد
والبياض من المحسوسات فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات فاجاب ثانيا
بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان
تضاد هذا السواد وهذا البياض معنى جزئي فما ذكره حاصل في تضايفه
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر
انه لا يكفي حصول صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر
بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه
يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفردات الجملتين
الكائن في الخبر وحده او في الجزء او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع با
امتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي
ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب وألف باذنجانة محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل
هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما اذا انتسب من
الخبر منهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه
غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في التصور

قوله الحاد في تقويه مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودها فظاهر الشارح في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما تقارن لا
التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم
بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجاب بانه يريد بتصوريهما نفسهما
حتى يكون له وجه صحة واما ما وقع من انه اراد بالشيئين الجملتين والتصوير
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام
على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان
هذا العطف مما لا يدل عليه لفظه وياباه قوله في القصر صريحا كما لا يخفى
على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه
على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن والله هو الموفق ومن محسنات الوصل
بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك
ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير غرض التجدد
في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح
العلامة انه انما فصله عما قبله لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو
مبتدأ وقام وقعد خبرين وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين
وقام وقعد تقدما عليهما يعني يجب ان يكون مثله اما اسميتين او فعليتين
لا ان يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية وعندي ان هذا الكلام في غاية السقوط
لانه لا ينبغي ان يقصد مثله … بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة
فعلية فكان التناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل التناسب بان

وفيه اشارة الى ان الاولى ان كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية صح

يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي
ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة معطوفة على الجملة
الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي معطوفة على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والعيني
محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره ولما ترك سيبويه في المثال ذكر العيد
لان غرضه تعيين جملتا اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون بامكان
العيد وهذا مما نبه عليه علم الشارح والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف
عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى
اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف
الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل التناسب ولا يخفى على
المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي
على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى
الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى
المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله
فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى
التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان تجئني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبيه …
تعقيب باب الفصل والوصل البحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو
تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء
فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على
ضربين موكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي وغير
موكدة والحق ان الحال التي لتسب ما تثبت تارة وتنتقل والاخرى كثيرا لما

وتقرير مضمون الجملة مطلقا على ما علم

نعم نحو الجملة الفعلية ... فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
لزمه أن يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ويسمى دائمة أو ثابتة والجملة
الحالية المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يجيء هنا
إلا في المنتقلة فنقول أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لأنها معربة بالإعراب
لا بالتبعية والإعراب في الأسماء إنما يجيء للدلالة على المعاني الطارئة
عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين
عواملها فيكون مغنيا من تكلف تعلق آخر كالواو ولسند الحكم على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لأنها أي الحال وإن كانت في اللفظ فضلة
يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ
من حيث إنك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فإنك
في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب إلا أن
الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وما تقصد ابتداء إثبات
الركوب له بل أثبته على سبيل التبعية بخلاف الخبر فإنك تثبت المعنى ابتداء
ووصف له أي ولأن الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
إلى المنعوت إلا أنك تقصد في الحال أن صاحبها كان على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفيته وفيه بخلاف النعت
فإن المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير تعلق بكونه
مباشر الفعل أو غير مباشر ولهذا جاز أن يقع نحو الأسود والأبيض
والطويل والقصير وما أشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا وبالجملة فكما أن من حق الخبر والنعت أن يكونا بدون الواو
فكذلك الحال فإن قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو أيضا أما الخبر
المنتقل

فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان وخبر ما الواقع
بعد إلا كقولهم ما أحد إلا وله نفس أمارة بالسوء وأما النعت فكالجملة
الواقعة صفة للنكرة فإنها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم
وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم قلت أمثال ذلك
مما ورد على خلاف الأصل تشبيها بالحال على أنه ذهب صاحب المفتاح إلى أن
قوله ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب
الكشاف سهو فأصل الحال أن تكون بغير واو لكن خولف هذا الأصل إذا
كانت الحال جملة وإنما جاز كونها جملة لأن مضمون الحال قيد لعاملها ويصح أن
التقييد بمضمون الجملة كما يكون بمضمون المفرد فإنها أي الجملة الواقعة حالا من حيث هي
مستقلة بالإفادة من غير أن يتوقف على التعليق بما قبلها وإن كانت من حيث هي حال
غير مستقلة بل هي متوقفة على التعلق بما قبلها بكمال ما فوق عليها لما مر من أنك
لا تقصد بالحال إثبات الحكم ابتداء بل تثبت أولا الحكم ثم توصل به الحال وتجعلها
من صلته لتثبت على سبيل التبع لم تحتاج الجملة الواقعة حالا إلا بسبب كونها مستقلة
من حيث هي جملة إلى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير
والواو صالح للربط والأصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر
والنعت ووجه ما سبق أنه لا يعدل منه إلى الواو ما لم تمس الحاجة إلى زيادة
ارتباط والواو أشد في الربط لأنها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
بعد تمام الكلام احتيج إلى الربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط أعني الواو التي أصلها الجمع إيذانا من أول الأمر بها أنها

لم تبن على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف
الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتعيينه للمنعوت وكونه الدال
على معنى فيه صار كانه من تتمته فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير وبكليهما فتنوع الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها
او لا تكون فالجملة التي وقعت حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي
تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطع عنه فلا يجوز خرجت
زيد على الباب ويجوزه بعضهم عند قيام القرينة على كثرة وما يبين ان اي
الجملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية
عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا
او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة والا لم
عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو هو فلم يصح ان تقع تلك الجملة حالا
عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم
يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه
الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة
مع يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا
للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو
فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان

ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره
شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا اصلا كما نص عليه الواو وبكذ
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان يكون ما يقصد به الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية
دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المتعين
بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت
قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير
ما اريد الحال عنه نحو جاء في زيد وهو ان يسال يعطي فيكون الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يجر
الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف
الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط الذي
على جوابه ما قبله من الكلام وذلك الا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط المذكور
كقوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال
الجزولي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم
يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية

ثابتين وسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فانت طالق والطلاق ألية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك
فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اي الحال او الجملة الحالية عن ضمير صاحبها نعم
فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو
وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا
تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال
هي الحال المفردة لعراقة المفردة في الاعراب وتطفل الجملة عليه لسبب وقوعها
موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها
الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة
لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن كذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه
دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا

في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع اعني
زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل
المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع
مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا او قد
يكون مستقبلا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع
المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه
مثله واما ما جاء مخالفا لذلك من امثال وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب
قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما
خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي
وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله
قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم تعلمون
وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم
ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في نحو قوله واصك
وقوله وارهنهم للعطف لا للحال اذ ليس المعنى قمت
صاكا ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن
لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها
ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا
الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني بمعنى مررت وهذا اذا كان الفعل في الجملة



التعليلية مضارعاً مثبتاً وان كان الفعل مضارعاً منفياً فالامران جائزان
يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح ولمجيئه بالواو نحو كقراءة
ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا
للنفي دون النهي لثبوت النون التي علامة الرفع فيكون حالاً فلا يصح
عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف القراءة العامة ولا تتبعانّ
بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما
مجيئه بغير الواو فاشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله
اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله في حقيقة
ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على
المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفياً والمنفي من حيث انه
منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة و
المراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط
في الجملة الواقعة حالاً الخلو عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
وذلك لان هذه الحال والحال التي يقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة
لان لفظ ركب في قولنا يجيء زيد غداً يركب حال بحسب المعنى غير حال بالمعنى
المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم
بعض النحاة ان المنفي لفظاً يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع
المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما
وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول حجة في ذلك قال الشيخ عبد القاهر

في قول مالك بن رفيع اتاه واسن دي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان نايماً والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وحدث من نهنهة
بالوعيد ومن يبال به ولا معنى لجعلها تامة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران
اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضياً لفظاً
او معنى كقوله تعالى انّى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت
صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظاً واما الماضي معنى فيعني به المضارع
واشار الى مثله كذلك بقوله وقوله تعالى انّى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واما الماضي المنفي فبالتجرد عن الواو لعدم احتياجه
لكن الناس يتبعني جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتاً كان او
منفياً بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه
فعلاً مثبتاً دون المقارنة لكونه ماضياً والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم
دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد تقرب الماضي الى الحال ويرد هنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في
الحال مقارنة حصول معنى في الحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان
العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين ولفظ
قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم وربما يكون قد
في الماضي سيئاً العدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب
تصدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلاً كقولنا سيجيء الامير
يتقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال

كيفيته

وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى العامل
ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاوجبوا قد لظاهر الحالية
وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما تركوا في اشتراط خلو الجملة الحالية
عن حرف الاستقبال نظرا الى تصدير الماضي المثبت بلفظة المجرد استحسان لفظي
وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة مكي
مقيدين بلفظ قد بكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصلة في ريبة
وقد اسرف صحابة موسى بعد ايات التسع وبالجملة يجب ان يتم ان الحال التي هي
بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم ولهذا اسبابا
حقيقية وبهذا يظهر بطلان ما قال الصحاوي من ان لا انك جئت وقد كتب
زيد فلا يجوز ان يكون حالا لان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون
حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم
بها فلا انقضاء جزء منها يلحق بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح
ان يكون لفظ الماضي حالا الا انه اتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه
الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكن من ما مضى احتاج في
تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال والمنفي اي وجاز الامرين في الماضي
المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم
زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي
ومثلها ما شامل لما ولا انتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار اي
استمرار ذلك الانتفاء ولم يجز ان انقطاعه دون زمان التكلم لم يضربه زيد امس

لكنه ضربه اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها
اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاء كما في قولنا لم يضربه امس ولكن ضربه اليوم بخلاف المثبت فان
وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب
مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي فاذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون
النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات
مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق او استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النفي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي
النفي اثباتا اذا لم اشتمل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام
وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود للحادث لا بد له
من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانما اولى بالحكم من الوجود وبالجملة
لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من الاطلاق الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا
هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها

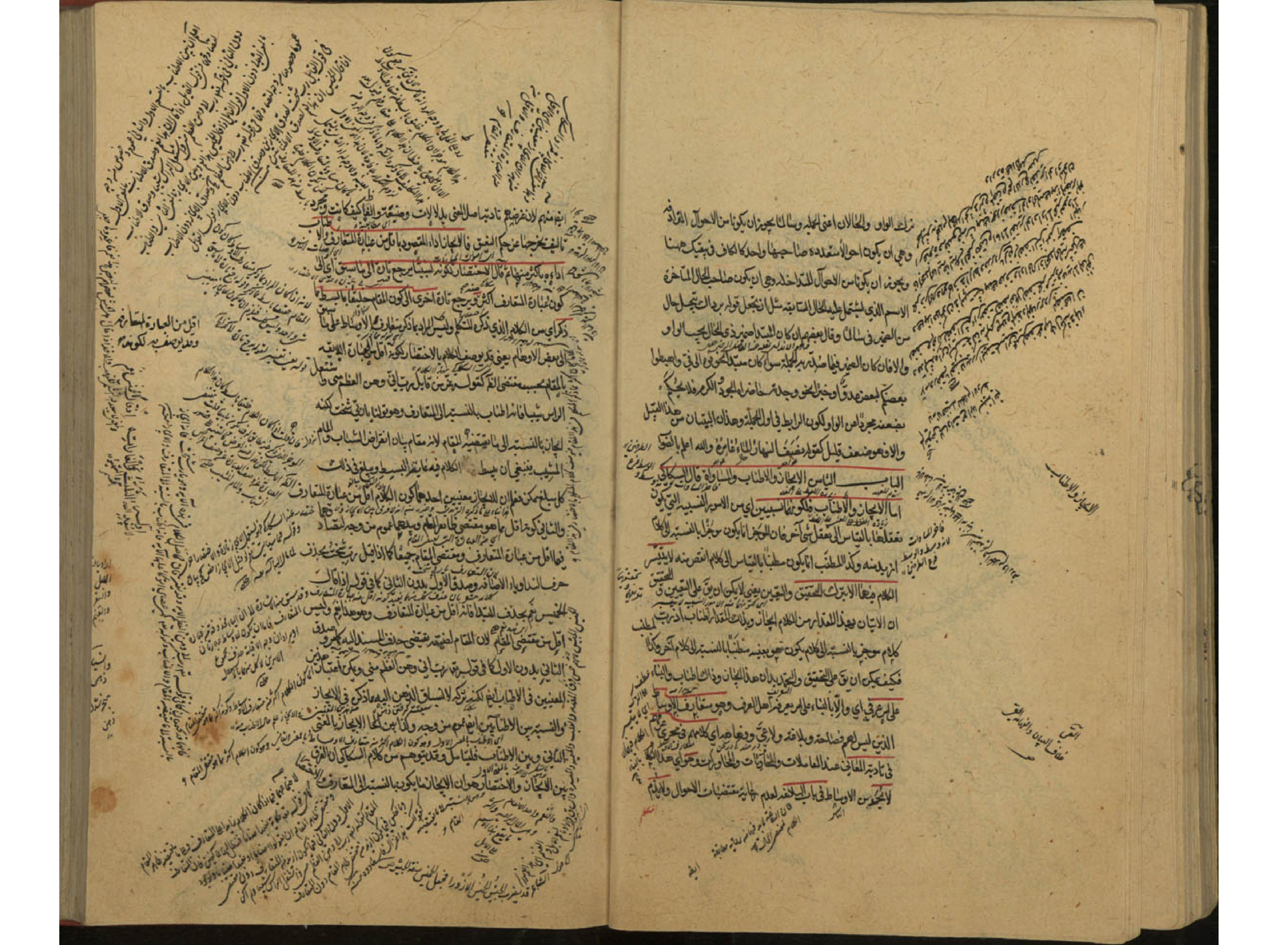
اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها اسمية لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبوت نحو
كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي
رجع على ما ابتدأ به على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي
والمشهور انه ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية
على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه و
بينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية من الواو ضعيف
وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو
سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو
مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل و
تنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا
مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد
سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة
ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت
المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد
وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه
فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع
من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه

ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت بني مروان نسالهم وجدت
خاتمه للجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك وجدته
حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز
في كلامهم ويجوز ان يحمل ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا
كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع امامه في نحو
جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال الشيخ في موضع اخر ان قولك اذا قلت جاءني
زيد والسيف على كتفه او وخرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الا
لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج
وان المعنى على استيناف كلام واثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني
وهو كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجئ
بتجرد عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت
على حال قبلها حذفت استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي
العاطفة استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح
واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه
في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضهما ابليس ويعاديهما ابليس فاوله وتركه منزلة
المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لم يحمل في كاهنا
فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكر الشيخ في دلائل الا
من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت
به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا

كأنك قلت جاءني بهذه الهيئة وإذا قلت جاء زيد وهو يسرع أو وهو
يسعى بين يديه أو وسيفه على كتفه كان المعنى على أنك بدأت فأثبت
المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت إثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا
احتيج إلى ما يربط الجملة الاسمية الثانية بالأولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو
زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة
لضم جملة إلى جملة كالفاء في جواب الشرط فإنها بمنزلة العاطفة في أنها جاءت
لربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع
بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لأن من شأنها أن ترتبط بنفسها والجملة في نحو
جاءني زيد وهو يسرع أو وهو يسعى بين يديه أو وسيفه على كتفه بمنزلة
الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وإن جعل على كتفه
سيف حالا كثر فيها أي في تلك الجملة تركها أي ترك الواو نحو قول بشار
إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي علي سواد أي إذا لم يعرف قدري
أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي الذي
هو أبكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح فقوله
علي سواد أي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم
في هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي أن يقدر هاهنا
خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعل
ماض مع قد وقال المص لعله إنما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه إلى أصل
الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وإنما جوز التقدير بالفعل الماضي
لمجيئها بالواو قليلا كقوله وأن امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض
موماة وبيداء سملق وإنما لم يجز التقدير بالمضارع لأنه لو جاز التقدير

بالمضارع

بالمضارع لأنه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا الكلام
وفيه نظر لأنه كما أن أصل الحال الإفراد فكذا الخبر والنعت فالواجب أن يذكر
مناسبة تقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت
ولأنا لا نسلم أن جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز أن يكون التقدير
عند وجود الواو هو الماضي ألا ترى أنه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع
الواو مع أن المفرد أولى بامتناع الواو من المضارع والحق أن نحو على كتفه سيف
يحتمل أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية
وذلك في نحو في الدار زيد أمام عمرو ويحتمل أن يكون فعلية مقدرة بالماضي
أو المضارع وأن يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والأولان مما يجوز فيه
ترك الواو والأخير مما يمتنع فيه الواو فمن أجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا
إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة وإلا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وقوله سبحانه وما أهلكنا
من قرية إلا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ قوله ويحسن الترك
أي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل
بالحرف نوع من الارتباط كقوله أي قول الفرزدق فقلت عسى أن تبصريني
كأنما بني حوالي الأسود الحوارد من حرد إذا غضب فقوله بني الأسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام
إلا بالواو وقوله حوالي أي في أكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف
التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة أخرى لوقوع الجملة الاسمية الحال
بعقب مفرد حال كقوله أي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك
تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها



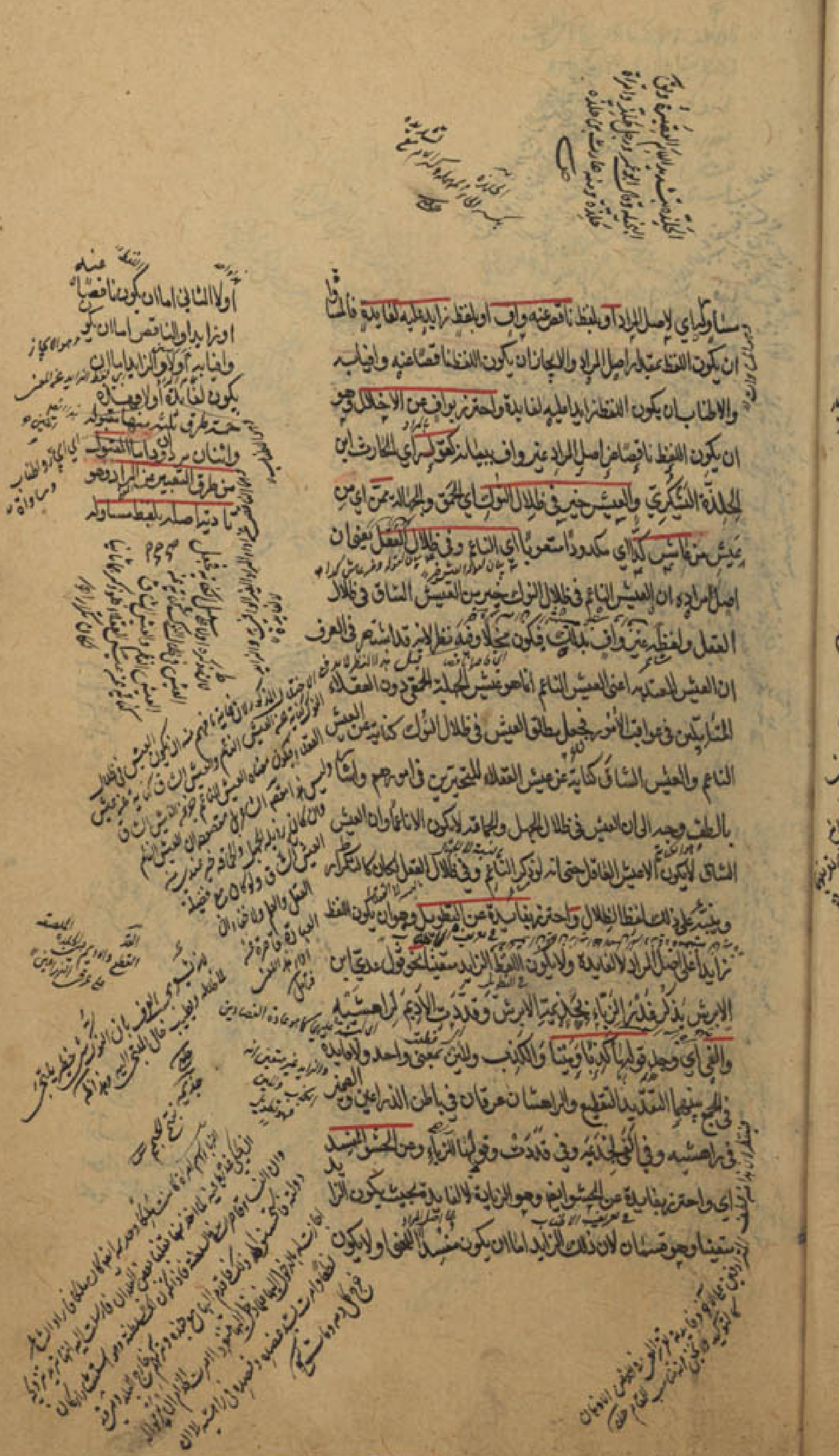
ترك الواو والحالان اعني الجملة ومثالك يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة لصاحبها واحد كالكاف في يغنيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قوله يرد الى تجعل حالا من الضمير في مثالك وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يجب بعضهم لبعض عدو او خبر نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يجب يضعفه مجرد من الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره والله اعلم بالصواب

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي

اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى الكلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان ينص على التعيين في ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا فكيف يمكن ان ينص على التحقيق والتحديد بان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم

ابلغ منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني كما يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط الكلام فيه غاية البسط ويبالغ في ذلك كما سيأتي فيمكن حمل ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين كل من الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز انما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار

ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح بالاطلاق الا
على كونه اقل من المتعارف ثم لو حمل الايجاز اخص باصطلاحه لايتم طرد تعريفه
على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء
نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والحقائق الاضافية
قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات لائقة كالابوة والبنوة ونحوهما
وجوابه ان المراد بتعسر تحقيقه انه لا يمكن التحقيق وتعيين ان هذا القدر
المعين من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ظاهر ضروري وليس
المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تبيين لهما
ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بانه يليق بالكلام قد يكون لكونه
اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور رد الى الجهالة لا تراكم في كمية المتعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم
بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والعبرة على تادية المعاني
بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة
المقام انما هي من داب البلغاء وللجهال في تفهيم المعاني حد معلوم من
الكلام يجري بينهم في الحوادث اليومية تدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة
اليهم جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء
فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط على ما مر نبذ من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المعنى اما ان يكون بلفظ


مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به
والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن
حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من
عيش من عاش كدا اي مكدودا متعبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان
اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتبر اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء
المتاركين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم والعيش الثاني كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم ولشاكلة
بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش
الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار
ويبني على ان اللفظ الطلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ
زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن
الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه
والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة
في الجمع بينهما والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير
في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
اي واحترز بفائدة عن الحشو وهو الزيادة المتعينة لا لفائدة وهو
ضربان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون

والحشو المفسد كالندى في قوله اي في قول ابي الطيب ولا فضل
فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اي
المنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة
في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا
انما يصح في الشجاعة والصبر دون البذل فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان
عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء العمر
هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص منه بمجرد طول العمر
على النفوس الصبر في المكاره ولهذا قيل ... بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه
دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا
قيل وكل ان يجئ الموت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال
ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى
ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا بمعنى المخاطرة عن الامور التي من
شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن
جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى
رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل
وغير المفسد كقوله اي من الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول
زهير ابن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنني عن علم
ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته
بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم

ما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يحسن في مقام يفتقر الى التاكيد مثل ان يكون
لمن ينكر معرفته بما كتبه يا هذا ابصرته بعينك هذه ولما قوله تعالى ذلك قولهم
بافواههم فمعناه انه قول لا تعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له
كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على
معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير
ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والمساواة قدمها لانها
الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله ونحو قوله اي
النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي * وان خلت ان المنتأى
عنك واسع اي موضع البعد عنك ذو سعة وشبهه في حال سخطه وهوله
بالليل ... ان لا يتبعه الحلم في
ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض ... ولا دلالة
في الآية على ... لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب
الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد
النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان
اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن
اصل المراد لا يقع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا
لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف
نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به
ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فان تلك ليس فيه حذف

الفعل الذي يتعلق به الظرف ثلث لما سد الظرف مسده ووجب تركه
لعدم الاحتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر كان تطويلا اصح ان يقال
فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بمجرد
لفظي وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله
ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو
قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر
قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في الحيوة القصاص وما يناظره
منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه
زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر
ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة لا
بالكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل
على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فاتلنا الحكم في هذا الجنس من
الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم
اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من
القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه
من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص
حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم
فانه غير مطرد فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص

لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم
في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى انه لو خلا عن التكرار لكان افضل مما اشتمل
عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا
التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا تحسينه ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا
قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى اخر واستغنائه اي استغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اي وباشتماله على صناعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص
والحيوة ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل
مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في
موضع واحد ولا يخفى تماما تشتمل قولهم من التنافر بحسب الغم وهو ان النسبي
نفسه وفيه نظر لان ذلك غير مستحسن وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ
للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر لاجل في الكلام
لا يفيد الاختصاص والمجاز الحذف عطف على المجاز القصر وهو ما يكون
بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف
نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية
العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا
اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة

اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من
المجرور بمن او في كقولهم منا ... ومنهم دون ذلك وكقولهم ما في القوم دون حذا
وفي غيره نادر لا سيما اذا لم يسند انما قدر بغير الحرف الى الجملة فلفظ جملة
ههنا انما حذف التنوين لانه محكي كزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض
النحاة لان هذا الوزن ليس مختصا بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل و
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر بعد ضميره فاعله وجعل الجملة علما
فهو محكي به ولا يحكم المفرد في الانصراف وعدمه واما صفة نحو وكان
وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة
او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك انما اخذ الصحيحة دون المعيبة او غير
ذلك كما مر في غير باب الانشاء او جواب شرط محذوف اما لمجرد الاختصار نحو واذا
قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا شرط حذف
جوابه اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله وما تأتيهم من آية من آيات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتعين مطلوبا
او مكروها الا وهو يحتمل ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن
قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا
يتراءى لو نص على مؤاخذته على ضرب من العذاب كذا قال الشيخ

الشيخ اذا لم يتبين شيئا او سكت جالت الافكار بالمخاطب او لتأتي بالجواب فالعقل
اي سأل الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند
ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله حتى اذا جاؤوها
وفتحت ابوابها او غيره عطف على قوله جواب الشرط اي او لحذف غير
المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالمضاف
نحو اكرم ابن سبعين درهما اي منه والمستثنى نحو ... بجانب ... الاول المضاف
نحو ... وجبهة الاسد ... ويا غلام وكجواب القسم نحو قوله
والفجر وليال عشر وجواب لما نحو قوله فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو قوله لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي
ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا واما الجملة عطف على جزء جملة مسببة ... سببها
ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه
في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سببا ... نحو قوله تعالى
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه
بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان
الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا
بحق فالله هو الولي والفاء في مثل فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب
الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا

وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها صحيحة على التقديرين والتحقيق

قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي

اي بعض المسبب والسبب نحو فلما ... الا هدوا في على ما ... في حذف الاستيناف من

على حذف المبتدا او الخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر

اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلون

الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط

طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن وما لي اي طربن فاخذت

اسكنها وهي لا تسكن ثم انا وادعاؤها الى ان قضت العجب من كثرة معاودتي

ومثله مما لا يعنيها والحذف على وجهين ان لا يقام شي مقام المحذوف كما مر وان

يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن

واصبر فانه قد كذبت الرسل من قبلك متقدم على تكذيبك فانه على وقوعه جزاء له

بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام السبب والحذف لا بد له من دليل

وادلة كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين

المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية

انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر

دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها فتقدير

التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله

ان يدل فيه تسامح لان ان تكل بمعنى الدلالة والدلالة لتسبب من الادراكات

على حذف المضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اي الحذف وتعيين المحذوف

نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع مجيء الله تعالى

وقد يدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل

على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على

التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا اذ لا

معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما

تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته

لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة

والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة

لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه

ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة

ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا

انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف

فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على

ما شهد به قوانين النحو ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله

فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله

اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل

يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام

او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون

هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء

للالصاق والرفاء الالتئام والاتفاق يقال رفأت الثوب رفأ اذا اصلحته

بما اوحي منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين

مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد

او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر

مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى
لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم
يحصل الشعور به فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه
تشوقت النفس الى العلم به فتالمت بفقدها اياه فاذا حصل لها العلم على سبيل
الايضاح كملت لذة العلم به لعلم الضروري ان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى كما
ان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا تقل بشرى ولكن بشرى لما
يأتي ذلك ما في قوله هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه
جعل العذاب نارا يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذا كانت الصاعقة من العذاب
المستفظع لمجيئها من حيث يترقب الغيث ويدل على ما ذكرناه ما لم يكن في الحسبان
نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما للرائي الطالب
وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد
الابهام يحتمل ان يكون للاغراض المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء
المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت
بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي
على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم
زيد وليس محمولا فاما قيل نعم الرجل زيد بان وقع جملة زيد كان اطنابا ابهم فيه
الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار يشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب فيعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح

مضمون حديث يشيب ابن آدم الخ
آدمي را ز پيري افزايد هر زمان در جهان دو عمر خلل
ليك در وي جوان شود دو صفت حرص بر جمع مال و طول امل

السكاكي
ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى انه اطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد
والى انه ايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وايهام
الجمع بين المتنافيين والايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان
الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ بها النفس عند وجدانها
وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدق
على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة
واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في
عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم
وتشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل وتشب
فيه الحرص وطول الامل كذا ذكروا ولا يخفى ان ما في السابق ويسمى هذا توشيعا لان
التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى
المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف
على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على
سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال ولما عطف الخاص على العام
لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من
جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه
لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر
مغاير للعام لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص
عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل

الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا
لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ومنه او يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن
منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى
واصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالتكرير لنكتة لكون المنابا لا تخيل كتأكيد الانذار في كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله تعالى كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان
يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا
من غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء
الله تعالى وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الا
الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل
لان اصل ثم للدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجي لمجرد التدريج في درج
من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في
الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله او بغيره نحو وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكات التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والايقاظ من سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي
آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة
من الارض خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد
كان منه البر والبحر مترعا ومنها ما ذكرنا من تجديد لسبب طول الكلام وبعد الكلام
فذكر يكون مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد
ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما

في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها
وقد يكون مع رابطة كما في قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم
تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال
من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في
مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كأنه علم اي جبل مرتفع
في رأسه نار فان قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة في المبالغة وتحقيق
اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرء القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع
وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به عيون الوحش
كمنا اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما
كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل ان المراد به قد طالت مسايرتهم في المفاوزة حتى الفت الوحوش
رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود كما في بيت السقط فتيا بكاس
من فرط حلم ابن الدهر وعم بتقبيله خال وانه لما جعل العم كما انتقا
مثل خاتم من الكاس وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل
المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله بيان منكر

فكيف يعرض على هذا تخصيص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم
المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة
دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة
تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد [illegible] للتعقيب فالتذييل
اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج
المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله واما على الوجه الاخر وهو
ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى بمعنى الاثابة
فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم
بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان
يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من
قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون تذييل ... كل نفس ذائقة الموت
تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل

ينقسم قسمة اخرى والظاهر انه تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا
يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم قسمة اخرى
الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما
توهمه نظرا الى الامثلة بعضهم لم يتنبه بالكسر فالتذييل الذي يجيء لما ذكر
لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد المنطوق كهذه الآية فان زهوق
الباطل منطوق في قوله تعالى وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول
النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه او من ضمير في
سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وفيه نظر حسن من ان يكون صفة
لكنها تعرف بالتامل يعني لا تلمه على استبقاء مودة الاخ حال كونك غير
لاثمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب
اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل
من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي
لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الخطا وفيه التوقي عن ايهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يوتى بشيء يدفع ذلك الايهام
وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي
غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون
سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بقوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة

على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم
ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا
لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى
لتضمينه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز
ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعيد الغنوي حليم اذا
ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجزه فاتى لهذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزين الحلم لا
وهكذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا وليس المصراع الثاني في زعم الشيخ الا تاكيد
في الايضاح اللازم لما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وحمله على حليم حين
لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا للتاكيد المفهوم لا تكميلا
كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا
والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلامهم وان
المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم
انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو
مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يجب مهابته
العدو ولكن مهابته في صميم فكيف في غير تلك الحالة واما التتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة

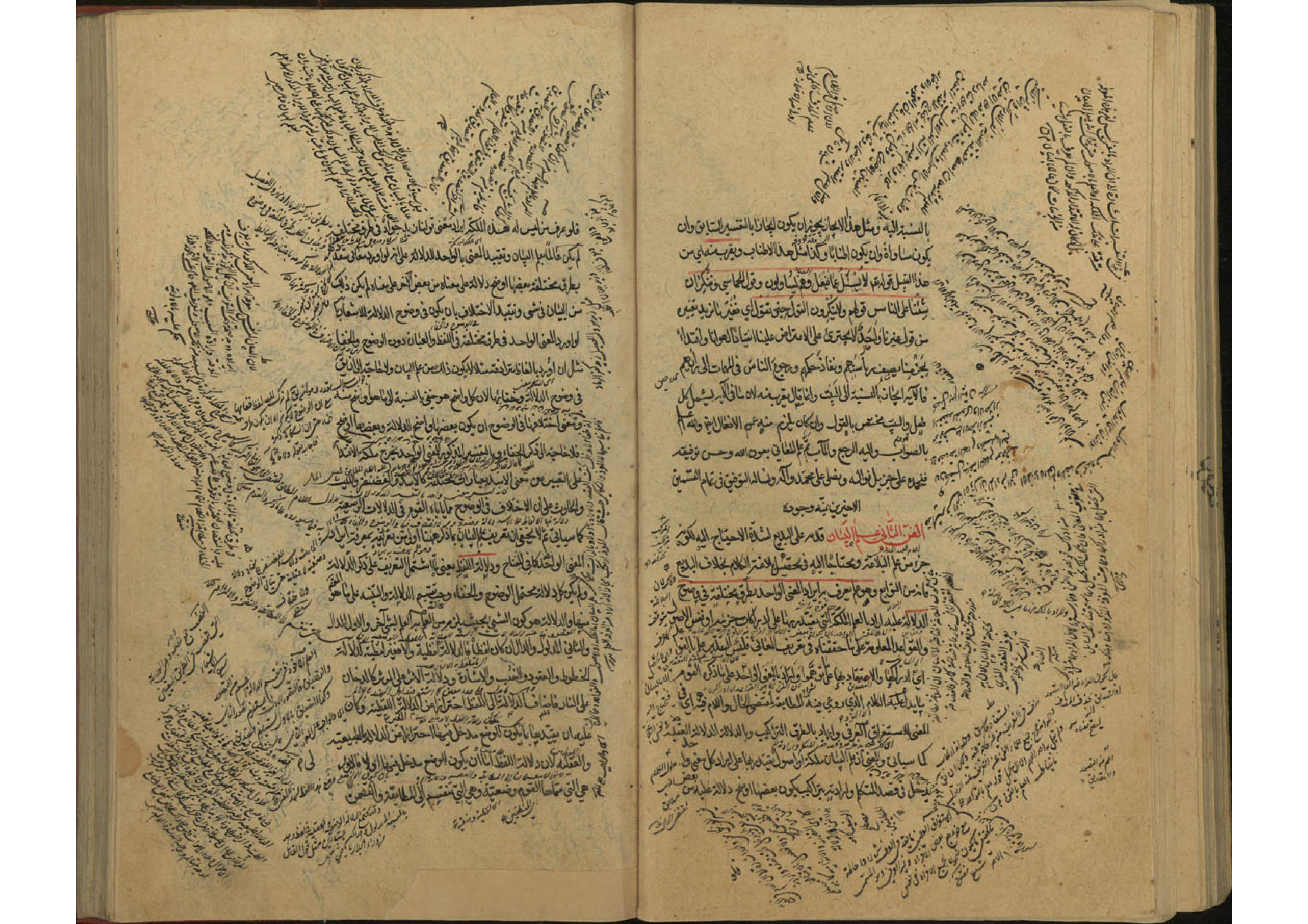
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي
مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون
مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل الليلة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل الليلة وانه
اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد
بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه
وهو كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان
قوله تعالى سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله و
لهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون
اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره
وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم
اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة ومن ههنا ما ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها
من الاعراب [illegible] وفائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته
ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله تعالى والله
اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انهما اعتراض بين قوله تعالى اني وضعتها
انثى واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق
اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون انه

حال اي صديق العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم
قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدر آت البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية
وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى انهما
بقوله فان قوله عز وعلى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله تعالى فاتوهن من حيث امركم
الله يعني ان الماتي الذي امركم به هو مكان الحرث اشارة الى ان الغرض الاصلي في الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة
في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض
تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله
ان اشكر تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا
وتذكيرا بحقها العظيم مفردا ومنها التطابق والاستعطاف في قول ابي الطيب
وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي
اعتراض للتطابق مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
فنكارمه فان كون هجر الحبيب سلوتنا لحجابه غرابة فبين سببه بان في الياس

راحة وقال قوم قد تكون النكتة اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام
بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع الايهام خلافا للمتقدم ثم جوز بعضهم وهو بعض
القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين ففرقة
وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة
اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا
صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام
او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز النكتة لدفع الايهام وجواز ان يكون
لا يليها جملة متصلة بها فيتحقق اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل
فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك
لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هنا دال
على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا كما لا يخفى مما
تشبث بجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى مشتملة
على معناها مفسرة بامر الخطاب ان يكون بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى الا اني لا اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض
بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من
الاعراب وبعضهم اي وجوز بعضهم من القائلين بان النكتة في
الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير الجملة فالاعتراض
عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها

لكنه تا فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور
التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير
كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكر في الايضاح حيث قال ومن زعم انه يشترط
في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط
ان يكون جملة او اكثر من جملة فتح ليشمل من التتميم ما كان واقعا في احد
الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين والمحل له من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح
تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب وحينئذ يشمل التتميم
التتميم اصلا لانه لا يكون مفصلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا
حاجة الى قوله ليشمل الخ فانه يشمل من التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون الكلام الا ان يقال ان الاعتراض
اذا كان جملة يشترط عند هم ان لا يكون لها محل من الاعراب اما وان كان جملة
كان او اقل من جملة او اكثر فيصح لان ما هو اقل من الجملة لا بد ان يكون له اعراب
فتح الجملة كالمبدأ لا يخرج من ضبط وايضا نحو ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا
فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به
اظهار شرف الايمان وترغيبا فيه بما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه
اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل
فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام رأيته بعيني وقوله تعالى

يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ هذا الخ فيه
بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا القول يجري على السنتهم من غير ان يكون
ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة
في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا
منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف
المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق
الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم
انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند
من يجوزه بكون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا او زائدا عن اصل المراد ومساويا له فكذلك قد يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له
اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن
الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وبماسة ولو برزت في زي عذراء
ملدا، نا هدا الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد
ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب
الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني الراحة
وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة
والدعة بدونها فيصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب



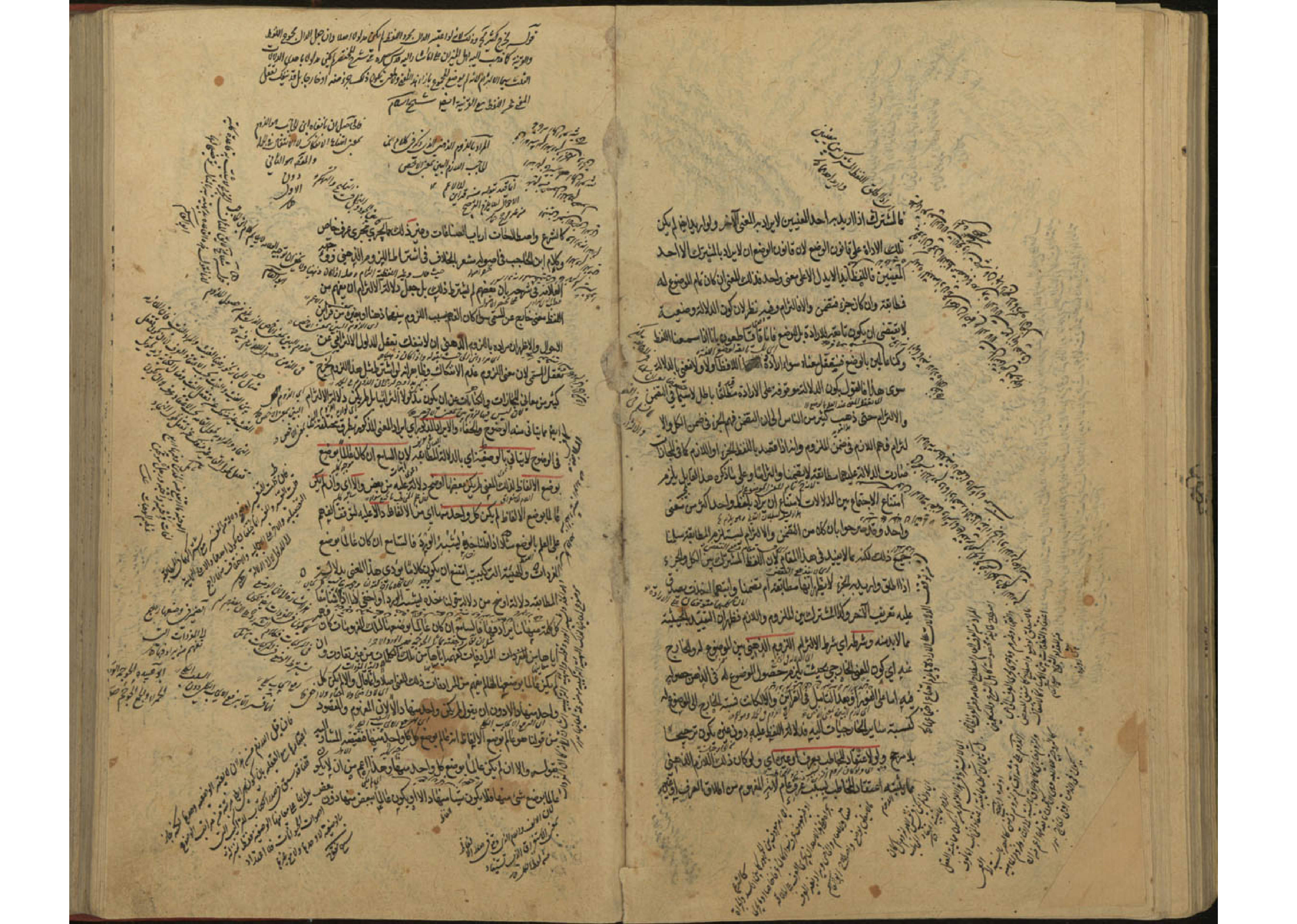
بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون مجازا بالتفسير السابق وان
يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا امثال هذا الاطناب ويقرب منه اي من
هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان
شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره
من قول غيرنا ولا احد يجترئ على الاعتراض علينا ...
يجزم بما يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم
فالآية اوجز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب منه لان ما في الآية يشمل كل
فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه
نحمده على جزيل نواله ونصلي على محمد وآله ونسأله التوفيق في تمام القسمين
الاخيرين بمنه وجوده

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه
جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل ... الكلام بخلاف البديع
فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اي ... العلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف المعاني فليس المعلوم ...
اي ادراكها والاعتقاد بها على ما مر ... ايراد المعنى الواحد على ما ذكر القوم
... الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ... اي في
المعنى الاستغراق العرفي وايراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى
يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض

فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة
لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة
بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة على معناه من بعض آخر على معناه لم يكن ذلك
من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة لانه
لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء
مثل ان اورد بالفاظ مترادفة لم يكن ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ذكر
في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه
ومعنى اختلافها في الوضوح ان يكون بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح
ولا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث
والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية
كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد
المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة
ولم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود
منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال
والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة
الخطوط والعقود والنصب والاشارة ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان
على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان
عليه ان يقيدها بما للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية
والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن

والالتزام والثاني ان يكون بحسب الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح اح على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او العقلية وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمعتبر
هنا هي التي للوضع مدخل فيها لاختلاف الطباع والافهام ولهم ترك التقييد به اذ كون
وكون مسوق كلامهم في بيان التقسيم مشعر بارادة تخصيص الدلالة اللفظية الوضعية
بالافادة لفهم المعنى من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد
الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع والمراد بالوضع وضع اللفظ
ذلك اللفظ في الجملة او وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام ولعرض الوضع
بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل فهو صفة الفاهم
وهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول المعنى المفهوم منه فهو صفة المعنى وايا ما
كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وحاصله ان الامر الذي هو صفة اللفظ فانه
يقتضي فهم السامع للمعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صيغة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانما هو مسند مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا بالرابطة مثلا ان في التكلم منه الاثر في الصحة قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وعند المثل قولهم العلم هو حصول
صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع
مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على
جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام الموضوع له في الدلالة المسماة

الى الوضع وتسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة
وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية
والطبيعية كما ذكرنا ويخصون الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل
واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له فانتقض تعريف المطابقة بالتضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على الجزء الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا في
المشترك بين الملزوم واللازم ان اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام
يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به
اللازم من حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم انها
مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه
لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم
على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على فهم من
يشعر به فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على الموضوع له من حيث انه
تمام الموضوع والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بان الحاصل
ان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ جارية على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال والا فلا



فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد بها لم يكن
تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد
المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له
فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية
لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده ... اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة
سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة مطلقا باطل لاسيما في التضمن
والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والا
لتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات
صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم
امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلما
جميع ذلك لكنه لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء
اذا اطلق واريد به الجزء لا نظر الى انها مطابقة ام تضمن وانما يصدق
عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج
عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل في القراين والامارات فنسبة الخارج الى الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا
بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني
مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من الاطلاق العرف او عرفهم

قوله ... في مقدمة ... لو ... الدال بجوهره ... لم يكن ... وان جعل الدال مجموع اللفظ
والهيئة كما ذهب اليه ... الى ... ترشح ... لم يكن ... الدلالات
الثلث ... بالوضع ... يكون ذلك ... منفصلا ... تقل
المعنى ... اللفظ مع الهيئة انتهى شرح ...

كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وبعد ذلك لا يجري مجرى عرف خاص
وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووقع
العلامة في شرحه بان معظم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من
اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغير من قرائن
الحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن
تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا لم يكن دلالة الالتزام
ابعد مما نحن فيه من الوضع والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى المذكور بطرق مختلفة
في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن
عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم
على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع
المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بالدلالة
المطابقية دلالة اوضح من دلالة هذا كلام مثل خده يشبه الورد او اخفى لانه اذا اقيم مقام
كل لفظة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لكلامين مثل ما كان
اياها فان المفردات المرادفات كفهمها اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت في
لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال وان لم يكن كل
واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود
من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه السلب
الجزئي فيقوله والا اي ان لم يكن عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون
عالما بوضع شي منها فلا يكون شي منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون

يكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا لاحتمال
ان يكون بعض منها دالا بالتماثل واياما كان لا يجري فيها الوضوح فان قيل لو توقف
فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لانه
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلنا الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا
لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم
السابق بالوضع وهو انما يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في الزمان السابق
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مثالا في وضع الالفاظ لكن بعضها اوضح من بعض لجواز
ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى
التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يتفق في استنباط المعاني المطابقية
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى مراجعة فكر ومراجعة تامل لطول
العهد بها وقلة تكرر الفاظها على الحس والمعاني على العقل والجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة التراكيب كذلك
لانها من حيث افادة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد
تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان
فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم
بالوضع وما ذكرتم من حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤه انما هو من
جهة تذكر السامع للوضع وبطؤه وهذا يختلف باختلاف الاشخاص
والاوقات ويتأتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية
لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن

ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فلجواز ان يكون لشيء واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما من البعيد اللزوم
فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة
الدلالة عليه وضوحا لا يقال لان المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم الذهني
ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة سواء كان
اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا باعرف او اصطلاحا مثلا معنى قولنا زيد جواد
لمزيد عادة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء
وجزء الجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك
المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب
اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فالجسم في الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كما ذكرت لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان
المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم يريدون على ان
التضمن هو فهم الجزء ملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير
التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مما يخطر بالبال

بمعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحالة يمكن ان يغيب عن
الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه
فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى
الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من امثلة التادية بالطرق
المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر لا يدل
عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره
وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة
على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية
للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر لنا من
الكلام في هذا المقام وهو بعيد من وضع ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
ذلك اللفظ له حقيقيا بالازم او الاستلزام بين سواء كان داخلا فيه كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز
والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من
حيث انه لازم على الملزوم والانتقال انما هو للدلالة على اللازم ... لا على ...
فظاهر الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا

لا يمنع الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية
لتنزله منزلة الجزء منها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم
ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا
والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة
للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على
التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة
التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب
ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده التي من جملتها تحقق
الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة
علم البيان على ما اختاره السكاكي والتخيير بانها من الاضطرابات والاغرب
ان من علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم تستعمل هذه
المباحث من بين التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن

التشبيه

اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى
اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على
وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد
المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور بالخصوص فاللام في التشبيه الاول
للعهد وفي الثاني للجنس ولما تقرر ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول

فليس على ما ينبغي لان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك شبهت كذا
فلانا على كذا اذا اوصلته ثم بمعنى ان تدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى والامر الاول
هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير يتناول نحو
قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا اي
في علم البيان التشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث
لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني
منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى
مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لابن الحاجب فانه جعل في التجريد فانه
صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا او لقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في
الاصطلاح عندهم هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ينبغي ان يراد بقيد الكاف ونحوه
لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال لا الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار
للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عندهم لان المراد بالاظفار
معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد
كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وكان اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر
المشبه او مع حذفه فالاول نحو زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف
المبتدأ اي هم صم فان المحققين ذهبوا الى انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان

لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا
عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه
انشاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض
منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في
تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان
التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا
زيد كالاسد في الشجاعة فطرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما
لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد
الطرفين واجب في التشبيه بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به
اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه
لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم
والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت
الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما
هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه
قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير
او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كو

جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع حسي فان المنية اعني الموت عقلي لانه
عدم الحياة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان
العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال
بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية
مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما
يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول محاول
المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما
ليس بمدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يجعلها في الحسي والعقلي تقليلا للاقسام وتسهيلا
للامر على الطلاب لان التامل لا ينقضي بكثرة الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل
ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او
باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل
فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالي وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله
وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد قطيفة الورد شقائق النعمان وهو
احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب

اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم
وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة
على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة
حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها
كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك
اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه
الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع
ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس
ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف
منسوب الى المشارف في اليمن وسهام محددة النصال ازرق من سن السيف اذا حدده
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب ان
يعلم في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من
طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في
مباحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال
من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط وكذا انياب الاغوال ورؤوس الشياطين
ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها لو وجدت لامكن ان تدرك بالحواس
الظاهرة بل الذي يجب ان تدرك الاعلام والياقوت لا التحقيق كما قد يدق فيها
عم وبالجملة التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن
تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها

لما كان ان المتخيل كان انسان او لا ... وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس فعلها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من الامور التي ادركت عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه ... من الملائم بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم وتحقيقه ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها وكال كحاسة الذائقة الحلو واللامسة باللين والسامعة بالملائم والمبصرة بصورة حسن والشامة ... والمتوهمة بصورة ... وكذلك البواقي فهذه ستة اي الحسي واما العقلي فلا شك ان القوة العاقلة كما لا ومعاد ادراكها المجردات اليقينية ويمكن ان تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلانهما عبارتان عن الادراكين المذكورين والادراكات ليست مما يدرك بالحواس الظاهرة خصوصا بالضرورة فيما عند المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة

بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي في وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي اي لا يوجد ذلك في احد الطرفين او كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها وهي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به اعني طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقوله

شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيههما اي بل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما بياضه محقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما اشياء ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكانت اللطيفة فيها بيان كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى لا اشتراك فيه للمشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستغرق في عماية ويجوم الوحشة عليه كما يوجبه الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر المصلح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح

بالملح

بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين والخارجة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ويعني بالكم عرضا يقبل القسمة لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز من الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وعند البعض بالحصول الاول وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من المقولات الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير ما في الحركة من الوضع

ان يكون اجزاءه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان

عن العدد وكونه قار الذات ان يكون اجزاءه المفروضة ثابتة وبه احترز

والنقر والتوسط بينهما او بالحركة نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل
بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي
عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك
او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي
هي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت كيفية يحصل
من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف قوة القارع وضعفها
يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما
في اوتار الاغاني لحدته او في قصر المنفذ وضيقه او شدة القوابة كما في المزامير
اللتين يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم وامهاتها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا
الاسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة
الى محالها كرائحة المسك والتفاح او مجاوراتها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي
قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تنفعل الاجسام
وينفعل بعضها عن بعض ومنها تتولد المركبات والاوليان منها فعليتان
لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة

كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء اخفض
وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي
كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون الشيء بها قوام غير سيال فينتقل من و[illegible]
ولا يتباعد كثيرا لسهولة وانما تكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه
من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي وكل منهما في الحقيقة مبدأ
مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما تجده الانسان من الحجر اذا كان
في الجو قسرا فانه تجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما تجده من الزق
المنفوخ فيه اذا احتبسه بيده تحت الماء قسرا فانه تجد فيه مدافعة صاعدة
ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف والنزوجة و
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف
على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية
اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الاراء وتمثل قوة ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج
النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم اليقيني فانه يطلق على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر
بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب

ما يكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة النفس مبدؤها
ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة
ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
وضربت بالها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة
تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاعتياد مدخلا في الخلق دون
الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والعفة والشجاعة ومقابلاتها مثل البخل والجبن
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما
يطلق على ما يقابل الاضافي اي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى
متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة
متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك يطلق على ما يقابل
الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بمخالب او انياب للمنية والى هذا اشار بعضهم صاحب المفتاح
حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين
اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس
او كاتصافه لشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي
لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من
السكاكي بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلقد درّ الامام عبد القاهر و
العلامة باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا
على الكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وانه
وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجه التشبيه ملتئما من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا

بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا ما يشعر لفظ المفتاح وفيه
نظر يستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غير واحد واما
بمنزلة الواحد او متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد
منها فلا يعتبر اجتماعها في المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل واحد
من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذا المتعدد كذلك اي اما
حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يكون بعضه حسي
بمنزلة الواحد اعني المركب الحسي او العقلي فهو مختلف كما كان وجه التشبيه هو المجموع
المركب دون كل واحد من الاجزاء والحسي المثبت للتشبيه بالحسي طرفاه حسيان
لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون
المشبه والمشبه به فيه الا حسيين والحال ان يكون كلاهما او احدهما عقليا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ
من الطرفين موجود فيهما وكلما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي
اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في ادراك
العقل بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
ولذلك يقع التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كلما
يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مرّ فان
قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي قطعا من المشترك
اي ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك

فيه وهو كلي لان الجزئي ما يكون نفس تصوره مانعا عن وقوع الاشتراك فيه
فكل وجه الشبه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه
الشبه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي
جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها
الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما لا يدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا الاعتراض جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق
في وجه التشبيه اي ان يكون هيئة عقلي لان [illegible] من التحقيق الى
التسامح كما مر قوله والواحد الحسي شروع في تعداد الاقسام المذكورة
ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين
اما حسي وعقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام
وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس
فتصير ثمانية وعشرين لكن وجب كون طرفي الحسي حسيين فيسقط منها
عشر فيهما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء
الصوت من المسموعات وغيره تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من
الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة
بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة
والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة وقد يفسر الجراءة بالمدوامة [illegible]
الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما ذكره الحكماء مختصة بذوات الانفس
الناطقة لوجوب كونها صادرة من روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها بخلاف الجراءة

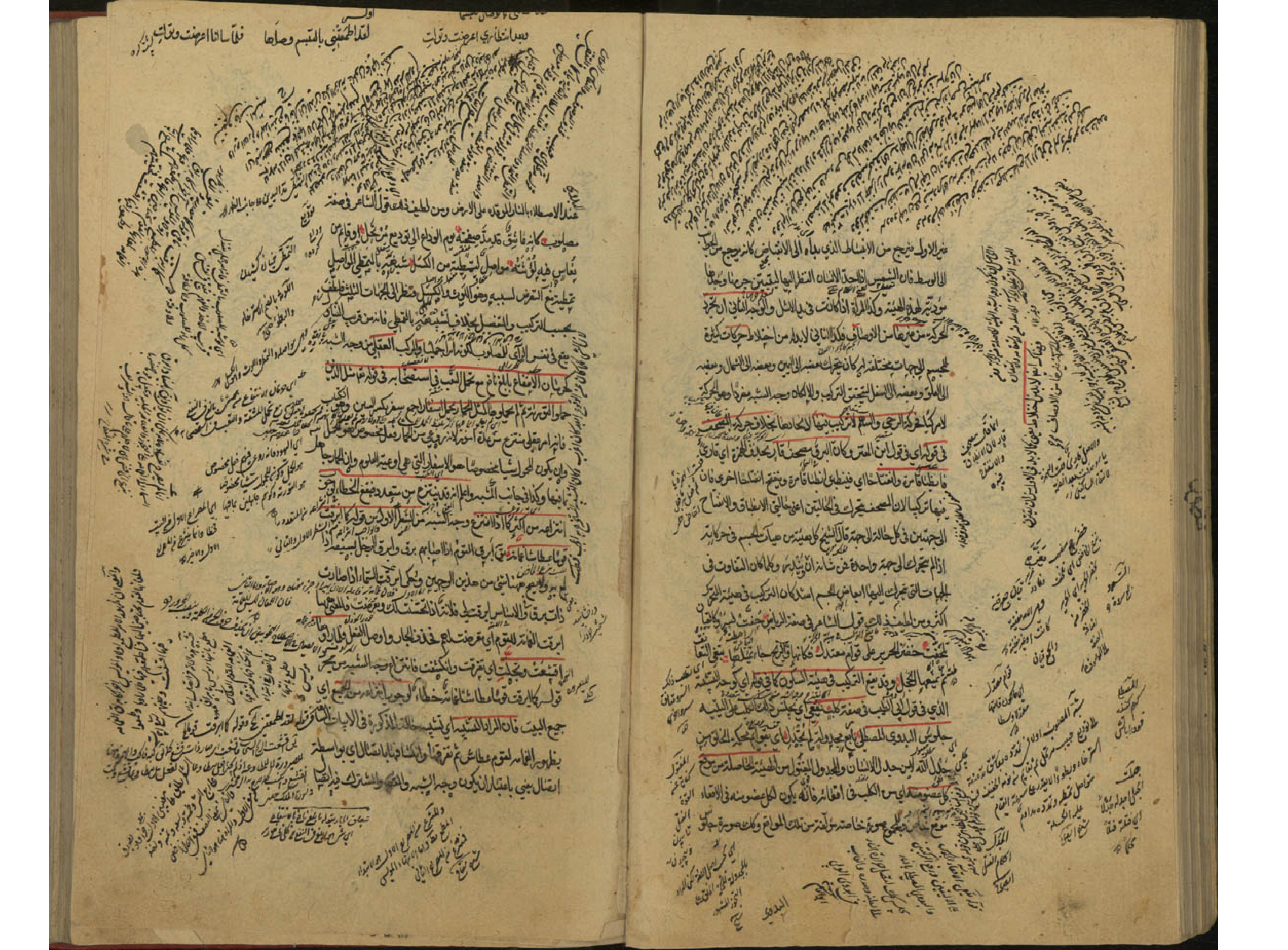
فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود
الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور
العقلية [illegible] كان الموجود عاريا عن الفائدة او غير عار [illegible]
الشيخ في دلائل الاعجاز ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك
او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللحجة حكم النور في انك
تفصل بها بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل العكيل
انما هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي
وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها قال الاكرم [illegible]
لكنا نظرنا الى قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء يجعل وجوده شبيها بالعدم
فان ابيت الا ان تحمل على هذا الكلام فلا مشاحة فيه والرجل الشجاع بالاسد
فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم موصل
الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي
هذا الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة تسامح
لانه شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر
المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة
في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر
بها على الادراكات الجزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب
والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما قيل
ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان اقرب صوابا

والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر
وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب
دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان
يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان الحجر المشبه به في قولنا زيد
كعمرو في الانسانية واحد لا متعدد منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد
الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة وتجعلها
مشبها او مشبها به او وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في
تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء
انشاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى
ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه
مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد
الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة
تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا
يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد
وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب
الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه في قول
احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود

ملاحية للاحجي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام
كما في البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اساس البلاغة من نورت الشجرة وانارت
اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في كما الحاصلة من تقارن الصور
البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على
الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة اي لا تكون مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأى العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا في تشبيه الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تشبيها للمقدار المخصوص اي
مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والحكم قد جمع
بينهما لكنه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لها
من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص
لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب
على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها والظاهر ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا
والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا وانه لا ينافي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع من اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها في اثر
بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم
لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر
على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة

من هوي منقضة اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان ولهذا حققه
الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه
لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك
وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق فيتوهم
انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع
من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا ترى انك لست تريد ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها
فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستندة لتشبيه
لقال ليل وكواكب فعول تقدم على ان اراك لمعان السيوف في اثناء
العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سُلّت من
اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه
تفصيلا لانها لا تقع النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان
للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا
شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف
باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال
السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها
تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها اما اذا لم تزل عن

اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم
الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى انه
لكون الواو بمعنى مع وهذا كما في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا
الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم
والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه
الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة
من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس
قد شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي اي وجه الشبه الذي يجيء في
الهيئات التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما
ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وهذه
عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا
ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه
على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد
هيئة الحركة فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول
ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى
يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض



منه الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب
الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد
الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات كثيرة
للجسم الى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه
الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة
لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي في قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ ولاهيئة من هيآت الجسم في حركاته
اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يدق وكلما كان التفاوت في
الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الريح حففت لهم وكأنها
تخفيف حقة الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي في وجه الشبه
الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليتيه
جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من
غير ان جدلها احد الانسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء
موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس

عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من
نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي الواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات التي تختلف
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول
يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا مشاهدا والمركب العقلي من وجه الشبه
كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل
وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة من ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا
لمع به والجميع ههنا متبع من هذين الوجهين ويحكى ابرقتنا السماء اذا اصابت
ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي
جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة
اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمشترك فيه اتصال

ابتداءً يطمع بانتهائه مؤيس لان البيت مثل في ان تظهر للمضطر الى الشيء الشديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه فالباء في قوله باقتل
ليست هي التي تدخل في المشبه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه هو
الهيئة ثم لكنها انما هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فتامل فان قيل
هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها
واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يخل بالغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلت الفرق
بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون
الشيء ابتداء لاخر يزيد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر
من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو عكست
يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك لم يبال في المعنى بحاله
على حقيقته وبخلاف البيت وقولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي
ربط احد الوصفين بالاخر كالذي في البيت مع قطع النظر عن اعتبار الهيئة والحق
ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال ويعلم مما ذكرنا ان التشبيهات
المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بانه لا يجب فيها
ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان
يفيده قبل الحذف فاذا قلت زيد كالاسد والبحر والسيف الجبان نحو
لهذه التشبيهات ليس بمخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز
ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله
اعلم بالصواب وقد ان التشبيه باعتبار اقسام واحد مركب متعدد

ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف
والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي
كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل
وهو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي
بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي
شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد
الشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه
وقد يكون بمعنى المشبه كالشبيه بالسكون وعند التحقيق المراد هنا ما به
التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في
التضاد لكون كل منهما مضادا للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة
تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم
اي تحقير واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما
يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض
مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم
وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة
او مثل او شعر نادر فهو ان قولنا هو حاتم ... هو غلط
ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا
هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات
قد قصد بها الهزء والتمليح فانه قبل ذلك قوله لاشتراك الضدين فيه
ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة

وكذا بين البخيل وحاتم ولا تمليح ولا تهكم لانا اذا اطلقنا الجبان كالشجاع في
اي في انه كلا منهما يضاد الآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء لان احد
القولين ينزل منزلة التناسب بل لا يخطر اصلا قلنا لا يخفى على احد انا اذا قلنا
الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم واردنا التمليح بوجه الشبه انما يمكن
ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل لا بد ان نقول هو اسد في الجراءة
وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في الشبه هو نفس الجراءة والجود وهي في الجبن
والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لا انا نزلنا التضاد
في الضدية كما يحصل في الاكاذيب المضحكة بوجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد
انما هو الجراءة ولكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
وادواته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر
جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر
في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انها للتشبيه مطلقا
ويحمل هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف
والاسم وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى
الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني بك والتجاوز قد
يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر
جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام
المولدين ومثل وما في معناها كلفظ نحو وما اشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل
على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه
المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كون الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل

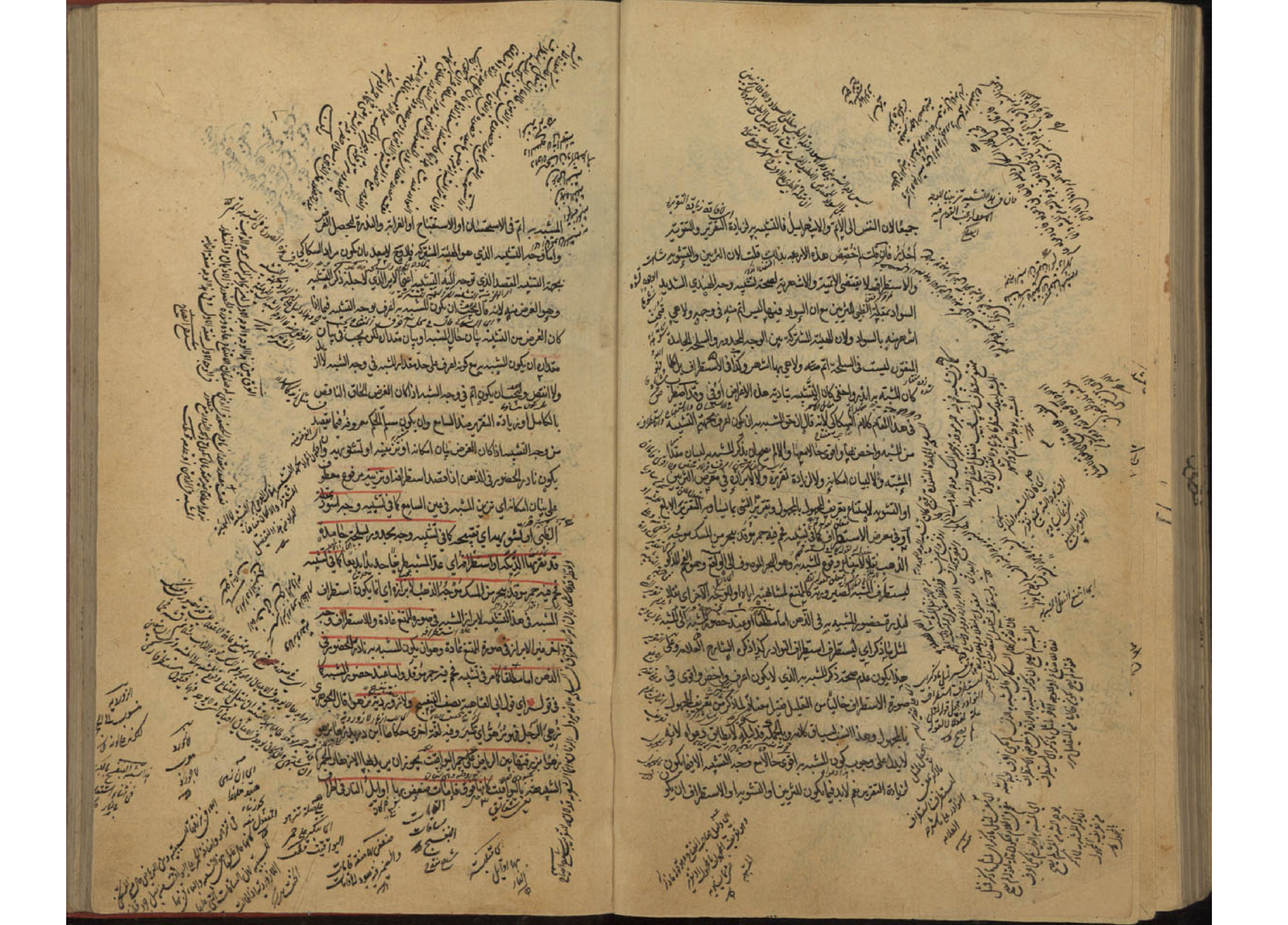
الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد واي حالة وقصته العجيبة
واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير
كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لما مر من قوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا فالمشبه به قد يلي الكاف لان المقدر في حكم
الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف
والايضاح فما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اذ ليس
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فقلنا انه اذا كان المشبه
مفردا مقيدا اخص من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح الكل في الايضاح
بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين
انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة الزمان المقام عليه
اذ لا يخفى انه ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين
انصارا فتوهم بعضهم من قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الآية
تشبيه ولكنه تشبيه مجوز بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس التشبيه
كون الحواريين انصار الله بل كون المؤمنين والحق العلامة قلت لا دلالة لهذا البعض
بان الآية لا يكون بنظير قوله او كصيب بان التشبيه الكون بالقول لا الكون

لم وهذا غلط منه لان مراد هذا القايل انه اوقع في الكلام التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب
والمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء يعني
ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ما يفهم ضمنا وسياق قوله
ونحن انصار الله على ما يفهم ضمنا وسياق قوله ونحن انصار الله وبين قول الحواريين
عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان
يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على
ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى فقول المفتاح
المراد الحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المتفق مع المؤمنين منهم
لانهم حواريون يعني الحواري الرجل صفوته وخالصته والله اعلم وقد يليه اي
غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر
بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف
وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح
اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات
الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح
كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون
المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة

اليه فلا ينبغي ان يتعرض عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم
في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا
لكنت مستغنيا عن تقدير مثل ذوي صيب لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء
ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه اولا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا
بالماء ولا يمنع بل ذكر يتحمل التقدير وما هو نص في هذا قول لبيد وما الناس الا
كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما
شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل الديار فيها
وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب
الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان
المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصنيعهم لانا نقول لا يلزم من
عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما فتح
باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي
استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه
كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به يلي الكاف لكونه محذوفا فقد سهى
سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب
التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق
التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار
بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل

وفي كون هذا القبيل سببا من التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانما
يكون على تقدير اداة التشبيه سوى ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد فان التشبيه
ولو قيل انه ينبئ على حال التشبيه في القرب والبعد لكان اصوب والغرض
منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى
المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب
يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح
فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع
في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه
الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء
ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة
التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل عليه
البيت ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك فان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى
لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك فليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا
او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه
على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون
المشبه به دون المشبه ولهذا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها
اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في

تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها
مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية
شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه
من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر
بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها
الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او
لا اخر له لم يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله
دم الزق عنا واصطفاق المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم
كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكساعة لا يحس فيه بالحدث في قولهم ايام كاباهيم
القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا
قلت فلان اذا هم بالشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه
فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد
قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض
الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ولان يكون
المشبه به بوجه الشبه اشهر واتم فظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة
تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان الامكان لا يقتضي كون المشبه به
الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار الحال لا يقتضي كونه اتم بل انما يقتضي كونه المشبه به
على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقدار
ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير الحال فيقتضي الامرين



جميعا لان النفس الى الاتم والاجمال اميل فالتشبيه به زيادة التقرير والتوضيح
لخلوه فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه شانهما
والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الحبشي الشديد
السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي
اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم منه ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل لما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بادية على الاغراض اوفى وهذا اصطلح
في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال الاخر المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا فيها والاتم مع ان بذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه والبيان المكانة ولا الزيادة تقريره ولا الابراز في معرض التزيين
او التشويه لا يستدعي تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس له التقرير الابلغ
اي في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب بل الابلغ وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف على الوجه الاكمل وهو الغالب للاكثر
ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لمشاهدته اياه او لوجه الاكثري مثلا
لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه به
لما ذكره اي يستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى
هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في
صورة الاستطراف خاليا من التعليل فضلا عما ذكره من تعريف المجهول
بالمجهول وهذا الشرح يساق كلامه ويحمل مجملا وذلك لانه لا يعطى دعواه لانه
لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون
لزيادة التقرير مع انه لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه والاستطراف ان يكو

المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض
واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا يبعد بان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه
وهو الغرض منه لانه قال ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا
كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان
مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا الا
ولا النقص ليحسن ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص
بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يفيد
من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان
يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او تشويهه اي تقبيحه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة
قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا جديدا بديعا كما في تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما يكون استطراف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في
الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما
في قوله اي قول ابي العتاهية في وصف البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها
تزهو من زها يزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو
زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر
والشقائق كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف

كبريت فان صورة اتصال نار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها في الذهن عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
ووجه اخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراقه رطبة من لهب
نار في جسم مستول عليه اليبس وبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع
لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس اليه اكثر وهي بالشغف احدر وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اي المشبه به
اتم في وجه التشبيه من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص
في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كان غرته وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم في كل شيء
لاغرة وكرم وغرة الصباح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح
في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه
كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني
بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق و
الاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي
يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به
بالزايد في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد

الحاق

الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزايد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين
شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر
زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ
جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر
اسبلت جفوني ام اسبلت الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء
في قوله بالخمر للتعدية وليست بزايدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب
لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد الى ان احدهما زايد في الحمرة والاخر
ناقص لحقه حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين
الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه
الصبح بغرة الفرس متى قصد نوع تفنن في نظم الكلام اي من ذلك الغرض
غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ
ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد
من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزايد
واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون ايجمع و
على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس
يستقيم ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت ايشا ترجيح احد
المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي
بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر

شبيها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن
ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في
وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه ولما انتقل
في اقسامه فصولا لتقسيمها باعتبار الطرفين وآخر باعتبار الغرض فذكر
هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد
وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل
والمراة باللباس الآخر في قوله هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد
منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة والفاحشة كاللباس الساتر للعورة
فان قلت اليس قوله هن لباس لكم ونحوه قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من
سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه
التشبيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون
بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله
والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه به وهو الشمس غير مقيد والمشبه به
وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل
بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب

كما في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه
المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة منتزعة من
عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان
العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت
شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه
كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام
النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك
الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في
اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله
فكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة
قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف
الآخر الا بعيد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف
لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل ولذا
جعلهما المتاخرون لا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق
بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء
النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة

الكفر من الاوزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه المركب بالمفرد
مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فانه
مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة
الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق
بين المفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء
انما هو الراقم على الماء بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة
الجبلي من تشبيه المفرد بالمركب كتشبيه السقط بين الزند وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله والشمس
في شرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول
فيها ذهب ذائب وقوله وكان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله
فكانما الليل من تشبيه المركب بالمركب خاصة الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره
اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بان قصد في
الثاني الى ما لا يدخل فيه الامور المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه
مركب بمفرد فكقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى
نظركما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله
حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي
خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار
الشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار
الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد

بالليل

بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو امثال هذا عن تسامح
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها
كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي هو ارداء
التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق
منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها
ويقصد تشبيهها بها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة ان هذا البيت انما يفضل
الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة
في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر
وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب
الرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم
عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه
التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في
صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون
الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح
اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم اي الاغيد اي الناعم البدن
عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان
وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول الحريري يفتر
عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه
ثغره بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

نظراً لأن المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً الا ان لفظ كأنما في بيت البحتري
يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع لهذا كلاماً ان شاء الله ومن تشبيه المجمل قول
صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابيات تعلل روحي
بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني
وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف
على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات
الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اما الاول
الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من
امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدري للمصطلي والتشبيه في قوله مثل
الذين حملوا التورية الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوماً عطاشاً غمامة البيت
او غير ذلك وقيده اي المنتزع من المتعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعاً من عدة امور خص باسم
التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس
بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا في قوله مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الاية
وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور فاذا لم يكن التشبيه عقلياً يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال انه تمثيل
وضرب مثل وان كان عقلياً جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم
مثلاً لكذا كما في تشبيه [illegible] بالعلم والماء غير تمثيل وهو بخلافه

اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعاً من امور او يكون وصفاً
حقيقياً كتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي
واعلم ان تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر
وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الذي لم يذكر بانه
يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين
بعضهم فاضلاً وبعضهم افضل منه كما ان الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفاً
ومقابله وسطاً ذكر الشيخ جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم
افضلهم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأله عنهم وايضاً منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول واما
اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق
التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه
نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
لان الفاضل لا شعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع ومنه اي من المجمل
ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة

متعلق وهو عند السكاكي ما لا يكون وجهه منتزعاً من امور عانده صح

فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل صح

منه معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه
ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كما ذكره اي قول ابي تمام
في الحسن بن سهل يستصبح العيش ... والبذل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة
الغضب صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني
فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه ... في وقت شبابه
وريقه اي اوله طالبا ... المطر ... وان ترحلت عنه
لج في الطلب وصف الممدوح بانه اعطاه ... عليه ما اعرض عنه ولم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك حينئذ او ترحلت عنه وهذان الوصفان
مشعران بوجه التشبيه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كما
فلان كثرت اياديه لدي ووصل مواهبه الي طلبت منه ام لم اطلب كالغيث في
تركه لعدم الظفر بمثال في كلامهم واما ما يتصل عطف على قوله اما مجمل اي ما ذكر
وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على ...
ان يكون كالكدر المذكور حقيقة فوجه الشبه ما يستلزم وجه الشبه
اي يكون وجه التشبيه لازما كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه التشبيه في هذا التشبيه لازم
الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة
التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي بعض التشبيه لا يكون
لا يكون الا حيث يكون المشبه في وصف اعتباري كميل الطبع ... التنزيه
الحجاب في تشبيه حجة قطعية بالشمس ولتشبيه ان يكون ...

التحقيق

التحقيق في وجه الشبه حيث قسم الى الحسي والعقلي مع انه في التحقيق لا يكون
الا عقليا كما مر من ان الشارح ... ذلك الشارح ناشئ من عدم ... الشارح
ويتفرع عليه ذلك انهم ما ... وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة
وهو امر حسي قطعا ... ذلك على ان ... لم يجعلوا وجه التشبيه منقسما
الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور
المحسوسة قطعا ... ذكره الشارح العلامة ... لان جعلهم وجه الشبه
على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة انما
فكيف يكون ... على الشارح ... التحقيق ... دون ذلك والذي
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي
والعقلي وتفسير بعضه بحسب انما هو ... الشارح في تسميته ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد
هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا
وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار
وجهه انه اما قريب مبتذل ... اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى
المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي في ظاهر الراي اذا جعلته
من بدا الامر بدوا اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي
وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل
فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث
انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس
متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء اخر ولهذا كان العام
اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الجامعة وكذا ادراك الشيء

الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة
الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل
عطف على اجمالا اي يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى
ان الشي مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه اسهل حضورا منه
مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان الكوز غالب
الحضور عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره
اي لتكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف
اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه
الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا
ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر
التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال
مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى
والتكرر على الحس في الصورة الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كأنه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول
واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر ودقة نظر لعدم الظهور
اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل

كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي
المرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا
او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة
كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا
يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة
على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر آنفا
لما ذكر من الاشل او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل قلما تتكرر على الحس لانه ربما
يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل وانما كان ندور
حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين و
ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد ان يخطر الطرفان اولا
ثم يطلب ما بينهما وكان فيه الغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني
قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف
لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او
اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ
بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها
كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب
لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار
البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين

اولانها اوقات تنظر فيها واحدا واحدا او تفصل التامل بعضها من بعض والثالث
في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شي واحد وان تنظر في الشي الواحد الى اكثر من وصف
واحد ثم اكثر ما يقع على وجهين احدهما ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس
في الصحيح من تركيب الدخان من الشي وحده والثاني ان تنظر من المشبه في امور
لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما اعتبر في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم
انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب
ثم اعتبر ذلك في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى الخاصة في
الجنس كما في بيت الانف فانك لا تقتصر على نفس الحمرة بل الحالتين في كل جمرة
ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائق
لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التركيب
خياليا التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر الا انه تماثل الحيوة الدنيا الاية
فانها عشر جمل قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من
هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الغريب
غريبا من ستذ الاسماع ولا ينبو عنه ولان نيل الشي بعد طلبه ألذ ومن المعاني الغريبة
اللطيف وابعد واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشي بعد طلبه الذ وموقعه من
النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد
الماء على الظما ويعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون بسبب لطف المعنى
ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك من
بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وحل الحل ليس
الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما وصل الى المطلوب وظفر بالمقصود
والخفاء المردود المذموم في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب
الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه

القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول الشاعر
الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه
الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء فيه اخرجه من الابتذال
الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء وعلم بانه ان كان من لفيته بمعنى
ابصرته فالتشبيس في البيت مكني مضمر وان كان من لفيته بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبى عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء
الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت
الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم
ثواقبا اي لوامعا لولم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل
لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط
وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل
عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر لولا كلف الارض اي لو
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار
الى تقسيمه باعتبار الاداة فقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما
موكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه
اي ومن الموكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو
والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي
ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت
يعني صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فلهذا ذهب الاصيل ويحتمل
لجين الماء قال الشاعر ورتبة نهار للطراف اصيله وحجري كلانهم فيها امنا

فقد شبّه الاصيل بنحو اللجين له وعبث الريح بالغصون مما يتضمن اما لها

الرياح وخصّ وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الاية

ليالي اعتدال وفيه هو لجين كالخضاب والشمس تغيب لمال هكذا الحب

ان تشد الذهب واللجين المذكوران في البيت كما سبق لبعض الاوهام

الفائدة للتشابه المذكور ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق

الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي

له اصل وعرق وغصن هو ورقة الذي اصفر بتحريك الخريف وسقط منه

على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر ومن كل ما يتعلق على

اما بدكه وهيجاله اي بما ذكره انه مضارع برياسة من التركيب المستفاد من

حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مرّ من الامثلة

السابقة المذكورة فيها الاداة ثم التشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي

بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان

الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي وجه الشبه في الحاق الناقص

بالكامل او كان يكون المشبه به مسلّم الحكم فيه اي وجه الشبه معروفه عند المخاطب

في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض

وقد ذكرنا فيما سبق ما يحتاج الى التوضيح خاتمة في تقسيم التشبيه

بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها

وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية

فان المشبه به مذكور قطعا وح اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا

وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقادير الاربع

فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه

قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة

او لاختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار

ذكر الاركان كلها او بعضها بان ذكر الجميع هو ادنى المراتب وان حذف

الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا

قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها

فتقييد باعتبار يتعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب

انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كما ذكر قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة

اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه

واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد

في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ما ذكره التراخي

في الرتبة حذف احدهما اي وجه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه

نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في

الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي

لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة

ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان

متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك

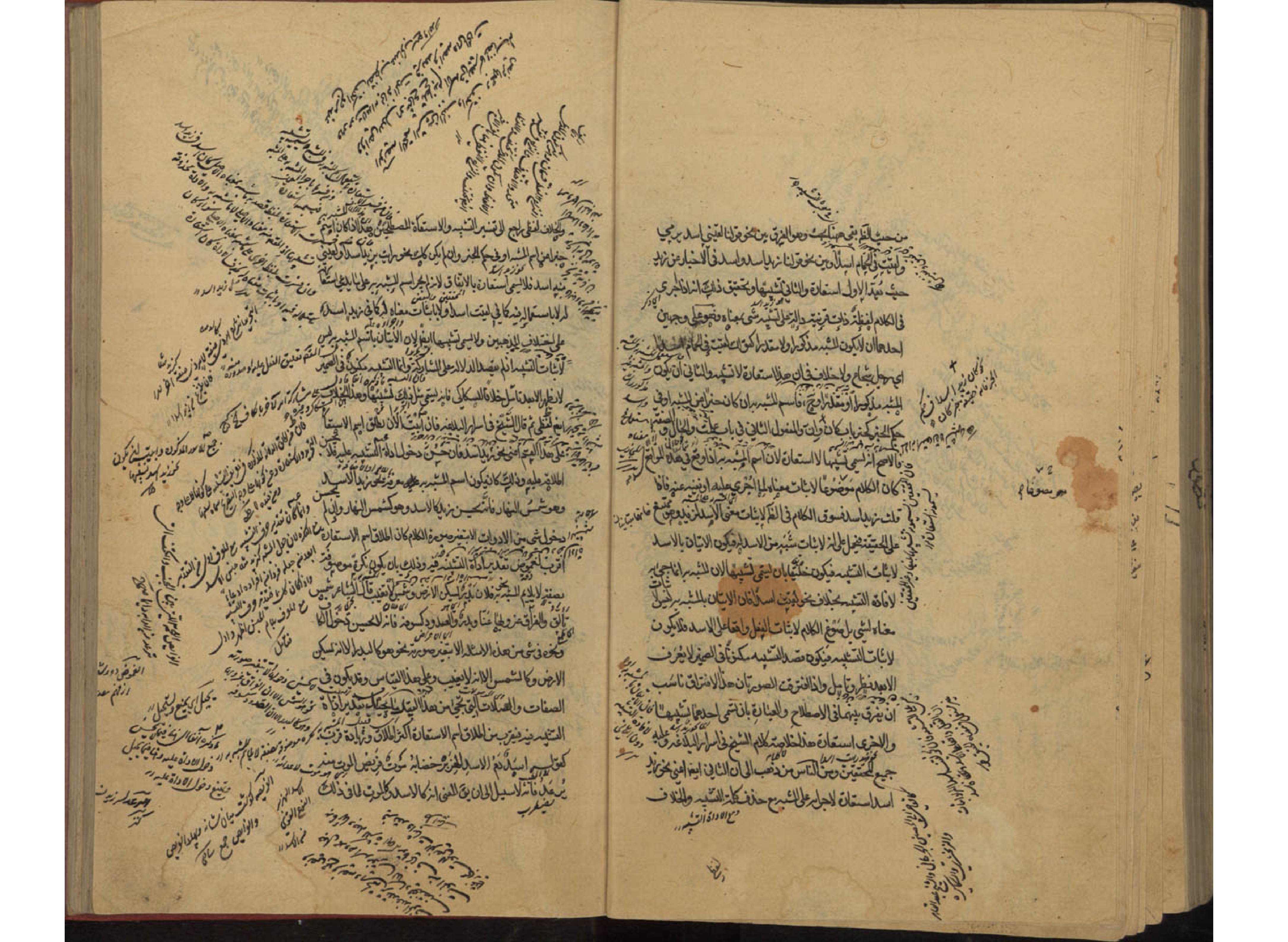
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه على المشبه به

بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما

خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان

حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به



من حيث النظم يتعجب منه وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي
ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد والاسد في الاخبار عن زيد
حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري
في الكلام لفظة دالة بقرينة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون
المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في
حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني في باب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع
كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا
قلت زيد اسد فسوق الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع
على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد
لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به
لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات
معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون
لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف
الا بعد نظر وتأمل واذا افترق الصورتان هذا الافتراق ناسب
ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان تسمى احدهما تشبيها
والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه
جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد
اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف

والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم
المشبه به خبرا او في حكم الخبر واما اذا لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد
على الخلاف في المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه لانه مقصود له لا دالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير
لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا
تطلقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم
يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب وكقوله شمس
تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف
ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن
الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في
الصفات والصلات التي تجيء في هذه النكرات ما يحيل تقدير اداة
التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لزيادة غموضه
كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه
ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
يضطرب

من النافض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وبحمل دم الغزير الذي هو نوع الجنس خضابا بيده دليل على انه فوقه
وكذا في الموت ومنه قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع
رحلي منه اسود مظلم فانه لا يرجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون للنفي
هكالسبه انهم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بالعيب فيه فظهر انه
انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر
فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس
الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك ان زيدا
رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا
بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على كون الممدوح بدرا امرا قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات
الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا النحو يمتنع دخول كان
كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا
في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك
كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا سيد والمشكوك فيما نحن فيه
غير ثابت فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وكذا
هذا انكر اذا تاملت وتحققت وجدت محصوله انك تدعي
حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم
جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا لم الاسد الغزير
خضابا بصفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتوهم جوازها
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه عند الخصوص

كلام

مبحث الحقيقة والمجاز

كلام ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه
لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى
الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد
علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن
الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل الملكة والعدم بحسب اشتمال الحقيقة على
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف
الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالغرض الاصلي
مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين
هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي
او العرفي فان المقيد بالعقلي ينصرف الى ما هو في الاسناد والمطلق الى
غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى
فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل
الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية كما اختاره الجمهور وعند صاحب
المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل
يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة
واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث
غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا
لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل

اذ الدليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل
من الوصفية الى الاسمية يستعمل بالتاء بدون موصوفه
الوصف او مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكرناه

بني فلان وقبيلة فلان والحقيقة ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم
ذكره والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له
في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح يقع به التخاطب بالكلام
والجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل واحترز
بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله
فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في
غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل
فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع
بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي
استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به يقع التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما
وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح
آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب تعريف اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب
قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود
في هذا الفن لم يتعرض الا لما كان هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي
وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة
تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي
يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لانه

دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا من ان يكون
موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل
على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه
قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض
المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في
قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا
هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد مثلا
ولئن سلم ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم
دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك
لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد
المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب
المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير
مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل
الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه
على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطتها فحصل
من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد
المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة
بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذاك وقال اذا اطلق فهو مبهم

احدهما غير مجموع بينهما هذا التحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض
المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الاول
على انه عند الاطلاق يدل عليه وما قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله
لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية
وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو
من الناسخ لان ارباب الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مساها
موضوع فالمجاز انه كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع
انه بالنسبة الى الحيوان المفترس وان ارباب الكناية موضوع بالنسبة الى الانسان
المسمى الذي هو معنى الكناية فساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع في تعريفه في تعريف الوضع والثاني يستلزم
الحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كان القرينة معنوية كان المجاز داخلا
في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية
فانها اي الكناية حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع
مع جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا
زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته
ظاهره ما سكت المجاب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة م

وحكم ان العصر وهو ابنه نظر الى فهم لفظ الانفتاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون
العلم بالوضع كافيا في الفهم والعجب انه ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد
توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية
فلا يحل لاحد ان يحمل كلام عين على معنى قائله بريء عنه هذا كلامه
واقول كيف يحل له ابطال كلام المصنف انه يحمله على معنى هو بريء عنه والعجب
من ان المصنف فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
حكي انه اورد هذا المذهب واستدل ثم تأوله كما ذكرناه بهذا
وليس قال ومن حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا
استدلال عبث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص
لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الواضع
ومخصص وهم يعنيه دون ذلك الهم هو ارادة الوضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ
ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في
جسم واسماع ذلك الجسم احدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان
بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ
على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك
الدليل عن المدلول لكان لكل واحد منهم من كل لفظان لم يتفق لاخرين والامتناع

جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يمتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث
لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها
من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا يمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين
كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون ابيضا فيه
بالمتنافيين او المتضادين ويعقل او لجون قوله لاطلق الاسم الواحد لانه
بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممتنع وقد تأول كلامه اي القول بدلالة
اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان الحروف في انفسها لخواص
بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير
ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء
مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف
ايضا خواص كالفعلى والفعلان بالتحريك كالنزوان والحيدى لما
في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال
الطبيعية اللازمة وفرع على هذا المجاز في الاصل مفعل من جاز
المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم لكم ان الكم انه من قولهم

جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم
يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه
باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه
للمعنى وبيان اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا اشترط
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك حقيقة واما التعيين في الحقيقة والمجاز
ليس لصحة تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية
ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب فالحقيقة
كل منهما اي المجاز والحقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد
فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فلا حجة
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة
المعتبرة نوعها الا ان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة

ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان
هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وليخرج الكناية ايضا بقوله
مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز
ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد
يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في
معنى مجازي لم يوضع له اولا حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى
الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في
اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلقت
على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
خصوصية الفرس والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة
اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب
انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية
المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد
فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه لا لزم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد
على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على
كل ما يوجد به الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل
دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص
وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي

وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها
ان كان واضع اللغة فهو لغوي وان كان الشارع فشرعي والا فعرفية
عامة او خاصة وبالجملة نسبة الحقيقة الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي وقع التخاطب به كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع
له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل
الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص
يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة
المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ
والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف
العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة
والمجاز نوعا ما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال المشبه به في المشبه فح
تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا
ولفظ المشبه به مستعارا له والمعنى المشار بقوله فيها اي المشبه به
مستعار منه ومستعار له والمستعار اي لفظ المشبه به مستعار لان

اللفظ غير ملابس لطيب فارة من المشبه به لاجل الشبه والمرسل وهو ما كان
العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شأن اليد ان تصدر عنها النعمة وتصل الى المقصود بها فالجارحة
المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وانما تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة
الصورية لها ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان
عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد
والقدرة وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله صلعم المؤمنون تتكافى دماؤهم ويسعى بذمتهم
ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم
في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل
بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف فكذلك سبيل
المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم ولهذا ذكر
الشيخ في اسرار البلاغة ان اليد هنا استعارة فهو مبني على
ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما يحسن دخول اداة التشبيه
عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحمل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن
ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي
يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ في السفر والراوية في الاصل اسم
للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر
للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي
ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب

نوعها

نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب
كانوا يتوقفون في اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا
على ان يسمع احادها جزئيا فلهذا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع
العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا
تسعة منها سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة العلاقة السببية
الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنها اي ومن
المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا
مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس
التسمية مجاز فهي العين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة
وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة
في كون الرجل ربيئة اذ ما سواها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت
العين كانها الشخص كله ولابد في الجزء المطلق على الكل ان يكون له مزيد اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية
الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
من الصواعق والانامل جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانهم جعلوا
جميع الاصابع في الاذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات

سببا عنه وأورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب
قولهم فلان أكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب
لان الدم سبب الدية والمجيء انه قال في تسمية اي الدية المسببة عن الدم
او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا
يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان
المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس
او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل ذلك الشيء فيه نحو قوله تعالى واما
الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة اي التي تحل فيها
الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين
اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء
صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه لما هو اخص اوصاف المشبه به
فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد لما يستعار للشجاع
لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد
الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين
وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير المعنى
مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو

مجاز باعتبار ما كان عليه او باعتبار ما يؤول اليه او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر
للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة
ولا بالفعل فلا بد ان تربطه باللفظ معنى لانه [illegible] الحقيقي ههنا اي
معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة و[illegible] ان يلزم من تصوره
تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منهم
الى ذهنها اما بحسب العادة او بحسب الخارج واما ان يكون
احدهما جزءا للاخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا
عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الاخر كالحال
والمحل او بسببية احدهما للاخر او مجاورتهما او بكون احدهما شرطا
للاخر فجميع ذلك يشتمل على النوع ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل
استلزام الجزء الكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونه
بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق
بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة
يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم
في هذا الفن والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد
ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو
المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو
استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على
الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى

المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين
والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية ولهذا التقييد يتميز عن التخييلية
والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعمل
هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما ان ينص عليه
ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي
فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى
الموضوع له فالحسي كقوله اي كقول زهير ابن ابي سلمى لدى اسد
شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح
بالقلب والحذف مقذف اي رجل شجاع اي تقذف به كثيرا الى الوقائع
وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد
اظفاره لم تقلم اي لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم
مبالغة القلم وهو القطع فالاسد هاهنا استعارة للرجل الشجاع وهو
امر متحقق حسا وقوله تعالى اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا
لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تبارك وتعالى فاذاقها الله
لباس الجوع والخوف ان الاظهر من اللباس هاهنا الحمل على التخييل
وان كان يحتمل عنده ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه
الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية
يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي
الانسان وتلبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس

والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الغبرة الحاصل من الجوع فيكون عقلية
وان يريد به الغبرة الحاصل لانتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره
السكاكي ورد هذا بان ليس المشبه هو الجوع بل الاثر الحادث منه فتوهم كونه تشبيها
لا استعارة غلط قال الامام فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاعتبار وقولنا ما تضمن
تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به
نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيته اسدا لانه اذا كان معناه
عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه
الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز يتضمن بقرينة
تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم
على ان اداة التشبيه هاهنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان
قلت قد استدل له صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد
فان اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلنا لا نم وجوب المصير
الى ذلك وانما كان اسدا مستعملا في معناه الحقيقي ولو اريد كان مجازا
عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد بظاهره وتحقيق ذلك انا اذا
قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعمل
عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعمل
في شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع

كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير
اغربة عليه اي باكية وكقوله بني السعيد وآكم يد على من سواهم
وانه كثيرا ما يكون بحيث يحسن دخول اداة التشبيه عليه على ما نقلنا عن
عبد القاهر وكذا الكلام في لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد وليس اذا ترك
المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاح من برج البدر بعد انقضائه مهما بترجها الكتان ففيه اشكال
لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايته رجلا
كالاسد في الشجاعة ولاح من قصيره مثل برج البدر في البعد فينبغي ذكره
نداء كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والحق ان مثل هذا من باب
التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا من اجزاء الكلام
كما في قوله صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت
اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم
الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض
بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل واستدلوا
بما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه
شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا وقوله وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه
المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل

لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التقصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ له ملاحظا
ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في
نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر
بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المؤمن والكافر لان قوله
ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ على انه
قصد التشبيه لا الاستعارة والمراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه
قد شارك العذب في المنافع والكافر خلو من النفع فهو في طريقة
قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار
ولهذا ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه
على من تامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة
مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني الهيكل المخصوص
لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا للاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا
ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه به استعمالا في غير
ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا
لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار

خصوصه بل باعتبار عمومه ونحوه ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا
فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل
الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قيل أكرمت
زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا
وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فتأمل فان هذا
بحث كثيرا ما يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام
وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
الوجوه ومنشأه عدم الفرق بين ما يقصد باللفظ عند الاطلاق و
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق تحقيق هذه المسألة
باللام اشارة الى الحقيقة وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان
التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد
كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في
الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه
الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد
نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر
استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد
زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل
اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة
لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان

نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد فكان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا
يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من
جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام
قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز
علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا
ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس
فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا
آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى
غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره
على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه
فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة
انسان كالقمر الحقيقي في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل
بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل
الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء
دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل
قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة

على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح

في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب
الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة
لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع
للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين المعنى الغير المتعارف
وبهذا اندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي
عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان
كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا ولا
تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة
خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به
مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل
في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه
قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وفي تتميم صاحب
المفتاح اذ الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها
اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة
المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف
الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير واستعمل التفسير الكذب
على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي وح فلا وجه للتخصيص

التاويل

التاويل بمفارقتها الباطل والقرينة بمفارقتها الكذب ليحصل لكل منهما
المفارقة من الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع مع قياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع مع
قياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه
التخصيص غير ظاهر فليتأمل ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي
ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير
متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص
ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه
يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة
وباقل في الفهاهة وهي بعيدة اذ يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول
في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان الرجل المعهود من طي
او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او
غير متعارف فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف
يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما
وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت
اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة
كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا
اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان

قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
محاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او يعلمان سلكتم مع طرد
بعضها ببعض يكون الجمع قرينة لاكل واحد منهما لا يخفى صحة كونه
قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر
على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي
بنصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي بها من انكفاء اي انقلب
والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها
على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود
وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع
القلة والكثرة يستعمل في الاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح
ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس
الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع
ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار
اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له
قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه
في او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء
من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة
على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء
وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما ولما

استعارة الميت للضال تكلف ليس من هذا القبيل اذ لا يمكن انتفاء الحيوة
بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه
الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الا
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود في عدم
لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في
المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعا
الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم
في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال الشارح ثم الضدان ان
كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له
اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة اعني
الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم وا
اختصاصا به كان التشبيه فيه ابلغ بعيدا من الحيوة وتقريبا
الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او تقربا الى الضدين
الشرف كان اولى بان يسمى حيا لكماله ولا يخلو من خلل لان الضد
القابلين للشدة والضعف هما الحي والجاهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم
احدهما للاخر بل المتعارف اسناد الحكم باسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى
قابل الشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق
ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه

الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها
اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده
اي الاستعارة التي استعمل في ضد معناه الحقيقي او نقيضه لما مر اي
لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على
ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم
استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار
الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت
اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء و الاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى
في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل
في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل
يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة
في غنيمة له يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة
الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة
راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في رأس جبل
في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما
فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل
فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه
في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت

اسدا

اي لان الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد
والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع
المسافة وانما الاختلاف بالسرعة والبطء وانهما من قبيل الشدة والضعف
فلم يتخلل الجنسيات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في
كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص
الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف
في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ
فيه التشبيه كما في غليظ المشافر جعله استعارة وقال انه كان الواجب
ان لا تطلق الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخلطوها
بما قاعدته دخلت في كلامهم في الحد ونبهت على ذلك بان سميتها استعارة
غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم
الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد
وهذا الخلاف نحو البيد والنعم اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة
عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد
ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان الجزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم
الطرفين قلنا امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد
جزء من مجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف
وقد جعلنا الحل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية

والمفهوم قد يكون نسبة حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة
والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد الطرفين
اشد واقوى فيكون استعارة الطيران للعدو هو قطع المسافة بالجناح وليس
السرعة داخلا فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها
ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في
الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوميهما وهي في القطع
اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي
هو ضم حلق الدرع بجامع هو الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول
واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل
الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ
في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس
غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح والقطع بان الاسد موضوع
لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل
الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منها وفرق بين المقيد والمجموع على انه
لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين
باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم
آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة
لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة

التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة
كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب
وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود
اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه في الصحاح القربوس
السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بل شكل بما قبله تجوز فيما اورد
جانبيه اي لما احتبى وكذلك كالحائط شبه هيئة وقوع العنان في موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه
من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل
ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى
جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان
بمنزلة راس الفرس قلت الحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين ستعار
اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستفلا الى
الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي

النافة المستوية الحجر بن خيدان بطن من بجيلة قضاعة والاباطح جمع ابطح
وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا
اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم
ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في
الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة
في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى
افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل
الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق
ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها
في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف
اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى
به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه وبالغ في ذلك بان جعل
له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والنظر
الى هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار
الثلثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه
والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي
والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة

لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام
لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة
اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما
حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة و
المستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار
السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس
جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا
كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار
منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وعامل السكاكي من
هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له
هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية صرح السكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو من الاستعارة
المصرحة والمتن موهم للخلاف لهم فان كلامه في المصرحة وزعم البعض ان فيه تشبيهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة
بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة
الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها
عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان
والجامع عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه
كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر

اي حصول امر عقيب امر دايما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد
وترتب ظهور الظلام على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى قولهم وبيان
ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها استترها بضوئه فاذا غربت
الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشي
الشي الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء
النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة
الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم
مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة
الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي
ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة
الليل او بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار
يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي وفي ذلك عار ظاهر اي زائل
قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة
الليل فاما قيمتعلق فيكون موافقا لكلام مفر وذكر الشيخ
العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الشاة من الاهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني
وغيرهما الى الاول فاستعمل الفا في قوله فاذا هم مظلمون نظرا على قول
غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعقب العادة
قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد

يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون
بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة
النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان
عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ
بمعنى الاخراج كما في اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل
فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال
كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبته دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا اختير السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول تعقيبه لذلك لان الشي انما يكون ابتداء اذا
اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث ينتهي الى نوع اقتدار
وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب النهار لا عقيب زوال الضوء
النهار فتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رايت شخصا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي
ونباهة الشان وهو عقلي وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرته وتعسره ولانه في الحقيقة استعارتان والجامع في احدهما
حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر
فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى الخمسة
انواع تنوع التشبيه اليها كما قد ذكر في باب التشبيه الاقسام

وإلا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين
فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه
الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي
فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما تحقق
من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية
والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير
صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان النظر في هذا التشبيه هو الى
الرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى
المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا وتحقيقا للكلام ويكون
الاستعارة اصلية وهو مذهب وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه
اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له
اقوى فهو لا يصلح جامعا وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى
واشهر لكونه مما لا شبهة فيه وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام
الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل
الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث
الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له
واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي
والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى
ابن الامر ابانة لا تمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله ثم ضربت

عليهم الذلة اي جعل الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها
او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين
على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على
الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تحقيقية ويحتمل ان يشبه
الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها
فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي
هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة
الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق
على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة
اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم
في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فتبعية
كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها

متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروض الحدوث لها دون الحرف وهو ظ واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد التسليم مختص بغير اسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ونحو ذلك ولا تقع اوصافا للنكرة وهم انهم قد خصصوا اسما لمشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم المكان والزمان والآلة فان المقتل اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان تقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظ فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يعتبر فيه لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية

وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما اشار اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخرى غيرها كما ستعرف المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظة ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ويخصوص في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا

الاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى التعليل وارد في اللام على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط
ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم
وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب
المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهب [illegible] كانت
اصلية او تبعية على ما مر في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون الا في نفس
بمفهوم التقاطهم هذا موضح على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور لانه
اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه وذكر
عليه ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية
في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اي العداوة
واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة
التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية
عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على العلة الغائية التي هو المشبه به
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت
الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية و[illegible]
الا ان مدار التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية و
قرينة وهو اختيار السكاكي كما اقدره في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان
المتكلم ويكون نطقت قرينة وان ذكر التشبيه فيستعمل معنى الحرف كالعلية
والغرضية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا
فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال والمفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل

واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو
قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة
القاطعة فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد بها
نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها
نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد
يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما
نطقت بيانا واقري الحروب الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان
دليل على انه استعارة والمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب
قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري
تبر استعارة تحرب بني ولاد اعناق الاعادي بالسيوف الحداب
ولما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا ففيه بحث لان المجرور اي في الاجفان
متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة
لان السري في الحقيقة السير بالليل وليس بشيء لان القرينة يكون الجميع
واحد واما قال بعله قرينتها على انه يجوز ان يكون القرينة غير ذلك
كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة
في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه
او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة
وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه

نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مرّ في بحث
القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء
اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للا
ستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال غلق الرهن
في يد المرتهن اذا لم يفتكه على الفكاك يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي
السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس
من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة
لم يقل طعم الجوع لانه لو قاله لا تم الاذاقة فهو يفوت ما يفيده لفظ اللباس
من بيان ان الجوع والخوف عمّ اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل
المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الصفرة وانتقاع اللون ورثاثة
الهيئة على ما مرّ والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلت المراد
بالاذاقة اصابتهما بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها
بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في
البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب
والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما
تصريحية وهو انه شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية
وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع

حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار
للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه
نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه
استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح
والتجارة ومثله الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح
هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي
مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه
لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى
لظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء
في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا
ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء
على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مرّ من التعجب في قوله
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب

في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الآن مذهب التعجب على عكس مذهب
النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه
ومذهب النهي اثبات خاصة من خواص المستعار منه للمستعار له زيادة
ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على
الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه
لكن المشبه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام
بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به
فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا اصح
في الايضاح ويدل على ما ذكرنا لفظ المفتاح وهو قوله واذا كان مع التشبيه
والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول
عباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عز احمله
على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها اي الى
الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وفي تقديم الظرف
على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني
قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى
بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام
خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا
هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي

شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا
عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشار الى اتحاد الغاية في
الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة
المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك
كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة
تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور
كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على
سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به وترك ذكر المشبه بالكلية
~~كما هو طريق الاستعارة فهذا يسمى التمثيل [illegible]~~
على سبيل الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير
استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا
هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا

ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك على علاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن
والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره ولكن الصواب
ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة
لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا
فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب
ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه
بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع
فيه تغيير لما كان هو لفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا
لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا او تانيثا او افرادا وتثنية وجمعا انما ينظر
الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف
ضيعت اللبن بكسر التاء لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في
كلامهم في نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظة المتكلم فليس مثلا بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه وكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ الحال او الصفة
او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله وله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب
قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية قد اتفقت الاراء على ان مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان

استعارتان بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين
اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال الاول
ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ويسمى بالظاهر والثالث
ما اورده اليه ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز
اورد لهما فصلا على حدة ليتم مباحث الاستعارة تتميما للاقسام وتكميلا للمعاني التي
يطلق عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء
من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب
البتة وان اقسامه لا تخرج من ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك
انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق منه ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل
عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر
فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية
خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون
كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه
في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه
الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي
واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده

وضعضعه الامر فتضعضع اي خضع وذل ومنه قول ابي ذؤيب ... اني لريب الدهر لا اتضعضع

قال الشيخ واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر

الجميل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن
هاجر الى مصر في عام فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها واولها اودى بني
واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي عليهما السلام
دخل على معاوية يعوده فلما رآه قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين
اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن عليه السلام على الفور
واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء
على ذي فضيلة واثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال
فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع
استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واما المثال الثاني
فكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي
بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا استعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في
الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف لفظ الاظفار
والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في هذا الكلام مجاز
لغوي وانما المجاز اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات
للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان
وهما فعلان للمتكلم متلازمان في الكلام لا تتحقق احداهما بدون الاخرى
التخييلية يجب ان تكون قرينة المكنية البتة والمكنية يجب ان تكون قرينتها
التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اهلكت فلانا قلت لا يجوز ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام الترجيح

كالسبع المذكور في [illegible] لكن بدا ان يجعلها المجاز امرا في البد
المستعمل في التخييل فان قلت ما ذكره المصنف من الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له
في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنبطه منه فما تفسيرها
الصحيح قلت معناها الصحيح قلت معناها المذكور في كلام السلف وهو ان
لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا لي
اسد الكلام لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه
الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه
الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة
بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على
مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو
صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحه المرموز اليه بذكر لوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام
على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يصرح كلامه بذكر الاستعارة
بالكناية ولهذا ادل على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
لها بناء على تشبيهها بالاسد الاظفار وهو السبع وهذا قريب بما ذكره المصنف في
التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما

ان نقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه بهذا هو

رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع

موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد

وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها اذ جعل للشمال يدا

من غير ان يثبت الى معنى فيجري عليه اسم اليد كاجراء الاسد على ... اذا اصبحت

لشيء مثل اليد للشمال كما في رأيت رجلا مثل الاسد وانما يأتي الى التشبيه

في هذا تعبير الطريقة فتقول انه اصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها

في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فجعل الشبه المنتزع للمالك

من المستعار نفسه بل هما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد

من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال لمالك اذا شيء وفرضك ان تثبت

الحكم من يكون له ذلك الشيء وقال الايم لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة

مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد فيمكنا

المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا

من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع

عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن الباطل ولا حاجة

اليه لجواز ان يقال امتنع باطله عنه وترك بحاله وعري افراس الصبى

ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها

على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي

الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وضعفه حملها على التحقيقية ينفي

الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد

زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي

من معاودته فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الغي في معاودته

فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها

اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام

بها وركوب المسالك الصعبة فيها غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة

فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد ان

شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس

والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل

الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة

كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا

اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد

بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة

لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ

في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال

والاعوان والاخوان فيكون استعارة اعني الافراس والرواحل

تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب

اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز و

الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص في

مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا

فقال **فصل** عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما

وضعت له من غير تأويل في الوضع من الاستعارة على اصح القولين وهي

القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير ما وضع له

الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو ان المجاز
عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فالحاصل اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد
عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارف وغير
متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل
لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب
ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لا يقال انما ذكرت
هذا القيد لتخرج عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة المستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا
لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله
لتخرج عن الاستعارة ولكن لا يصح لما سبق من ان الاختلاف انما
هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له
لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد
الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير
تأويل فليتأمل فان الوجهان يتعلق بقوله لتخرج به عن الاستعارة فغير تكلف
كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير
ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة
متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي

الذي

الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا وعلى هذا القياس ولما
كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل
على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له في اصطلاح
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله موضوعة
له بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز
لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم
يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها
مستعملة في غير ما وضعت له هذا فافهم لكن عبارته في هذا المقام
قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان تخرج الاستعارة لا عن
خروجها فحسبان يكون لا زائدة مثلها في قوله لئلا يعلم وقال ايضا
وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها ليحترز به عما اذا اتفق
كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا
استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان وصاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار
مجازا لغويا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا بد هنا من حذف مضاف اي احتراز به عن خروج مثل ذلك اي اتفق او
نحو ذلك وقد مر ما ذكر السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق
لا يتناول الوضع بالتأويل لا يتم لان تفسير الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال السكاكي نفسه احترز من المجاز المعين بازاء معناه

بكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا

بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه
انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة في تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك فتعريف الحقيقة بما ذكره مبني على تجويز التسامح
واجيب بانا لا نم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل
والتقييد بقولنا بنفسه انما هو للاحتراز من المجاز المرسل لا من
الاستعارة لان تعين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب
الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلانا في الوضع كما
في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعين المراد
اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور
فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وايضا ما ذكره من
بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف
المجاز ليدخل فيه لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل
فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل ولم يختص باخراج الاستعارة
فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به فلا يخفى عليك ان هذا القيد
في تعريفها انما يكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مستعملها بالنسبة
الى الحقيقة او المعنى مجاز فلزم اللغو اما على الاول فظاهر واما على

الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما قيل من ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه ترك ذكره لذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لا سيما في التعريفات وكذا ما قيل ان تعريف الوضع يلزم العهد اعني
من هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلمة
فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب
اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع له في قوله
فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع بالوضع الذي
وقع به التخاطب ولا يغني فساد التعريف سوى هذا بل الجواب
ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من
التقييد بقولنا من حيث هو كذا وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن اليه من العلم بكونها اضافيا كما حذف من جميع المنطقيين
من تعريفات الخمس الكليات والمتقدمين من تعريفات الدلالات
الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد بعينه قد تكون حقيقة
ومجازا لكن بحسب الوضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر
عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد
كثيرا ما يتعهد بهذا المعنى مثلنا ما قيل ان الجواد لا يخيب سائله اي
من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع
في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة
للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم الموضوع له

ان الدعاء

لانا نقول اولا الاصل ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه
وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لما ان المعنى ان الكلمة المستعملة في
غير ما وضعت هي بوضعه له او استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا المجاز ترك في تعريف الحقيقة
دون المجاز فليتامل واعترض الخصم بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط
فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة مع عدم ارادة
الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قطعية على انه لم يرد بالفرس معناه
الموضوع له وكذا ان قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي
الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به اي بالطرف المذكور
الآخر اي المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت
لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى
اسم الاسد كالكساء للحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها في انكار ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير

يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا تيقنا الا ان احدهما
مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه
مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية
هو السبع المتروك ثم المستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية
وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا
ويستفاد من كلامه ما ينافي جميع ذلك في الجملة وقد وقع بينهم خبط في
تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها
تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من
التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسما آخر سماه المحتمل
المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر
اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على
سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها
اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى ورده اي ذلك بانه اي التمثيل مستلزم
التركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم
من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم

وجوابه انه على التقدير فهما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما تقول الابيض اما حيوان او غيره
والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل على حملهما على انه لم يجعل
مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف
قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى
حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها
والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز
العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة
واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا
نحو كلمة الله فلا يتعين حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الا
ستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول معنى انه اريد
بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل
المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من
الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع
بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه

التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الآية وفيه نظر لانه لو وجب ان مثل هذا التشبيه يتبع استعارة تمثيلية وهي انما
انما يصلح لرد كلام الخ حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه
قد عد من الحقيقة مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مجاز من
التشبيه بمفرد والمجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث استعمل في معناه الاصلي
والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث
ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييده واقترانه بالشيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة
فيما نحن فيه هو تقدم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية
في الحذاقة والاشتهار القطع بان المتقدم في قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل
في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي والمجاز انما
هو في استعمال صورة تردد من تقدم ليذهب تارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر جدا عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بالتحقيق لعدم تحقق معناه حسا ولا عقلا بل هو الذي معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل
صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المتخيل المثل يعني على الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو
الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة

اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل
لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزعم الحكم التشبيه بالمنا قم
فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة بالاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال الله انه بعيد
جدا لانه لا يوجد له مثال في الكلام ولما قول لسان تام لا يستغني ماء الملام فزعم السكاكي انه
استعارة تخييلية غير تابعة للكناية فيها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار
له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم العلامة لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام
بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف اليه الماء استعارة تخييلية
او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون
من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف
شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره
تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا تدل عليها دليل ولا تمس
لها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفا
ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا
وانهم يقولون ان الوهم قوة تخالف وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم
مخيلة ويخالف تفسيره للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل
الشيء الشيء كجعل اليد للشمال يدا او جعل الاظفار للمنية لظهور ان على تفسير السكاكي يجب
ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة
تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ

عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد
قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون غيره
لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا
يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه معناه الحقيقي لما سبق من تفسير
الاستعارة وان خص التشبيه المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا
لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول
ما ذكرت من معنى الاستعارة للمتحقق المشبه انما هو للاستعارة التي هي من اقسام المجاز
اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة
في التخييلية انما استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة
في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان
النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية في المجاز اللغوي غلط محض
بل لا يبعد ان يدعي الاجماع على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه
اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت
للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح
والتجارة فكما اعتبر هنا صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي
شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح ويكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية

بلفظ الموضوع له كلفظ المشبه وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر عن الاختيار
والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله فى
الايضاح ان كلا منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة بالمشبه غير ان التعبير عن المشبه
فى التخييلية بلفظ الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه فى قوله ان التعبير عن المشبه
هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد
بالمشبه هنا هو صورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
انما ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التي هى موضوعة للصورة المحققة التي
هى المشبه بها وحينئذ سقوط هذا الفرق لا يخفى وحينئذ يجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية علم
اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه
وحاصل اعتراض المصنف انه سقط الفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من
خواص المشبه به انه لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه
عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به ولم يحوج الى ذلك
لان جعل المشبه به هو هذا المعنى لو انه فعلنا ذلك فاذا قلنا لدى اسد شاكى السلاح مقذف
له لبد اظفاره لم تقلم فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والجرأة الموصوف
بالذات الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد
والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما ومعنى
زيادته ان الاستعارة تامة بدونه ومعنى المكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ما مر الا بالمنية فقد

وان المنية التي اثبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع
بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه
اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان
اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة بالكناية ورد ما ذكر
من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي فى الاستعارة بالكناية كلفظ
المنية مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة
ليست كذلك لانه قد فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجعلها
قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار
التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعني تشبيه المنية
بالسبع وكانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما
به التقصي عن هذا الاعتراض او رد سؤالا وهو ان الاستعارة تستدعى ادعاء ان المستعار له
من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره وبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته الشئ لكان من التنبيه باسم جنسه ثم اجاب
بانا نجعل هاهنا باسم المشبه ما نجعل فى الاستعارة المصرح بها نسمي المشبه فكما يدعى
هناك ان الشجاع مسمى لفظ الاسد بارتكاب تاويل وهو ان جعلنا التقصي عن التنا
فى ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك يدعى
اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو انه يدخل المنية فى جنس
السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي الليث والسبع لحقيقة واحدة
ولا يكونا مترادفين فنتميا له بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية

قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق
من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى
الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل والجواب انك قد عرفت ان المراد بالمنية
هٰهنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا للمنية وعلى هذا يندفع
ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في ما وضع له ادعاء
لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا ولكن يرد ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا ما لا يمكن
انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف
لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر ثم الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث
انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال في ما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظه موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعمال المرادف
في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار
انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع مستعار فكما في اظفار المنية
فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلافه بالاعتبار الثاني فاستعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف السبع والموت فرد من افراده فليتم هذا
غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما ضبطوه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية
هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء للمنية
مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة

بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو الاسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة
التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة
وفي اخر بحث المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية [illegible]
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه به في المشبه
ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار
السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق
منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها على عكس قوله وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني
عنها على نحو قولنا اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق
للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعونات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه
قرينة وكذا في قوله لاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمل في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة

الاستعارة التبعية بجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية
يجعل قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه
من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بآراء السكاكي ان قرينة التبعية كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة
تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام المجاز
المصرح به وذكر المشبه وارادة المشبه الا انه اشترط فيها ان يكون لا تحقق لمعناها حسا
ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة فاذا لم تكن التبعية تخييلية لم تكن الاستعارة
المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها بدون التخييلية في مثل نطقت الحال واشباهه
بل عند التبعية وجود القرينة بعين اللازم محال وذلك اي عدم استلزام
المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والكلام وانما قرينة التبعية التي جعلها قرينة
المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره
اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما قيل ان مجرد
كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية
مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه
وذكر بعض من تصدى لشرح هذا الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان
حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل
لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية يستلزمه

اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي [illegible]

المكني عنها لا على العكس كما توهم المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة التخييلية
للحال التي بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة المتكلم الحال فههنا استعارة مكني عنها
وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم
المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا اساس له بكلام السكاكي
والعجب ممن يقيم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد
بالاتفاق على استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا
على ابطال كلامه لانه نصب دليلا فصحح على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله ثم ينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد
وهذا لم يتحقق عقلا الا وهي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية
للتخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك
المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وهذا لا لزوم بينهما اصلا بل توجد
التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية
كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت
الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند لكن هذا يصلح ابطالا لكلام المص
لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر
امر وهمي شبه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد
من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر
في المكني عنها والتخييلية تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون
نطقت حقيقة مستعملا في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالا

للمكني

التبعية وكذا يكن ذلك على مذهب السلف لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد
والمفار للمنية فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك
لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وبان لا يشم رائحة التشبيه لفظا اي وبان
لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت
اسدا في الحمام تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض
من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه
من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما قال الشاعر ظلمناك في تشبيه
صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن ثم اي من اجل ان شرائط حسن
كل منهما ان يكون مطلقة غير مصحوبة بصفة وتفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد
اختار المرشحة من احسن انواع الاستعارة مع المجردة ناقصة الحسن بالنسبة
الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى
ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح
خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد به اللغز في كلامه اذا عمى مراده
ومنه اللغز وجمع الالغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن
كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد
فيها راحلة واريد الناس من قوله الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي النهاية
تجدون الناس كابل مائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا
كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير

الابل والكاف منصوب ثان لتجدون وليس مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كما
قيل كابل المائة غير موجودة فيها الراحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه
اعم محلا بمعنى ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه
وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون
وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكلفا بالايطاق كما مر بين المذكورين في قوله
اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه
انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل
في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة
ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر في النفس والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني
عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما
مر فحسنها تابع لحسن متبوعها وانما صرح المصنف فيها مع عدم وجوب كونها تابعة للمكني
عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولهذا استهجن ما ... الملائم ولقائل ان يقول الحالة التخييلية عنده استعارة
محضة مبنية على التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة
كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناه الاصلي كذلك توصف به لنقلها عن اعرابها الاصلي
الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وحده كما في الحذف
كالنصب في القرية والرفع في ربك لا غير فقد نقل عن محله الاصلي ... المجاز بالزيادة
فالتحقيق ذلك الانتقال فيه وهو صريح بالجر في ليس كمثله مجاز والمعتبر في فن البيان
هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جرت العادة بالتنبيه على الثاني اقتداء بالسلف ولهذا ...

السامع عن الوقوف عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة
تغير حكم اعرابها الكلمة ان اضيف الحكم الى الاعراب فالبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي بتغير
اعرابها بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل
القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل
القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال
الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام
لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول
لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا
كما تقول سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف
المضاف وفي ليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى
الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء
مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما
انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ
فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله
اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت
لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء

وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد
من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى
انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان
الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي
كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة من الله فالكلمة لا توصف بالمجاز
والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالف الظاهر اشار بالاول كنقصان الامر والاهل
فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي
من قوله او كصيب لبقاء الاعراب ولا النقصان في في قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه
على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع
من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة كونها محلا كما وقع
في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا احتياج
الى تقدير المضاف كما لو قيل لكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني
يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
بعد زيادة عليه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالف الظاهر فخرج ما لا يغير شيئا
نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى
فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالف الظاهر بالكلية مثل
ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر
والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل
فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وان زيدا قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح

فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير
حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي
كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة
فالكلمة لا توصف بالمجاز اصلا م

ورايي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ويشبه به لاشتراكهما في التعدي من الاصل
الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف
وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة
المفسر بتفسير بينا ولم يعتبروه فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاتهم كما في التعريف الذي نقل السكاكي عنهم
وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضح للملاحظة بين الثاني والاول
ولا اثر لا نبا ولهذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في
تعريف السكاكي انه ولما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما
كما ان المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف ان السكاكي هنا لم لا يستقيم دبره والله اعلم الكناية
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي
في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني
نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز
ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة
ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثل الاسد في قولنا رايت اسدا
في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه لا بد ان يكون في المجاز قرينة مانعة
من ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشي

بحث الكناية

لذلك الشي واللازم ينتقل الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم
من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة
وبهذا اشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك
فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد
وان لم يكن له نجاد قط وفلان جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل
وفي موضع آخر في المفتاح تصريح بان المراد هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة
المستعملة اما معناها وحده او غير معناها او لا فالاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية
فالحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح
وبهذا اشعر قول الملم انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان
يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو وهذا
يتوجه فلا ادري مع الادب ولا اتجاه الادب معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى
قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى تفسير لما سبق من التعريف وان ما
قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى
مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم
معنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق
السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت المسبب
ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم
يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون

اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير الاختصاص والتساوي
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى لازما ولو سلم فليكن
المجاز ايضا كذلك ح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لا يقال يستحق الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا
يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون مثل لازمين فيصير الانتقال من اللازم الى
الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من
خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب
ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة
ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه
نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كما يستعمل الغيث في النبت واستعمل النبت في
الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاولى والثانية كونه
عبارة من الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اي من الاولى ما هي معنى واحد وهي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
لموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله
الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان
وهي ان يؤخذ صفة فيضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن انسان حي مستوي القامة عريض
الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص

بالمكني

بالمكني عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد
قريبة والثانية اعني مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة
في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليتين عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا
باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما
وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك والثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة
يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد اشار الى الفرق
بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها
شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها
الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول
زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم
بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد وتؤنث وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف
والمجاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونه
جارية عن السبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دلالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه
او كانت غيرها نحو زيد بادي الحجبة اي شجيع وكثير الاخوان اي متقوي بخلاف نحو زيد

احمر فرسه واسود ثوبه فانه يتبع فيه الاضافة وكذا يتبع هنده في تمام الكلام فاذا قلت انا

الصفة المضمر الموصوف ثم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله

تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر بعد ذكر ما يشتمل على اشارة الى

ذكر احد الطرفين فجعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت الحكم بالخفاء في المعنى صفة

المضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسند اليه انما هو بحسب الامر اللفظي وهو امتناع خلو الصفة

من معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها

على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط

مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه

الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر

الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب

المفتاح قولهم مريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا

قال الم وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله

والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة

الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فتنبه صاحب المفتاح

على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه

هذا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح

وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية

الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة

الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير

في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى

كثرة

كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط

وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من

ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه

عنه وهو المعنى بقول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد

بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال

الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن

الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصها

بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب

معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات

الدالة على هذا المعنى كالاضافة وهي نحو ساحة او الاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن

الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او لابن الحشرج سمح

اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار الاضافة او الاسناد

الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول النجاد المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره في

طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره وكذا في المفتاح

وبه فرق ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها بها الى

الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون

فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج واما الحاجة الى هذا الوجود ذي

قباب في الدنيا كثيرة فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل

وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف

بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح

ثبوت المجد والكرم له بل الكناية عن ذلك تكون بما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء
على ان اضافة البرد والثوب الى الضمير الموصوف كاضافة نجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة
النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير
صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للشيء بين فضلا عن التصريح
بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير
ولمثل هذا القسم ابلغ اكثر من ان يحصى فان قلت هاهنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب
بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو وكناية عن نسبة المضيافية
اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة
الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له
والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير
مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية
عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من
يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات
صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فان كان الموصوف غير مذكور كان القسم
الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعُرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه
جئته فقال نظرت اليه من عُرض وعُرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية

تتفاوت

تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر
والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا
وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي
التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم
عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده
وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز
بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع
الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة ويختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه
المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت
الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب
منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت
الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء
والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا

آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي
ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا
ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
كناية وقد يكون مجازا بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال
الشارح العلامة معناه ان علاقة التعريض قد يكون مشابهة المجاز كما في الصورة الاولى
فانها تشبه المجاز من جهة استعمال الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس مجازا اذ لا
يتصور فيه انتقال عن ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة كناية كما في الصورة الثانية
فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما موضوع له مع ارادة غير الموضوع له وليس
بكناية اذ لا يتصور لازم وملزوم وانتقال عن احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد لانه امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة
صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا
اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء
فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان
اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء
اما تحقيقا او فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق
العلماء البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما
من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم

في بيان اللازم سائر انواع المجاز والمصنفون اتفقوا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ
من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا
من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس
السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل انه يفيد تاكيدا
لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية
قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو
والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد
زيادة في مساواته الاسد في الشجاعة لم يفدها
الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات
تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول
افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض
الم بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه
الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا
رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا

يفيده

الثاني
افاد زيادة في القرى لم يفدها
بل هي ان الاول

رأيت رجلاً كالأسد لأن الأول مفيد لزيادة شجاعة
الأسد والثاني مفيد شجاعة دون شجاعة
الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور
يفيد زيادة في المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد
الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب
في شيء من الصور وهذا يتحقق في قولنا رأيت رجلاً كالأسد لا بالنسبة إلى قولنا
رأيت رجلاً مساوياً للأسد أو زائداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق أنه في كثير
الرماد وكثير القرى ونحو ذلك هذا هو الوهم من الجم بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً
من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلاً إذا قلت
رأيت أسداً هو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها
قولنا رأيت رجلاً كالأسد وهذا كما ذكر الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت
المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي
وقد بينا ذلك في بحث الإسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا أنه قال فإن قيل
مزيته قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة أن المساواة
في الأول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه
بأن يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرماد
فهكذا لا يتغير معنى مساواة الأسد بأن يدل عليه بأن يجعل أسداً وهذا صريح فيما
مر أنه ما ذكرنا لكن الجم كثيراً ما يغلطون في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها
إلى التأمل الوافي والله أعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله والمسئول لإتمام

القسم الثالث البديع

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور معانيها
ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام إشارة إلى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسناً وقوله
بعد رعاية المطابقة أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة أي الخلو
من التعقيد المعنوي للتنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين
وإلا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر أعني تحسين
الكلام ولا يجوز أن يكون المراد بوجوه التحسين نحوها الأعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو من التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسناً سواء كان داخلاً
في البلاغة أو غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازاً عما
يكون داخلاً في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لأنه يأباه
منهاج بعض ما ليس من المحسنات إنما تعتبر لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر ونحوه
ليس من علم البديع وهي أي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي أي راجع إلى تحسين
المعنى بحسب الإفادة والأصالة وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي راجع
إلى اللفظ بدأ بالمعنوي لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني والألفاظ
توابع وقوالب لها أما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنها المطابقة
وتسمى الطباق والتضاد أيضاً والتطبيق والتكافؤ أيضاً وهي الجمع بين المتضادين أي
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الأمرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل أعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الأحوال سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً
وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل
التضايف أو ما يشبه شيئاً من ذلك على ما يجيء من الأمثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع

من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق اللون الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من اقسام الطباق وجعل قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة ومما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا يشتبه الا على من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية

فكقول

فكقول الحريري فلما اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني نحو الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل

لا أن يكونا متناسبين ومتماثلين فإن ذلك غير مشروط كما يلوح من الأمثلة ثم تخصيص
اسم المقابلة بالإضافة إلى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين
ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله أي قول أبي دلامة ما أحسن الدين
والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل أتى بالحسن والدين والغنى ثم بالقبح
والكفر والإفلاس على الترتيب ومقابلة الأربعة بالأربعة نحو فأما من أعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بيّنه بقوله والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه أي عما عند الله
فلم يتق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما
لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على أن المقابلة قد يتركب من
الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لأنه مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما
وإذا شرط ههنا أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمر شرط ثمة أي فيما
بين الضدين أو الأضداد ضده أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين فإنه لما
جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضد
التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين أضدادها
أي أضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون نحو
بيت أبي دلامة من المقابلة لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط

في الكفر والإفلاس ضده ومنه أي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق
والائتلاف والتلفيق أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين
الأمرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله
أي قول البحتري في صفة الإبل كالقسي المعطفات أي المحنيات من عطف العود
وعطفه حناه بل الأسهم مبرية أي منحوتة من بريته نحته بل الأوتار جمع بين
القوس والسهم والوتر وقد يكون أربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير أنت أيها
الوزير إسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون
بين أكثر كقول ابن رشيق أصح وأقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ
قديم أحاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الأمير تميم فإنه ناسب
فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والأحاديث والرواية
وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة
الترتيب في العنعنة إذ جعل رواية الصاغر عن كابر كما يقع في سند الأحاديث فإن
السيول أصلها المطر والمطر أصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح على الأصل
للمبالغة ومنها أي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الأبصار
وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك
بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأشياء لأن المدرك للشيء يكون خبيرا به
وقد يكون خفيا كقوله تعالى إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز
الحكيم فإن قوله وإن تغفر لهم يوهم أن الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
أن الواجب هو العزيز الحكيم لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد

يرد عليه حكمة فنعم العزيز اي الغالب من غير تغلبهم وتجانس يوصف ما يحكم
على سبيل الاحتراس لدلالة تبعيتهم النجاح من الحكمة اذ الحكيم من يضع الشي في محله اي
ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك
والحكمة فيما تقتلبه والمحقق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين متناسبين
بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا كالشمس
والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقنا له فالنجم بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومنه ايهام
التناسب بين السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن تبدل يوم الرسم
مدة النقط الحرف التاني المهزول ... محروم معطوفة على العطف في السبب
السابق يتخلل بين الرعط الاماني عادة لها من يتبل في تنزلكها والمتبادر من الحروف
من حروف المعجم شبه بها الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بالحروف على ما ادعم
وزاء اسم فاعل من زاته اذا ضربت ربيته وكذلك دال اسم فاعل من دلاه
الكاتب اذا رفع تسبيها والمراد بالنقط ما يقاطر على الرسم من المطر وقوله
يوم الرسم صفة زاء والمعنى تجعل هذه الحبيبة ... من النوق ما هي في
العجز والنحافة كالنون بركبها الاعراب في زيارة الاطلال مصيبة يتبعها اذ الاحاجيج
بها من شدة الهزال يريد انه ركب هذه الحبيبة ... اسهمتي فذكر
الحرف والنون والراي والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة ولهذا
ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض
على الطول وهو ان يوتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير
او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت

تطرزت سطار فيها طرازا من البرق كالتبر وهو يبكي بلا دمع ونقش بلا يد
ودمع بلا عين ويضحك بلا ثغر مستبشر اي ليس السحاب الوشي ثوب منقوش
والخز معرب خز وتطرزت اي اتخذت طرازا والطارف جمع طراف وهو
رداء من خز مربع له اعلام والطراز معرب طراز وهو علم الثوب وكقوله ذلك
الجن في الحل وامر ونهى واسع ولين وخشن وحرش وابر وانكب
المعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق
ليتالين يلين لمن يخشن الخارش وحرش ايها اصلح حال من يتحلل خالد وابن
من يتحل التم بحثه اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي واجمعها
يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير
لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب
الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب
والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والموث
وليسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل
قبل العجز من الفقرة وهي في المنثور بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله وهو
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى
وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز
وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما
يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي
يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكريره في كل منها فلا يتعدد بكون من الارصاد
ما يعرف منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله وما كان الناس الا
امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه

يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيه
او فيها اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء
كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان الله
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا
لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة
وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير
تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا
من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف
والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
على ما لا يخفى نجد نجزم على انه مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين
الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ
الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث
اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا
نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا
بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
ووقع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي
في هذا اللفظ وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم

في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم
فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمين بان يقولوا
لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس
كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام وتحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحالية وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي
المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في
قولهم قد جيل بين العير والنزوان بين المعنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان
واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر
كقوله اي البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت
الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي
فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء
في ان ترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله اذا ما احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها فزاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم
ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط
ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين

الملحق بها الى الوابيتي وحجاج الحجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا
اذا الجاني يهدد فسر الى احسنه فاعتمله ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو
ان يقدم جزء في الكلام على جزء ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصحيحة ما ذكره
القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت
واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول
الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع والعكس فيه ويقع
العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات
السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقع بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون
لهن فقد وقع العكس بين هم وهن حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان
واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قيل طويت باحراز الفنون
ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي
ان الفنون جنون ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق
بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها
القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار ونكتته
اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله

وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم
ومثله فاف لعقلنا الذي زال لا بل العلم ومنه اي ومن المعنوي التورية وتسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على
العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم
المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا
مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد نحو والسماء بنيناها
بايد فانه اراد باليد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او ملائمه كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف
ربيعا باردا او الغزالة التي طول الليالي خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان
الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي
في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي
والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد
افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة
من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على
العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف
الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله
تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد
من غير تصور يد ولا غل ولا بسط ولا فرق من علم البيان مسيرة اعوام
وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله

من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل ينصب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير تخيل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد الزمخشري النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة لئلا يتخيلوا على الشاع من خرافات المجسمة وواحل التشبيه والاكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى كلامه في جعل الايتين مثالين للتوحيد على ما اشتهر بين اهل الظاهر المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه الكلأ والثاني كقوله اي كقول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله

على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لان النشر اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل سبيه بها الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما بالمتعدد المذكور اجمالا وهو الفريقان وذلك ان يجعله قول الفريقين ثم لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وحد الفرد فيه الترتيب وعدمه ومن غريب اقسام اللف والنشر ما هو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل وهو في معناه بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى

لطيف مسلكه وذلك كما تقول لمن ضربت به بلادا وأعطيت عزا وخرجت من بلد كذا للتأديب ثم
والاكرام وضافة الشريعة ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه
بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه
ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم
من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب
المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل
المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا
علة لما علم من كيفية القضاء وهو لم يذكر في تفاصيل المعللات ولا ذكره في بيان
تطبيق العلل بمعللاتها موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه مستقل بالتعليل بشيء
من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية
القضاء عليه ويشعر بذلك انه قال وبيان الترخيص بالفاء حرف الجر كما قال
ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم
الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصومها في ايام اخر وفي
هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فالمذكور بعد الامر بصوم الشهر
ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا

الى واحد من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر
الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وبقية ايام الافطار في المرخص
له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب
في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنها اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين
متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعده ان الشباب والفراغ
والجده اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي
استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية الى الفساد ومنها اي ومن المعنوي
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة
الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنها اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله
السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر واقول لا بد ان يقول ان ذكر الاضافة
نعني من هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم
على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم
يراد به الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند الفعل اليه
اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي
العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على
الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج

أي يدق ويشق رأسه فلا يرثي أي لا يرق ولا يرحم له أحد ذكر العير والوتد
ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف وإلى الثاني الشج على التعيين وأما قولهم هذا
وذا متساويان في الإشارة إلى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى
الوتد فلا يتحقق التعيين ورد بكون البيت من قبيل اللف والنشر فكلام التساوي
بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل ولهذا يقتصر في التنبيه على ما يكون إشارة
إلى غير الحي ولهذا هنا أيضا جعلت هذه الإشارة إلى غير الحي وذا إلى الوتد والعكس
تحصيل اليقين غاية ما في الباب أن التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر
فليتأمل ومنه أي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى
ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله أي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها
وقلبي كالنار في حرها أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بأن جهة إدخال الوجه فيه من جهة الضوء وإدخال القلب من جهة الحر والاحتراق
ومنه أي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم واحد ثم تقسيمه
أو العكس أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالأول كقوله أي الجمع ثم التقسيم
كقول أبي الطيب حتى أقام الممدوح وهو سيف الدولة والمقصود الإقامة بمعنى
التسليط ولهذا عداها بعلى فقال على أرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة
وهي بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة
بكسر الباء وسكون الياء وهو متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت
السابق أعني قاد المقانب يعني قاد العسكر حتى أقام حول هذه المدينة وقد
شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح
إجمالا لأنه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت
الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا

ليوافق

ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولأن التعبير بلفظ ما دال على الإهانة
وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت
الدهر معتذر والسيف منتظر وأرضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه أرض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان أبي الطيب
وما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المص وقبله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا
والثاني كقوله أي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم إذا حاربوا ضروا
عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم أي أتباعهم وأنصارهم نفعوا سجية أي
غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة إن الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم
شرها البدع جمع بدعة وفي الأصل الحدث في الدين بعد الإكمال والمراد بها هنا
الأخلاق لا ما هو كالغرائز فيها فقد قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء
ونفع الأولياء ثم جمعهما في الثاني في كونهما سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه
أي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق
من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله
والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب أو شفاعة إلا
بإذنه أي بإذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وهذا في موقف
وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب
الحق والممنوع عنه هو الأعذار الباطل فمنهم أي من أهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها
زفير وشهيق الزفير إخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت
السموات والأرض أي سماوات الآخرة وأرضها لأنها دائمة مخلوقة للأبد أو هو عبارة
من التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما أقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك

الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه
ممدود الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء
من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون
في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب
النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به
الله تعالى عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه
واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه
ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين دخلوا الجنة بعد
ما عذبوا والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار
الابتداء واطلاق السعداء عليهم باعتبار تلبسهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في قوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق
النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم
شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم
من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر
وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك
الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم
من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على القتال اذا لاقوا
اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة
خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا وذكر احوال

واضافا الى كل منهما ما يناسبه او هو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى
يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من
يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفي في الاية جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر
الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث
اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكثرة تجبر تأخير الذكور تم لاجل التعريف
تنويها بالذكر كانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى
كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي
صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها
فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذي الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد
اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح
حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع
ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا
لتسألن به البحر الخ في المبالغة بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم
بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف ففي قولهم لقيت من
زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة في تقدير يحصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون

بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من ساحت الخيول
وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح
الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث
في الوغى وهو الحرب بمستلئم لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه
بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعد آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول
في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع
منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة
بن سلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الحاصلة صفة
ورفع تحوي الغنائم والظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه
قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه
والمانع من قبل او يموت وهذا الخلاف في قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى
للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن
التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة لهذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا قرينة عليه وبعضهم استبعد ما قيل انما اراد ان في البيت نظرا الى ان من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا ملكه كالوقوع في تطاول
ليلك بالاثمد والتنبيه في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي
او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب

كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس
بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم
ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب
ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف انه لو كان كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان خطابا لنفسه لم يكن قسما
برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد فيه انه ينتزع
منها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله
اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد
الحال اي اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال
والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا
ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج
مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء
يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت
يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انه مقبول مطلقا بل الفضل مقصور عليها
لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة
على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن
من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو
ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار
الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها المبين للمقبول من المردودة وهذا لم يقل

وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا
مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه
اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة
في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي
قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في
الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق
واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها
دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل بالجزم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل
ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق
وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا
ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي
التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان
يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت
اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى
ان الممدوح يخاف منه النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول
منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد
في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط تجاه كتبا واقراسا
وبالاوزاد نكاد ان يتجوا الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل
كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير الى الجياد اي
عقدت سنابك تلك الجياد عثيرا هو نوع من الشعر عليه اي على ذلك العثير

لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق
رؤوسها متراكما بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة
وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول
الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن
اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان
اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل
وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظة يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه
اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة المطلوب على طريقة اهل الكلام
وهو ان يكون بعد تسليم مقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد
بفسادهما خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي
التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية
القطعية لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد
وانما هو من المشهورات وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها
الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك
حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها
الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف

لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خان
والكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني
كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب اراد به الشام مستراد
اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ طلبه تارة ومذهب
ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم
واقرب كفعلك اي يجعلوني حاكما في اموالهم مقربا باسنادهم رفيع المنزلة عندهم
كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك
اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم
قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء
قياسا ويمكن ردها الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا
لكان مدح ذلك القوم لك ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وهو وارد على صورة
القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
اي على الاعادة اهون واسهل عليه من البداية وكل ما هو اهون فهو ادخل في
الامكان وقوله تعالى فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر
ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة
له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون
ما اعتبر علة في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في
الواقع والا لكان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه
لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار
لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار

على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لانها اي لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة
اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها
في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك
اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة
بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب
هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة
فعلله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي
اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في
العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة
الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه
لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم
وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب
وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعاديه وفيه نوع مدح
بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي كما ثبتت قوة الغضبية متصفة
برذيلة الافراط ويتضمن انه لم يقصد اعداءه صنيعا وفرطا منه منهم وانه لا يحتاج
الى قتلهم واستئصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي قصد اثباتها اما
ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى

بر پایش گر از جیب چه خدمت کاران · کو گذشته است بدرگاه تو چون بنده
زبهر طلعت تو آن طرب که در زهره است · زبهر خدمت تو آن کمر که بر جوزاست

الواشي هم

يحيي حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة
الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي كانت ممكنة
عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بحجة ان انساني اي انسان عين الشاعر
من الغرق في الدمع حيث ترك البكاء خوفا منه او من كيف يعطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت
لم وقد كان وجد بها فارسيا في هذا المعنى من ترجمة لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت
عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم
من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان كون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة التي شبهت بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد
تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب
البيت فتبين ان المراد الانتطاق صفة مقتضية لثبوت الجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها
بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يكون
بل هو محسوس ان المراد بها الحالة المشبهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
ذلك فان قلت قد جعل الجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيته ما على الجوزاء
من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد
دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت
الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة العلم به
كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح
علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة
الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يكون

اي حقيقة فقد الشبه
وقصد اثباتها

لوصف

لوصف علة بما يشير لطافة لتفيد ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن
التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان
فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقول ابي تمام كأن السحاب
الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا
فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في
تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها
الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من
الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول
المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها
وهذا البيت يشبه الحمق كما يحدث وهيت طالا لان طال عليها الامد دارسا
فلا علم ولا نشد ليسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما انجد وقال بعض
النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا المراد بالحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان
صدري عن عزائي بلا ... شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديار
ان هذا البيت قبل قوله كأن السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار
البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته
السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق
امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر
بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلامك راكب وابوك راجل كقوله
اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية

كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من
عض الكلب الكلب وهو الذي يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه
جنون لا يعض انسانا الا كلبه ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم
ارباب العقول الراجحة ملوك واشراف وفي طي تهمتهم قول الحماسي بناة مكارم
واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقدم فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل
وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه

تأكيد المدح بما يشبه الذم

الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون
من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف
يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض
المبالغة في تحريمه وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وههنا بحث وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها من قراع الكتائب اي
مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم
ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير
كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذه زيادة توضيح للمقصود ويصرح به
والا فضمير منه مبني على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول
من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في
المعنى تعليق بالمحال كما في حتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه
اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه
قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال

فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون
المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فذكر
المستثنى اخراج لما دخل عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز
على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر
ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو
المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد
ما نفاه من العيب ويثبته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي
ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من
الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه
صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح ما فيه من نوع الخلابة والخديعة
للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح و
باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها
صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد
بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون
منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى
منه وهذا لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال لكنه اي الاستثناء
المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع
لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح
فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه
الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث ان الاستثناء

فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول
اعني دعوى الشي ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا
ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته
التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من الوجهين وان
يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل
وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة
الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها اللغو لا انهم لا يسمعون الا قيلا سلاما سلاما لا يمكن حمله على كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم بل ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
لان قوله سلاما سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس في الكلام ان يذكر متعددين ثم ياتي بالاستثناء
المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك
لكان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر
وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح
نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها
وهو الايمان بآيات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل
الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون
بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الداخل عليه
لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد
كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر

الاانه

الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناء آخر مثل قوله بيد اني من
قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لانه استثناء منقطع ولا فرق بينهما بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشي صفة ذم بتقدير دخولها
اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت لشي صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد
وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي فيه الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه
الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي
ومن المعنوي الاستتباع وهو المدح بشي على وجه يستتبع المدح بشي آخر كقوله اي قول
ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد
بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده لانه لا معنى
لتهنئة احد بشي لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة
والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا
ونظامها وفيه بحث لان تهنئة الدنيا انما هي تنبئ لاصلاحها ولو كان ظالما في قتل من قتل لكان
لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشي في الثوب اذا لفه
فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر وهو منصوب مفعول ثان
ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو اعم من الاستتباع كقول الشاعر ابي الطيب اقلب فيه اجفاني

في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم
المقدم ادمج شكوى الزمان في التهنئة وفيه سهو لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجا
ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب وهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره وا
الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد
بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني كثرة تقليبي
لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقد يعني آخر اراد بالحسن اعم من ان
يكون ... كما في بيت ابي الكبير والكبرى كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في
وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن
ذلك بالاستفهام عن وجود خليل يصلح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
وتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان
من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا
لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه
حلمه او دعه اياه فان الودائع تستعاد لكن الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى
محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى
عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون
مدحا وتمني العكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات
القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو
انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر
بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام
ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه

السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار
بكر مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لا
يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وتجاهلت
التي يجب ان يكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي
كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها
بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم الرجال خاصة والتدله اي وكالتحير
والتدهش في الحب كقوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي
من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر اضاف ليلى الى نفسه اولا والتصريح
باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والا
منها كقول ذي الرمة امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل
يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاثة الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية
عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق يعنون محمدا عليه السلام كانهم لم يكونوا
يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ونحو ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت
له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها اي فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك
الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك
الغير او انتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز

منها الأذل وقد ثبتت العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين
كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالأعز الإخراج
فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض
لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله والمؤمنين
ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله أي حال كون
خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل أي يحمل على خلاف
مراده من المعاني التي يحتملها بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت
إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك
المؤونة وثقلتك بالإتيان مرة بعد أخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالأيادي
والمنن والنعم وعليه قلت طولت قال لا بل تطولت وأبرمت قال حبل ودادي
أي طولت الإقامة وأبرمت أي أمللت قال أبرمت حبل الحكم والتطول التفضل والإنعام
فقوله أبرمت أيضا من هذا القبيل وأما قول الشاعر وإخوان حسبتهم دروعا فكانوها
ولكن للأعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد
صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان
الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه
لمعنى حمله على خلاف ذلك المعنى ومنه أي من المعنوي الاطراد وهو أن يأتي بأسماء
الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا
لأن تلك الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله
إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب أي هدمت ملكهم ويقال للقوم إذا ذهب عزهم
وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم أي إن تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون
به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس ملكهم بقتل بعتيبة عتيبة بن

الحارث وهو قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن
إبراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور
منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ أي في التلفظ
فيخرج التشابه في المعنى نحو أسد وسبع أو مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم أو مجرد الوزن
نحو قتل وضرب أو وجه التشابه في اللفظ كثير يحتمل تفصيله الجناس ضربان تام وغير
تام والتام منه أن يتفقا أي اللفظان في أنواع الحروف فكل من الألف والباء والتاء إلى الآخر
نوع آخر من أنواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي أعدادها وبهذا يخرج نحو الساق
والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج البرد والبرد فإن أحدهما يتبع الآخر فإن هيئة الكلمة
هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة
بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها أي تقديم بعض الحروف
على بعض وتأخيره وبه يخرج نحو الفتح والحتف ونحو الحسن فيحصل القسم أعني التام
حسن الإفادة مع أن صورته صورة الإعادة فإن كانا أي اللفظان المتفقان في
جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين سمي تماثلا
لأن التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان إما متفقان في الأفراد والجمعية بأن يكونا مفردين
نحو ويوم تقوم الساعة أي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة أي من ساعات الأيام أو جمعين
نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال فالأول جمع إجل وهو القطيع من
بقر الوحش والثاني جمع أجل وهو منتهى الأعمار وإما مختلفان نحو قول
الحريري فلان طويل النجاد وطلاع النجاد فالأول مفرد والثاني جمع نجد وهو المرتفع
من الأرض وإن كانا أي كان اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف
أو فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله أي قول أبي تمام ما مات من كرم الزمان
فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لأنه كريم يحيى الكرم ويحيى علم وهو [illegible]

جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس

ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد
ان يكون التجنيس الذي احد لفظيه مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس
التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك
لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء سطيا
مطيا [illegible] منازل [illegible] البين عن بلقع فكانما [illegible] من احرف ندا و سطيا
نادى والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق

والا اي وان لم يتفق اللفظان الذان احدهما مفرد

اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر
مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل وان منه ما يدخل في قوله والا خص باسم المفروق
ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك
وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه و
مطعم صابه والثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة
مرة والمصاب الاول بالفتح مشتق من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فعلى
ليسمى مفروقا مثل لا يذهب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
بل من الكلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا
والا فهو متشابه او مفروق وقد صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان
اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو لا يخير اقسام لانعدام الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما اذا اختلفا في اثنين من هذه
او اكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك
من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما فلهذا حصر المذكورة في الاقسام الاربعة فقال وان
اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان اتفقا او على مقدر اي هذا

فيما ذكر

فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف
قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وان
لفظ الجبة والجنة من التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد قولهم
من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء
من مفرط واما كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف
واحد عد حرفا واحدا كانه في الصورة حرف واحد [illegible]
فقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف ساكن
كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني
متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول ومثل قولهم البدعة شرك الشرك
وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين
من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان
اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون
حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما
حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او في الآخر وعلى
[illegible] وذلك الاختلاف بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق
الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول
ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ايد
موصوف محذوف اي يمدون سواعد من ايد زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض

مثلها في قولهم هو بين الحطيئين والجملة معطوفة على الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع
عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى
عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون الضرب يوم الحرب ايديا ضاربات
للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى
هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل
ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى
حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل
لك فائدة بعد الياس منها او باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما
واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء
من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا
وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان
لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فخرج عن التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق وطلب الحرفان الذان
وقع بهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة
اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس
او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها
الخير والتقارب بما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من قرب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل
همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن
فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله

ثم انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان عدم التقارب في الهاء والميم الشفويتين
نعم او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا
المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع من الكلمة الاولى اولا
من الثانية والذي قبله ثانيا فهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض ومثلها
اثنا ونقول نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه فانه لولا الاخير حسامك
فيه للاحباب فتح وهو محكه فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت
والمجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحا
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء
كان جناس القلب او غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير المتجانس الآخر سمي الجناس
مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب
شيئا وجد وجد وقولهم شرب النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصي
عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف ويلحق
التجنيس على توافق اللفظين في الخط ويسمى تجنيس الخط كقوله تع والذي هو يطعمني
ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد
حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش
فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف والنقط
كقولهم في مسعود سني يهود وفي المستنصر تبرهو كلاحبة للسني تضربه حيه
وقيل الفاضل المستنجد تعثر البش تصحيفه فقال البيت بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول

تجنيس القلب وهو ما ان
لانه ان وقع الحرف الآخر

مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام
يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق
وذلك في ان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن
لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فالاول من قال
من قال يقول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة
الدنيا ثم اعلم انه ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير في ذلك
لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل
القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهذا
ظاهر ومن انواع التجنيس بالمعنى بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه
وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل
اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين
في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ
الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان
مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين
نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون
احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت
واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر
صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو
في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المص تركه اولى اذ لا معنى

نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق

فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول
فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره
او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان
بهما فيصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه
اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من
ضرب اربعة في اربعة لكن القوم لم يوردوا من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا لما علم
بالامثلة المذكورة السابقة ولما اكتفى بامثلة الاشتقاق بهذا الاعتبار اورد ثلاثة عشر
مثالا اما ما يكون اللفظان المكررين فيما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله
القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة ويوضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول
اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والضمار يعني لصاحبي رفيقي
وقيتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك
استمتع بشميم عرار نجد ونباته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول
مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية
حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فاني بالبيض يعني بالسيوف القواضب
القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن
الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها
اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة
عليه وانتصب معرج على انه خبر يكن والمراد صفة الالمام وقليلا صفة موكدة لان

لان الله تعالى منهم من اضافة التسريح الى الساعة ويجوز ان يريد الا تسريحا قليلا في ساعة
فيكون الضمير مستترة ويقللها فاعل نافع او مبتدأ ونافع خبره مقدم عليه والجملة
في محل جر صفة والضمير في يقللها للساعة اي تقليل التسريح في الساعة يعني قنعا على
الديار التي لو وجدتها اما مولية ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم
فيها وان لم يكن للتام سكانها الا تسريح ساعة فان تقليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي
وكما اذا كان اللفظان المتجانسين فاتح احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها
هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير
المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل
جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيه الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالبلابل
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون المص وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل
قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني
من القرآن ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة
ويسمى جميع القرآن المثاني ايضا لاقتران اية الرحمة بالعذاب ومفتون برنات المثاني
اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مثنى مفعل من الثني
وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم
ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي انهم ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة وكما اذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فيكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا

فالغرائب

فالغرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضرب الرجل وطبع الرجل عليها والضريب
المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن
عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم
يحفظه عما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه عما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان
مما يجمعهما الاشتقاق ومثله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب
يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا
مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول لا انه من القسم
الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق ومما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول
مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير فضاير ويضير
مما يجمعهما الاشتقاق ومما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام
في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر
صرف الدهر ماله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى
بواتر اي قواطع فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لا رونق بعده
من استعمالها استعمالها فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة
الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق
في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري
العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول فعل ماض من اللوح والآخر اسم فاعل من اللحاء
ومثال ما وقع الملحق في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع اليه
تلخيص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر
في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه

سواه في التزي فالتزاوي من الترو والتزي بالتي ومنه اي من اللفظي السجع
وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما واليه اشار بقوله قيل هو تواطؤ
الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع
في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة
برأسها او الحرف الآخر منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على
تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد فالمراد السكاكي بالاسجاع حيث
قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر الفقر وهي التي
تقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل ان المراد بالاسجاع معنى المصدر
كما اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي
ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر ~~الابيات كذلك الاسجاع هي~~ الفقر وكما ان التقفية
تواطؤهما فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا تواطؤهما وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرّف
ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلفا الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية
اي التوافق على الحرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى
في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل
الاسماع الاذان كان مثالا لان يكون اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى

والا فمتوازي اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى
فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن
فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق
والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل ما في احدى القرينتين مقابل من
الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى
اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى آخر والا كان تطويلا كقول
الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم
ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور
وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت
قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود اي بعده ان لم تستويا قرائنه
فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة بعد قرينة
اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون
الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثمان لفظات والثانية تسع وله في القرآن
نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر فان الاوليين تحسبان في عدة واحدة

ثم يأتي الثالث بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب
اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها
لفظتان ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان
يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده
في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند استماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها والسجع اما طويل واما قصير والقصير احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة
وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير ان يكون تأليفه من احدى عشرة
الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى
احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل
القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف
والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة
لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور وهذا غير جائز
في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها
للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام
ومرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لمخالفة
اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يق في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير
الحمام ونحوها بل يق فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يق
الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم
قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي وهو الماء القليل

وأورى

في الله واورى به زندي اي صار ذا وري به زندي وهو عبارة عن الظفر بالمطلوب
وما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه متكلم من اوريت الزند اي اخرجت
نار فغلط وتصحيف ومعنى ذلك [illegible] والضمير في به يعود الى الممدوح المذكور في
البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لأعلم ان قد جل نصر عن
الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير
وهو جعل كل من شطري البيت مسجوعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر
الآخر وقوله سجعة مخالفة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري
البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني
للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل قرينتين مسجعتين بسجعة تسمية
للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني
المتربة عن الاتراب سجعة وقوله وطوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء
اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح
عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقرب به
من رضوان الله مرتقب اي منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشطر الاول سجعة
مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث
وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن
السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة
تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع
الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل
مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس
افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية

ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني في الفهم جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالث ان يكون
المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط
الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابع ان لا يفهم معنى الاول الا
بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة
الربيع من الزمان الخامس ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص
وكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف
المعنى كونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية
البيض مرتعا السادس ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني
ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب مستبعد جدا السابع ان يكون التصريع في
البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من
الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى
ان السابع خارج عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة فان لفظي مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في
التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بالتاء على ما بين في علم
القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول
والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في
التقفية وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه لا يشترط فيها

التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق
الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة
هي تساوي فواصل النثر ومصاريع البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف فانه كما في السجع فكل سجع
موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في
الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان ما اي
ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن
خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
في كلام البعض يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة تختص بالشعر اورد لها
مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وكذا سنذكر ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم
من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان
هاتا اوانس اي هذه النساء تأنس بك وتحدثك وهي الوحش نوافر
قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل وهذي النساء نواضر لا ذوابل فيهما الكلام الآية
والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ
لا تماثل تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول
البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من
اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير

او اكثر اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ م

الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون
في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين تلبا للاخر كقوله انا الا آلات ههنا لا
املا وقد لا يكون كذلك بل يكون بمجموع البيت قلبا للجزء كقوله اي قول القاضي الارجاني
مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل
كل في فلك يسبحون وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر
هو الحروف المكتوبة ومنه اي من المعنوي التشريع ويسمى التوشيح وذو القافيتين ايضا وهو بناء
البيت على القافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان
عليه ان يقول الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر
مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا
مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري
يا خاطب الدنيا من خطبت المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة
الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت
غدا تعسا لها من دار غارتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار
وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الكامل الا انها على القافية الثانية
من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من
اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى
عنه انه ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من
قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الكاف ومجموع
قوله كالشرك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر اوالفتحة
دار منه وههنا قول اخر مذكور في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى
وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي
فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الكلام
من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم
ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجي قبل
حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية
او ميمية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من روية الحبل او من روت
على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان
البيت به يرتوي فلا ينقطع كما ان عند الاري لا ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل
الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر
موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع يعني ان يؤتى قبله بحرف او حركة
يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال من ما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل
يجي والمراد انه يجي ذلك في بيتين او اكثر او في فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت
يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جا قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس
بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا بميم وقوله
ما ليس بلازم في السجع معناه انه يوتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل
ما في معناه من فاصلة الفقرة بشي لا يلزم في الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل
هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشي ويتم
السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
في السجع والقافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه لجي ما ليس بلازم

الا انملة وهذا لان الفتل يجمع
بين قوى الحبل

في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم
في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا
تحقق الهاء لتحقق السجع في نحو ولا تقهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت
الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف
الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع
او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت له نعمته واشكر وله وقد يقال
شكرت فلانا يريد نعمته فكانه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار واوصل الايادي
بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى
اذا النعل زلت به اي النعل كناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت
النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما يوبه
من حوادث الزمان وفي طرفيه قول الآخر اذا افتقر المرء لم يظهر فقره وان ايسر
المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها
بالتجمل فكانت اي خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه
لها بايادي يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء اللازم له حتى تلافاه بالاصلاح
فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة
وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع بدونه نحو جلت ومدت وانشقت
ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما
التزام الحرف والثاني التزام فتحه وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر
وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل
ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح

ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا
كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه قد التزم في الفاصلتين اعني
العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء
التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التعريف قلت يحتمل ان يريد بقوله
قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك من حروف القافية والفاصلة او في غيرها
لان جميع ما في البيت قبل حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد
والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم
الناظم في الشعر او الناثر في السجع قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف
بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة
والا لكان المناسب ان يقول في البيت والفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون في غير الفاصلتين
ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في غير الفقرة
او الابيات غير الفواصل او القوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في المذهب اللفظي من
المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي دون ان تكون المعاني توابع
للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الالفاظ التي تليق بها
فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها
كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل
من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء
من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء
الدلالات وركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول
الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما

ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه
راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو نوعان احدهما مثل ما يرجع الى تحسين الخط دون
اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرناه فيما سبق ومثل
الموصّل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصل الحروف كقول الحريري فتنتني
فجننتني بجفن يفتن غب تجن ومثل المقطّع وهو ضد الموصل كقول الوطواط زر
ان زرت دار ودودة وداد او ورد ذا او ورد ذا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة
التي يكون احد حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة
باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعدك يزين الى اخر الرسالة
ومثل الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل
الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا توجد
فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي
رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا
وقول ابن ابي يونس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى
تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره
لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك
خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع
بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على التخليط مثل
ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء
مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني فيما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدمه

مما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص
والانتهاء والحمد لله على ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا
وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن
الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل
اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول
في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في
في وجه الدلالة على الغرض العام وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من
الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيآت تدل
على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيآت بمن يثبت تلك الصفة
له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقرارها فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول
اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه
لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة
الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته بل لم يصل
اليه احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان
الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته

من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا
بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب
التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي الباقي على
ابتذاله او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة
المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر
وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف
على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع
الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان
يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه واما
مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير
تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة
محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس
اذا انت لم تنصف اخاك اي اذا لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه
مستوجبا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على
طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتدلا بك وبولخائك
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اي يركب حد السيف
يحتمل الصعوبة تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره اي اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد
السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا
او معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشد هذين البيتين

فقال

فقال له معوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله
الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ لي والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة
وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها
او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب
لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها
صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه
اقام تجلد مقام تجمل وقال ابن عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس
الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه
اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى
مع رعاية النظم والترتيب كما في بيت حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم
الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر
وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله
فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن
السبك او الاختصار او الايضاح فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول
بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف
يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع
القتال الذي يعتد ويولع بالقتل وقول سلم الخاسر الجاسر اللهج ...

في الاساس سمّي به الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به

من راقب الناس مات غمّا اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة

الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن ابي معاذ

عن ابي قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه

واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب

بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف

القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه

بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم

وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول

فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد

في بعض غزواته هيهات اي بعُد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده اي بعُد

نسيانه بدليل ما قبله وهو قوله أأنسى ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتهي

الفتى وينيل لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في

المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت غلط لان الغرض في هذا الكلام نفي المثل وان

يقال انه يعز وانه لا يكون فاما جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض

وحوّله وجعل المثل ولم ينفه من حيث جعل بخل الزمان بان يجود بمثله

وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع

الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول

ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محله اذ المعنى على الماضي والمراد ولقد كان

فان قلت هيهنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا

بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت

السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله ولم يبق في تصرفه حتى يسمح

بهلاكه او يبخل به كذا ذكره الامام واعترض عليه بانا سلمنا ان الجاد لم يبق في تصرفه

لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه

او يبخل به وان يخل فهي الشاعر ذلك والحاصل ان الجاد واعدامه كان بيد الزمان فجاد

بالجاد لكنه لا يسخو باعدامه فقط لكونه سبب الصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى

يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا تظهر قرينة تدل

عليه وعلى ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان

من سخائه فسخا به واخرجه من العدم والوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به

على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه

غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلا اعدى

سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير كلها فالمصراع ماخوذ من مصراع

ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى

مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى يجب ان لا يكون بينهما

تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان

ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى قول ابن جني

وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله

اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد

المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان

اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها

لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها

المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا ... التجمع لعلة وهو مليل

فحدبت اضنيت الى المنايا او روي بدل المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية
والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا بدل قول القاضي الارجاني يشكو
الاحداث فرايتكم لما استتر بيراعي تحرقتي حوت لك الدر الذي اودعتم في مسمعي القبته
من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها
عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر التي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط
من عيني وقوله فهو اي كل من الاخذ انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة
باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك
والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك
راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي من فنائك غير
غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من
الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني وهو ان يوخذ المعنى
وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي
اخذ المعنى وحده الماما من الم له اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا
وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها والمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا
والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني
اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول
كقول ابي تمام هو الصنع اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية
اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فالريث في بعض المواضع انفع وقول
ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك عني اي تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير
الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك يدل على كثرته
كالسحاب انما يسرع منها ما كان خاليا لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت

ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها
اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع
في الندى اي في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه
من عضبه اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق
قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان اسنة قضبانها وخرصان الرماح
اسنتها ولعله الخرص بالضم والكسر يعني لو ان مضاءها استنه رماحهم ونفاذها
كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة كالمعتمد على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة
في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده
البحتري هنا بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي
لم يك زايدا ولم يك اكثر الفتيان بالاموري وما كان اكثرهم سواما والسوام
والسوام الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب الباع
والذراع ورحبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى
العين في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون
كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن ام والصبر
يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام وقد كان يدعى لابس
الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة
واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم ... سواء ذو العمامة
والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هولاء في صورة الرجال لان الرجال منهم

والناس منهم سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب
وقبائل العرب له ومن بكفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل
بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه
خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء او
افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه
فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته
ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم
وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد من غمده فكأنما
هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف
ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من المعنى الاول كقول جرير اذا غضبت
عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم
وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص
ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروي انه لما بلغ هرون الرشيد
كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه حتى افضت به
الى النكبة ولما حبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى
عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد
ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان
يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص أجد الملامة في هواك
لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار
والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما في اتصلي وانت

محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت كما هو راي
البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع
بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد اي الملامة فيه من
اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي
الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا
كما تقول في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول
ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال اما ابو تمام فان
الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واما ابو الطيب
فلان سبقت نغمته من سائل العطاء للممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانه
غادر ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا اي عيانا ثقة حال اي
واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا
اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم
من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى
بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان
الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا واثقا انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش
الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة
بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسابق العقبان
فوق راياته لاكل لحوم القتلى فظلالها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأي
عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام لما اخذ بعض معنى بيت الافوه
لاكله لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت

متخيلة لانه بيت رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى

المتم اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال فعشان ستما رجبل

الطير والنسر بالبرع لاعتماد ما بغلت وهذا ايضا يؤكد المتم بذلك وهذا ايضا يؤكد واما

قول ابي تمام فلم يلم ابي تمام مما اتى به قول الافوه رأي عين وقوله فعشان ستما لا يتم لانه قول

ابي تمام ظللت الملم بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها منا طير

من الجيش لا نه انها تقول هذا ثم اذ يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى

اصلا لكن زاد ابو تمام عليه على الافوه زيادات بحسن المعنى الذي اخذ من

الافوه وهو قوله تسايرالطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل

وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش ثم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل

لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء

المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها

ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو نوع التوع الثاني من الكلام

السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات فيحتمل الا يكون معنى قوله وبها ثم حسن

الاول اي بهذه الزيادات ثم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطير على اثارهم

وما ذكرناه او لاهو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة

لغير الظاهر ونحوها مقبول ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف

من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد

خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل

كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والمعرفة هذا الذي

ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا

وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ

وبهاي بانها متهامع الرايات حتى كانها من الجيش

من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه

منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة

لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او

في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد

الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته

واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان

علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك

اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد

منهم فاستعفى فما اعفي فدفع اليه سيفا غير صالح للضرب ليستعمله فقال

الفرزدق بل اضربه بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل

ذلك السيف لا خالم او انه ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتقوا نبا السيف

فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة

الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر

ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو

يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا

ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع

ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وتلم والفرزدق وحضر جرير فخبر الخبر وما انشد الشعر

فانشد يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن

ظالم فاعجب سليمان ما شاهدهم فقال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد

اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق

بالعجز دون ما عداه فقال مجيبا كلا لسيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم
ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وحل مرتبة الرومي جاعلة
لكم ابا عن كليب او الخاتل طريم واذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا
وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم
بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول
في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الآخر
اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على
انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه
اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا
وقال النبي عم كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس
اما من القرآن او الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول
الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت
اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه
فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ
النبي عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم
نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي اللئيم وقيل انه من قبحه الله بفتح العين
اي ابعده من الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال اي الحبيب لي انه رقيبي سيئ الخلق
فداره من المداراة وهي الملاطفة والمداهنة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك

الجنة

الجنة حففت اقتباس من قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي حففته
بكذا اي جعلته محفوفا محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب
الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي
كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله
اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية عن خليله عم ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير
ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي
من هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في غلام
صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير
يسير اي في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقييد كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة
بعض اصحابه قد كان اي قد وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله
وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه
او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال
مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره
من قصيدة اخرى لكنه لم يلتفت اليه لقلته في اشعار العرب كالتضمين البيتين مع التنبيه
على انه من شعر الغير كقوله اي قول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى
تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه
كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت

انتظر الغناكر اكبر في المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن
الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورًا
لاحاجة البيت قول ابن العميد كانه كان مطويًّا الا احسن ولم يكن في قديم
الدهر انشد بيان الاكرام اذا ما اسهل ذكر من كان يلفهم في المنزل
الخشن والبيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على
انه من شعر اخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي
عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى
اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عمرو بن عثمان بن عفان نسب
الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو امية بن الصلت وتمامه
ليوم كريهة وسداد ثغر اللام ليوم للوقت والكريهة من اسماء
الحرب وسداد ثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت
الحرب وزمان سد الثغور ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي
واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم
واما بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة اس اعذاره الساري العجول توقفا
ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم
ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير
الثاني كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كانا عشية
اسر في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى وأذى والاذ

اقبلت الدنيا عليك بما تروم فلا تنس ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير
الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل
البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية
وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب
التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب
مجر على انه مفعول ثان ليذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقدم فيه جواز تقديم الظرف
على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى
انهم كانوا نازلين بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب
تصغير العذب ويعني به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما
ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق
فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه والبيت لسحيم
بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني غيره الى طريق
الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته
ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولذا وصفه بالرشيد وانما اراد الغوي على طريق التهكم
وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا

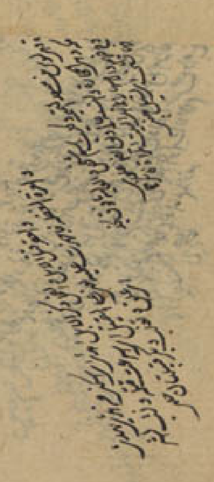
لان الشاعر الثاني ادرج في شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل
مغلوب وربما لا ينسب فاحش في شعره بشيء من شعر الغير واما العقد فهو ان ينظم
نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت
ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه
منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن او الحديث فنظمه عقد
على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر الجملة حال اي ما باله مفتخرا
عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره
جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل
مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكنه اشير الى انه من القرآن
او الحديث وحينئذ لا يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني
بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وكقول الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق
الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال
بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله
من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما
الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر
عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض
المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته

كالحنظل

كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول
ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة
واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر في قلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه
وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت
فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر
اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هاهنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة
حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ
مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره
اي ذكر كل من القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل واقسام التلميح ستة
لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر
او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من
جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما ادري أأحلام نائم ألمت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم ولهم
للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحوم الطير على الماء دار وحومه غيره ونضاه
نزعه وازاله الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة وانطوى
الثوب المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب له اشار الى قصة

لانا الشاعر النابغا وفيه
مغلوب ودرعها

ولدجي ارضاس العاليه فلم يكن بقاطا الا ابل جساس لطناهره بنيها لخرجت فقال جساس
اذنت الجربة تجي في حي كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء
صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
ايتها الحرة اهدي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب
حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه وتبعه فلحقه فطعنه ثم وقف
عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو والنب وقتث الشر بين
تغلب وبكر اربعين سنة كلها للتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل
كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان خرط
القتاد ودون خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب الى نحو قول جساس لاعقرن فحلا
فظن انه تعريض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها
حتى ينتثر شوكها واما فائدة التلميح الى القصة والشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية



واخوان صعتو ببيته اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم
ناقع ولى قصة يعقوب ع والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هدية تعق اولادها اشار
الى المثل اعق من الجرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك
النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا
اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك
الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي
ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة
من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء الليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية
البحر فقال الهلالي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم
برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء
ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الانق
والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع
من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس
وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة
لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة
تناسب وتلاوم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال
ونحو ذلك ومما يوجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف ونحو ذلك

احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع
على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان في غاية الحسن فالابتداء الحسن في
تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج
ملتوي والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع مثل القوم والكلام بعد الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ
مرتبة فاين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطيء الكواكب وقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي
قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه
عليه جمالها الايام وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب فراق ومن فارقت
غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قول ابن خواد لا يسكب الالام وعبر مثل
ما يهب الليالي وفي الغزل قوله اربعك ام ماء الغمام بخمرة بفيه برود وهو في كبدي
جمر وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به اي يتشأم كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير
في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد
احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد
لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدي
بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه
ابلغ في ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى

ما سبق

ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا
للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي
قول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في
افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا
تقول بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي
بغتة وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح
في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح
لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن مرض له شكاة
مقلم لعمري ان تم عظيم وبالعلى والانام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح الكتب
وفي الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي
المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم
ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي
معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر
فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب اي وصف الجمال او غيره كالادب
والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي
ان يقول مما ابتدئ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال
المراة وحاله معها في العشق ثم هو نسيب بها اي يشبب بها فتشبيب الكلام بالتشبيب

ما لا يلائم معناه في المقتضى اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به الفضائل والمدائح تشبيبا ذكر التشبيب والمراد مجرد الابتداء والافتتاح ولما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذ فينا واثر وتنقص والسرى مصدر سرى يسري اذا سار ليلا لا يقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقيل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا مقول وخطى المهرية عطف على السرى لا على منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول هو قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجا في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام

كلما

كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان الاكثر فيه التخلص كقوله اي كقول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي اي تظهر صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من حمد الله والثناء عليه الى كلام آخر من غير رعاية الملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب منه التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما هو خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعدما ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث فجأة ومن هذا القبيل

لطائف في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها
الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر
ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر
ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان
بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي قول
ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير
بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله
اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك في هذا المنع عالم انه ليس من الابرام
وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن
الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري
بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون
البرية في امن ونعمة وصلاح حال وهي قد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها
واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور وجملها
وعرفت ما فيها من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا
نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ
ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف
لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع
الخطباء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان
حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله



يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو
ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة في علم البيان وان لكل مقام
مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر
لما تقدم من بيان الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك بما لا يحيط بها الا الله
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد
مع توزع البال وتشتت الحال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواترها
او رثت الطبع ملالا والخاطر كلالا ولكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا
المرام وقد تهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين
وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله من الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان
الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله عن البليات
وجميع العاهات فيها بفضله آمين ووقع الفراغ ايضا من تحرير الاجزاء الباقية في يوم عاشورا

تمت هذه النسخة النفيسة الجزيلة
الفوائد الجليلة الفرائد على يد افقر
العباد في تاريخ خمس وعشرين
في شهر ربيع الاول سنة [illegible]
[illegible] والتسعين بعد الالف
من الهجرة النبوية

